هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

تقرير منظمة المرأة العربية حول

وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية

المرأة في خضم الصراعات

تقرير منظمة المرأة العربية حول

وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية

المرأة في خضم الصراعات

تقرير: وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية: المرأة في خضم الصراعات

الباحثة الرئيسية

رابحة سيف علام

باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الباحثين المساعدين

منة الله عمرو الطاهر

نورهان الدكروري

محمود عليبة

تحرير

د.هند مصطفى

صورة الغلاف والصور الداخلية من تصوير المصور الصحفي أحمد هيمن، التقطت أثناء زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين في الأردن

منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦

رقم الايداع: ٩٨١٤ / ٢٠١٦

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة المرأة العربية

قائمة المحتويات

تمهيد ٥

ملخص تنفيذي ٧

شكر وعرفان ٩

مقدمة ١١

هدف البحث ١٣

منهجية البحث ١٣

حدود ومصاعب البحث ١٤

القسم الأول:

رصد أوضاع اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية ١٧

الإطار القانوني وأهم المشكلات

- الإطار القانوني الدولي الحاكم لوضع المرأة في وقت الصراعات المسلحة ١٩

- معضلات اللجوء والنزوح بالنسبة للنساء في الدول العربية ٢٥

القسم الثاني:

شهادات حية من اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية ٤٣

حول مأساة الخروج ومشكلات اللجوء/النزوح

- قصص النجاة: الهروب بحثا عن الأمن ٤٥

- قصص اللجوء والبحث المضني عن سبل العيش الكريم: أمن-غذاء-صحة-تعليم-عمل ٧٣

- قصص تحدي الصعاب: التجارب المضيئة لظلام المأساة/دعم يهزم آثار الصراع ١١٣

بم تفكر المرأة في خضم الصراع في العالم العربي؟ ١٢٥

خاتمة وتوصيات: سياسات بديلة للتخفيف من معاناة اللجوء/النزوح في الدول العربية ١٣٣

مراجع ١٤٢

تمهيد

يومًا بعد يوم يتسع نطاق المأساة الإنسانية التي تشهدها المنطقة العربية جراء الصراعات التي اندلعت في أكثر من قطر عربي في فترات متزامنة على مدار السنوات الخمس الماضية. وقد بات الأمن القومي العربي في حالة تهديد عامة وذلك بالأخذ في الاعتبار المعنى الواسع للأمن الذي لايقتصر على الأبعاد العسكرية فحسب، بل ليمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

إن التناحر المستعر بين أطراف مختلفة داخل الدولة الواحدة، وبروز التنظيمات الارهابية والنزعات الطائفية، قد اقترن بحدوث تغيرات سياسية وديموغرافية شتى، إذ اضطر ملايين المواطنين العرب إلى ترك ديارهم فارين بأنفسهم وأهليهم من مناطق يتعرضون فيها لخطر القتل والتنكيل والانتهاك إلى مناطق أكثر أمنا سواء داخل أوطانهم أو خارجها في دول الجوار.

شكلت النساء والأطفال الغالبية العظمى من هؤلاء الفارين الذين أضحوا يواجهون صعوبات شتى في المناطق التي نزحوا أو لجأوا إليها. ضغوط كبيرة تحملتها المجتمعات المضيفة التي لم تكن مستعدة لمواجهة هذه الكارثة المفاجئة والثقيلة، ولم تتمكن البنى التحتية لهذه المجتمعات من استيعاب الحاجات المتزايدة للوافدين اليها من دول الجوار خاصة وأن المساعدات الدولية أصبحت أقل من أن تفي باحتياجاتهم الأساسية من غذاء ودواء وسكن وخدمات تعليمية وصحية. وشهد عام ٢٠١٥ بصفة خاصة انخفاض الدعم الدولي بشكل حاد مما أدى إلى مضاعفة الكارثة الإنسانية للاجئين الذين اتجهوا إلى المخاطرة بإلقاء أنفسهم في البحر أملا في الهروب إلى حياة أفضل.

لقد رأت منظمة المرأة العربية أن من مسئوليتها، باعتبارها الآلية الاقليمية المعنية بقضايا المرأة على المستوى العربي، أن ترصد أوضاع هذه الفئة من النساء العربيات اللائي يخضن معاناة استثنائية. وعليه، بادرت المنظمة، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة يستند إلى منحة كريمة من حكومة اليابان، وبتعاون تنظيمي مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين، بالقيام بجولة مكثفة لرصد أوضاع اللاجئات والنازحات في عد دول عربية في شهر سبتمبر ٢٠١٥ والتقت مع أطراف مختلفة شملت مسئولي الوكالات الأممية ومسئولي الحكومات المضيفة فضلا عن لقاءات موسعة مع اللاجئات أنفسهن. وقد وقفت المنظمة على الوضع الإنساني المؤلم لمئات الآلاف من اللاجئين وأكثريتهم من النساء اللائي يشهدن معاناة مضاعفة كونهن الأكثر هشاشة بوجه عام. والحقيقة إن أوضاع المرأة في أوقات الحروب والكوارث تتصل اتصالا وثيقا بأوضاعها في وقت السلم، لذلك، وفي حالات النقص الشديد في الخدمات وارتفاع وتيرة العنف، تكون المرأة هي الأشد تأثرًا على الإطلاق. وقد التقت المنظمة بنساء خضن تحديات كبيرة في سبيل الحفاظ على كيان أسرهن في تلك الظروف الاستثنائية ولمست وعيهن بتطورات الأحداث وخشيتهن من انجراف الجيل الجديد، المحروم من التعليم، من فتيان وفتيات، إلى مستقبل مظلم له تأثيره السلبي الكبير على مستقبل الأمة العربية بأسرها.

وقد سعت المنظمة إلى توثيق مشاهداتها في هذه الجولة، ونقل صوت النساء العربيات اللاجئات إلى العالم عبر هذا التقرير الذي يسجل أهم المشكلات الحيوية التي يواجهها اللاجئون بعامة والنساء بخاصة في بلدان اللجوء، أملا في حث جميع الأطراف المعنية على بذل مزيد من الجهود لوضع حد لهذه الأزمة المتفاقمة.

مرفت تلاوي

ملخص تنفيذي

شهدت الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة موجات من اللجوء والنزوح بسبب اشتعال الصراعات على أراضيها. الأمر الذي خلّف أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين، وفي ظل هذه الأوضاع تصبح المرأة معرضة بشكل أكبر للتهديدات المختلفة التي تطال أمنها وسلامة أسرتها وقدرتها على المشاركة الفاعلة في مجتمعها. ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مشكلات المرأة العالقة بوضع اللجوء أو النزوح بسبب الصراعات في الدول العربية. وذلك من خلال بحث ميداني في مخيمات وتجمعات سكنية للاجئات السوريات والنازحات العراقيات في كل من لبنان والأردن والعراق ومصر. وتعتمد الدراسة على مقابلات ومجموعات نقاشية مع حوالي ٢٩٨ لاجئة ونازحة بالدول العربية. فضلا عن مقابلات ومجموعات نقاشية مع نحو ٧٦ شخصا من ممثلي المؤسسات الدولية والسلطات الحكومية القائمة على خدمة اللاجئين في البلدان العربية المضيفة. وكذلك ٤٦ شخصا من ممثلي المجتمع المدني الناشط في خدمة اللاجئين بالبلدان العربية المضيفة.

حيث تبيّن أن المرأة تعاني من مشكلات تتعلق بأمنها الشخصي نشأت عن تعقيد إجراءات الإقامة الشرعية بالبلدان العربية. حيث يصعب استخراج وثائق للإقامة الشرعية بسبب ارتفاع تكلفة إصدارها أو طلب أصول وثائق ثبوتية كانت قد فقدتها حال هروبها من الصراع. كما تعاني المرأة اللاجئة والنازحة من ظروف السكن الجديد سواء داخل المخيمات أو خارجها، فقد تراكمت عليها الإيجارات المتأخرة وجعلتها في وضع الفقر والمديونية والعوز المستمر. الأمر الذي جعلها محل استغلال كل من المؤجر صاحب العقار أو رب العمل أو الدائن أو حتى مقدم الخدمات الخيرية من المؤسسات الأهلية. وفي هذا الإطار يصعب على المرأة التوجه بالشكوى للأمن بسبب وضعها غير القانوني أو للمؤسسات الناشطة في حماية المرأة بسبب خوفها من الانتقال دون أوراق إقامة نظامية. فيما نحت أسر كثيرة إلى تزويج بناتهن مبكرا للتخلص من العبء المادي لهن، بينما نحت أسر أخرى إلى تزويج بناتها بشكل مؤقت ومتكرر فيما يشبه الدعارة المقنعة للحصول على مقابل مادي دون حفظ حقوق الفتيات بتسجيل عقود الزواج.

من جهة أخرى، تتناقص المساعدات الغذائية المقدمة للاجئين بشكل مستمر بسبب نقص المساعدات الدولية، بينما لا يُسمح لهم للعمل لتعويض هذا الاقتطاع من لقمة العيش. حيث يعتبر عمل اللاجئ غير قانوني وقد يتسبب في وقف المساعدات لأسرته، ومن ثم قد يعمل بشكل غير قانوني ويقع طائلة استغلال رب العمل والأجور المتدنية. بينما تتناقص فرص التعليم أمام النشأ الجديد بسبب الانقطاع عن التعليم في بلدهم الأصلي وعدم اندماجهم سريعا في تعليم البلد المضيف مع الأخذ بالاعتبار ثقل دمجهم ضمن القدرات المحدودة أصلا للنظام التعليمي للبلدان المضيفة. وينطبق الأمر ذاته على الخدمات الصحية المقدمة للاجئين والنازحين والتي لا ترقي للمستوى المطلوب والتي يتضرر من غيابها النساء بشكل أساسي خاصة فيما يتعلق بحالات الولادة المتعثرة أو التأهيل النفسي والصحي للنساء المعنفات بسبب الصراع.

وتستعرض الدراسة عدة قصص وشهادات على لسان اللاجئات والنازحات بالدول العربية لتروي مشاهد النجاة والهروب من العنف ثم مآسي اللجوء المضني حيث سبل العيش المتعثرة والخدمات المحدودة فيما يتعلق بالأمن والغذاء والصحة والتعليم والعمل. ثم تتطرق الدراسة إلى قصص أخرى لنجاحات سجلتها عدة مبادرات عاملة في خدمة اللاجئين واللاجئات وتطمح

إلى نيل المزيد من الدعم بهدف تعميمها في عدة بلدان وإتاحة فرص أكبر للاجئين للاستفادة من خدماتها. وبالبناء على هذه القصص مجتمعة، تقدم الدراسة تحليلا موجزا لخطاب النساء العالقات بالصراع في الدول العربية. حيث يتضمن إجمالا للمخاطر التي أحاطت بهن وأجبرتهن على الخروج من الوطن ثم المخاطر والتحديات التي واجهتهن في بلدان اللجوء، فضلا عن همومهن اليومية وما ينتظرونه من المستقبل.

ومن ثم تطرح الدراسة جملة من التوصيات والسياسات البديلة التي توجهها لمختلف الحكومات المضيفة والمؤسسات الدولية المعنية. ومن ذلك خلق مناطق آمنة للمدنيين العالقين في الصراع سواء في داخل بلدانهم الأصيلة أو في بلدان الجوار وتوفير السكن اللائق والآمن للنساء والفتيات وحمايتهن من خطر المداهمات الأمنية أو الصراع العسكري. فضلا عن زيادة المساعدات الدولية للاجئات والنازحات وتوجيها للتنمية المستدامة بدلا من الإغاثة العاجلة والاستثمار في القدرات البشرية للاجئات والنازحات من أجل تحفيزهن على الخروج من وضع الحاجة والمساهمة البناءة في خدمة مجتمعاتهن. فضلا عن تسهيل إجراءات الإقامة وتوحيدها بين البلدان العربية المضيفة وإيلاء الاهتمام إلى لم شمل العائلات المشتتة. والتشديد على ضرورة السماح للطاقات المكبلة بين النازحين واللاجئين أنفسهم للعمل لتوليد الدخل والاستغناء عن المساعدات ومن أجل خدمة اللاجئين أنفسهم خاصة للمهن الضرورية كالطب والتمريض والتعليم والاستشارات النفسية وغيرها. كما يُوصى بأهمية إتاحة فرص جادة لتعليم النشأ الجديد سواء للتعليم الأساسي أو الثانوي أو تقديم منح دراسية بالجامعات العربية المختلفة لأبناء النازحات واللاجئات لمساعدتهم على خلق فرص أفضل لمستقبلهم الشخصي ومستقبل بلدانهم وبما يحميهم من تحديات التطرف. ومن المهم في هذا الإطار، اتباع أساليب تكنولوجية غير تقليدية لتوفير فرص التعليم لأبناء اللاجئين والنازحين والعالقين في مناطق الصراع كالتطبيقات التعليمية على الهواتف الذكية أو محاضرات التعليم عن بعد بالمخيمات والتجمعات السكنية. وأخيرا لابد من مراجعة سياسات تمويل المساعدات الإنسانية بين المؤسسات الدولية والحكومات المضيفة ومؤسسات المجتمع المدني المحلي بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة في خدمة الحاجات المتصاعدة. وأيضا لابد من إعادة ترتيب أولوياتها لضمان إخراج اللاجئين والنازحين من وضع الحاجة إلى تحفيز القدرات والاستثمار في الطاقات البشرية والمشاركة الفعالة في خدمة مجتمعهم ولبناء أوطانهم في المستقبل.

شكر وعرفان

يتقدم فريق البحث بالشكر الجزيل لفريق منظمة المرأة العربية على ثقتهم العالية وروح التعاون الوثيق بما أدى إلى تذليل العقبات الكثيرة التي كانت مطروحة في سبيل تنفيذ هذه الدراسة وخاصة في شقها الميداني. والشكر يتوجه على الأخص إلى سيادة السفيرة ميرفت التلاوي التي ترأست وفد المنظمة وفريقها البحثي إلى مخيمات اللجوء والنزوح وأسهمت إضافاتها وملاحظاتها في تطوير هذه الدراسة. والشكر الجزيل كذلك للسيدات الفضليات منى قاسم ونورا أسامة والدكتورة هند مصطفي، والسادة محمد عبد السلام، ياسر الشيمي، علي فتحي ومحمد الشويني. والشكر الجزيل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدعم والاهتمام وأخص بالشكر السيدة سارة برون محللة البرامج في الهيئة على التسهيلات التي وفرتها. وكذلك الشكر لكل فريق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الذين تم التواصل معهم من أجل تسهيل عمل فريق بحث منظمة المرأة العربية وزياراتهم الميدانية لمخيمات وتجمعات اللاجئين في كل من لبنان والعراق والأردن ومصر، ونخص بالذكر السيد قيدار أيوب، الذي قدم كل الدعم اللازم في سبيل إنجاح عمل فريق البحث. والشكر موصول أيضا إلى الدكتورة غادة برسوم لمشورتها الأكاديمية والمنهجية التي ساهمت بشكل فعال في حل بعض معضلات العمل الميداني لهذه الدراسة. وكذلك الشكر للدكتورة نيفين مسعد والسيد أحمد كامل والدكتورة وسام بسندوة لمساهمتهم الجليلة في تسهيل الوصول إلى العديد من المقابلات التي تمت بهذا البحث. وتتقدم الباحثة بالشكر الجزيل إلى الباحثين المساعدين منة الله الطاهر ونورهان الدكروري ومحمود عليبة لجهدهم الوافي في سبيل إنجاح مختلف مراحل البحث وخاصة مرحلة الكتابة الأولية لنصوص تسجيلات المقابلات ومجموعات النقاش بما اعتراها من صعوبات كثيرة.

لكن الشكر الأهم والأكبر إلى السيدات اللواتي وثقن في فريق البحث وتحدثن باستفاضة وشفافية عن قصصهن الشخصية وتعالين عن ألم التجارب التي خضنها في سبيل الحديث بنزاهة وصدق عن مسار حياتهن منذ باغتها الصراع في وطنهن الأصلي إلى أن استقر بهن الحال في بلدان اللجوء. فإليهن نهدي هذه الدراسة التي نوثق بها معاناتهن اليومية وعزمهن الصلب على التغلب عليها وننقل للعالم كلماتهن بكل تجرد وحيادية كما وعدناهن.

مقدمة

شهدت الأعوام الأربعة الأخيرة تطورات سياسية وأمنية في العديد من الدول العربية ترتب عليها اشتعال الصراعات في أكثر من بلد عربي. الأمر الذي فاقم من ظاهرة نزوح السكان من مناطق سكنهم إلى مناطق أكثر أمناً سواء داخل بلدانهم أو خارجها إلى دول الجوار. وكان لتفجّر الصراع في سوريا والعراق واليمن وليبيا على وجه الخصوص أثرا كبيرا على تزايد أعداد اللاجئين والنازحين بشكل غير مسبوق. الأمر الذي فاقم من معاناة المرأة في الدول العربية[١] خاصة تلك التي وجدت نفسها بوضع اللجوء حيث واجهت مشكلات فيما يتعلق بضمان أمنها وقدرتها على رعاية أطفالها أو مشاركتها في المجتمع. فضلا عن سد حاجاتها الأساسية على صعيد الغذاء والدواء.

تكمن معضلة اللجوء في عدم توافر الملاذ الآمن للهاربين من الصراعات، وبالتالي ينزحون إلى مناطق أكثر آمنا خارج بلادهم أو داخلها. ويصبح الوضع أكثر صعوبة على المرأة اللاجئة بشكل خاص، بسبب تعرضها لعنف مضاعف لكونها أنثى ثم بسبب مسئوليتها عن أسرتها وخاصة الأطفال حال غياب العائل لأسباب تتعلق بالصراع كالقتل أو الاعتقال. ومن ثم يقع على كاهل المرأة رعاية أسرتها وتوفير أسباب الرزق إلى جانب مسئولية الرعاية والتربية والتنشئة. ولذا فهدف هذه الدراسة هو التعريف بالمشكلات التي تواجه النساء العالقة في وضعية الصراع بالدول العربية وذلك على لسان النساء المتضررات أنفسهن من خلال الشهادات التي تم جمعها بالمقابلات المعمقة ومجموعات النقاش. بالإضافة إلى اقتراح بدائل للسياسات التي تساعد على تخفيف معاناتهن بشكل يحفظ عليهن حقوقهن الأساسية ويساعدهن على المشاركة الفعالة في إنهاء الصراع وإحلال السلام. لكن التحدي الأبرز فيما يخص ملف اللجوء هو ضرورة تحويل الانتباه إلى ما هو أبعد من الإغاثة العاجلة إلى المساعدات التنموية، نظرا لطول فترة اللجوء وتناقص المساعدات الدولية المتاحة في المقابل، مما يضع اللاجئين كافة واللاجئات خاصة في وضع الاحتياج بشكل دائم.

تضاعفت أعداد اللاجئين والنازحين بسبب الصراعات في الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية وساهمت في رفع الأعداد العالمية للاجئين بشكل غير مسبوق. فبسبب الصراع السوري وحده وصل عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار إلى نحو ٤,٢ مليون في يونيو/ حزيران ٢٠١٥[٢] معظمهم مسجل بتركيا بواقع ١,٧٥ مليون. فيما يستضيف لبنان نحو ١,٢ مليون ويمثل أعلى كثافة للاجئين بالعالم مقارنة بعدد السكان حيث يُشكل اللاجئون نحو ربع سكان لبنان حالياً. أما الأردن فيستضيف رسميا نحو ٦٢٨ ألفا (وهو العدد المسجل بالمفوضية من أصل ١,٣٥ مليون سوري مقيم بالأردن). بينما يستضيف العراق ما يعادل ٢٥٠ ألفا تقيم الأغلبية الساحقة منهم في إقليم كردستان، فيما تستضيف مصر نحو ١٣٤ ألفا رسميا (العدد الاجمالي بإضافة غير المسجلين قد يصل إلى ٣٠٠ الفا)[٣]. إلى جانب ما يعادل ٧,٦ مليون نازح داخل الأراضي السورية

١. وجب استخدام لفظ المرأة اللاجئة/النازحة في الدول العربية بدلا من المرأة العربية اللاجئة/النازحة لأن بعضهن لسن عربيات كالأيزيديات مثلا اللواتي ينحدرن من أصل كردي

٢. 3RP Regional Progress Report, June 2015

٣. تقوم مفوضية اللاجئين بتحديث أرقام المسجلين لديها بشكل دوري، ولكن يُلاحظ منذ صيف ٢٠١٥ اتجاه بعض اللاجئين السوريين للعودة إلى سوريا رغم المخاطر أو اللجوء للهجرة غير الشرعية خاصة عبر تركيا إلى أوروبا طمعا في حياة افضل، مما أدى إلى انخفاض أعدادهم نسبيا بالدول العربية

ممن هم في حاجة للخدمات الأساسية. ولكن مع نهاية عام ٢٠١٥، تغيرت الأرقام سريعا لتصبح حوالي ٤,٥ مليون لاجئي سوري في المجمل، يقيم أغلبهم بتركيا بواقع ٢,٥ مليون، ثم لبنان بواقع مليون واحد تقريبا، وفي الأردن بواقع ٦٣٥ ألفا، بينما يقيم بالعراق نحو ٢٤٥ ألفا وبمصر نحو ١١٨ ألفا[٤]. تجدر الأشارة إلى أن هناك نحو ٥٠٠ ألف لاجئ فلسطيني كانوا يعيشون في سوريا قبل بداية الصراع، إلا أن عدداً كبيراً منهم فرّ من سوريا ليتجه نحو ٥١ ألفاً منهم إلى لبنان، و١١ ألف لاجئ إلى الأردن، و٦ آلاف إلى مصر، وأعداد قليلة إلى غزة وأوروبا وأماكن أخرى[٥].

وإلى جانب الأزمة في سوريا شهد اليمن صراعًا سياسيًا متصاعدًا منذ عام ٢٠١١ وصولاً إلى شفا الحرب الأهلية والتدخل العسكري العربي منذ مارس/آذار ٢٠١٥. الأمر الذي خلف آثارًا إنسانية واسعة على وضع المدنيين من اليمنيين واللاجئين الذين كان يستضيفهم اليمن. حيث يأتي الصوماليون (٢٣٨ ألفا) في المرتبة الأولى ضمن اللاجئين باليمن، ثم الجنسيات الأخرى كالعراقيين (٣ آلاف) والسوريين (١٢ ألفا)[٦]. وقد تطورت خريطة النزوح الداخلي لليمنيين ثم لجوئهم للخارج طبقا لتطور خريطة الصراع السياسي والعسكري. ومن ثم شهد اليمن عدة موجات من النزوح بحسب تطور القتال في الأشهر القليلة الماضية. مما ضاعف الاحتياجات الإنسانية باليمن والتي كانت بالأساس مرتفعة قبل تفجر القتال نتيجة لتفشي الفقر بنسبة تفوق ٥٠٪ ولتدني مستوى الخدمات العامة بشكل عام، وصولا إلى انعدام الأمن. إذ يحتاج ٢١,٢ مليون من أصل ٢٥ مليون مواطن يمني (نحو ٨٢٪) إلى المساعدات الإنسانية بزيادة قدرها ٣٣٪ تمت في غضون عام بين نهاية ٢٠١٤ ونهاية ٢٠١٥[٧]. تواجه منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإغاثية الدولية صعوبة في إيصال المساعدات إلى مناطق الصراع ذات الاحتياج المُلح. ويُقدر عدد النازحين حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠١٥ حوالي ٢,٣ مليون نسمة، وكانت صنعاء من المحافظات الأكثر استقبالاً للنازحين[٨]، فيما تتزايد أعداد اليمنيين الذين فروا للخارج بشكل يومي.

ومن ليبيا خرج مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين جراء الصراعات التي اندلعت منذ الثورة إلى الآن، حيث تضاعفت وتيرة النزاعات المسلحة مع انتشار السلاح وانتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية وحسب تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صدر نهاية عام ٢٠١٤ فإن القتال الذي تواصل بين الجماعات المسلحة في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها قد أدى إلى مقتل مئات المدنيين ونزوح جماعي لآلاف آخرين.

وفي العراق، وحسب احصاءات مفوضية اللاجئين، بلغ عدد النازحين داخليا نحو ٣,٣ مليون نازح، يستضيف اقليم كردستان منها نحو مليون نازح من المناطق التي سيطرت عليها داعش[٩].

٤. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، فبراير/شباط ٢٠١٦، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

٥. http://www.brookings.edu/ar/events/2014/01/27-twice-displaced-refugees

٦. احصائية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين باليمن، http://www.unhcr.org/pages/49e486ba6.html

٧. تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، ٢٤ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٥

٨. تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، ٢٤ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٥

٩. أشارت احصائية رسمية لمديرية شؤون الايزيديين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لحكومة إقليم كردستان نشرت في سبتمبر ٢٠١٥، أن عدد المخطوفين الايزيديين على أيدي عصابات داعش الإرهابية هو ٥٣٨٣ مخطوفًا ومخطوفة منهم ٣٩١٢ من الإناث و٢٦٤٦من الذكور. وفي الاقليم ٤٠٠ ألف نازح ايزيدي، و٦٥ ألف لاجيء ايزيدي خارج العراق و٨٤١ بعداد المفقودين و١٢٨٠ قتيلا

هدف البحث

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث الإحاطة بظروف النساء اللواتي يكابدن الصراع في أوطانهن العربية. فالمرأة التي يتعرض وطنها لحرب أو صراع تتعرض لمخاطر جمة تهدد أمنها الشخصي وأمن أسرتها ومستقبل أبنائها. بينما يتعرض بلدها لخطر التقسيم، فيما يعاني النسيج الاجتماعي لهذه البلدان من تمزق خطير، يترسخ في وعي أبنائه وقد ينتقل من جيل إلى آخر. وبخلاف تفاصيل الصراع السياسي الذي تطالعنا به نشرات الأخبار على مختلف جبهات الحرب والصراع في البلدان العربية، تبقي تفاصيل حياة البشر وخاصة المرأة غير مرئية وغير موثقة بل وربما منسية ومهمشة لصالح غيرها من التفاصيل العامة والسياسية. ومن ثم يصبح هدف هذا البحث هو تخطي التعمية المفروضة على تفاصيل حياة النساء في قلب الصراع في البلدان العربية، والتعرف على المشكلات التي يواجهنها والمخاوف التي تؤرقهن وتفاصيل المخاطر والتهديدات التي أخرجتهن من مناطقهن الأصلية. فضلا عن التعرف على المشكلات التي تصاحب نزوحهن أو لجوئهن إلى مناطق أكثر أمناً وكيف يتدبرن فيها الأمور المعيشية والصحية والتعليمية، إلى جانب العمل ورعاية أسرهن. كما يتطرق البحث أيضا لنظرة هؤلاء النسوة لمستقبلهن الشخصي والأسري والوطني وكيف ينظرن لفرص الخروج من الأزمة وإذا ما كُنّ ينشطنّ بالفعل لتحفيز أنفسهن وأقرانهن للخروج من دائرة الأزمة وعبء الحاجة إلى براح الاعتماد على النفس وإلهام الغير ومساعدتهم. ومن ثم تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدة أسئلة، أهمها:

- كيف تتأثر حياة النسوة التي تعاني أوطانهن من حروب وصراعات في الوطن العربي؟
- ما المخاوف التي تجبر النساء على الخروج من مناطقهن؟
- كيف تدير النساء حياة أسرهن بعد الخروج من مناطقهن الأصلية إلى النزوح داخل أوطانهن في مناطق أكثر أمنا أو اللجوء إلى وطن عربي آخر بحثا عن الأمان؟
- ما هي أهم المشكلات التي تواجه النساء في بلدان اللجوء ومناطق النزوح في البلدان العربية؟
- ما الخدمات التي تتلقاها المرأة في مناطق اللجوء والنزوح في البلدان العربية ؟
- ما النواقص التي تعتري الخدمات التي تتلقاها المرأة في مناطق اللجوء والنزوح في البلدان العربية ؟
- كيف تتغلب النساء على مصاعب الحياة في مناطق اللجوء والنزوح بما يحمي أسرتها ويحفظ تماسكها؟
- ما المبادرات التنموية التي تساعد النساء على الصمود وتحدي ظروفهن لخدمة مجتماعاتهن وأسرهن وأوطانهن وكيف السبيل إلى تعميمها؟

منهجية البحث

وفي سبيل الإجابة على هذه الأسئلة، اعتمد البحث على مجموعة من الأدوات البحثية، منها الأدبيات السابقة والأبحاث والتقارير الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية والبحثية المهتمة بوضع المرأة خلال الصراع في البلدان العربية بصفة خاصة. ولكن اعتمد البحث أيضا وبصفة أساسية على عمل ميداني امتد بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون أول ٢٠١٥ في لبنان والأردن والعراق ومصر، وتخللته زيارات ميدانية لمخيمات وتجمعات وسكن اللاجئين والنازحين في هذه

البلدان. فضلا عن مقابلات معمّقة ومجموعات نقاش مع أكثر من ٢٩٨ لاجئة ونازحة من البلدان العربية منهن ١٨٨ سورية توزعن بين لبنان والأردن والعراق ومصر. و٤٥ عراقية توزعن بين العراق ومصر و١٠ليبيات و١٨ يمنية و١٩ سودانية و١٨ صومالية من اللاجئات بمصر. فضلا عن إجراء مقابلات معمّقة ومجموعات نقاش مع ٧٦ شخصا من ممثلي المؤسسات الدولية والسلطات الحكومية القائمة على خدمة اللاجئين في البلدان العربية المضيفة، وكذلك ٤٦ شخصا من ممثلي المجتمع المدني الناشط في خدمة اللاجئين. وقد ساهمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مشكورة في تنظيم وتسهيل بعض جوانب العمل الميداني خلال جولة فريق البحث ووفد منظمة المرأة العربية بكل من لبنان والأردن والعراق ومصر، بينما أجرى فريق البحث مقابلات ومجموعات نقاش مستقلة مع لاجئات أخريات بمعزل عن مفوضية اللاجئين. شمل العمل الميداني كل من لبنان (الشمال والبقاع وبيروت) وشمال الأردن (مخيم الزعتري) وشمال العراق (أربيل) ومصر (القاهرة الكبرى).

وبصفة عامة كان العمل الميداني يتطرق إلى عرض من المؤسسات الدولية والسلطات الحكومية لمشكلات اللجوء والنزوح ثم أهم الخدمات المقدمة لسد هذه الحاجات وحل هذه المشكلات. ثم يتم الحديث المباشر إلى اللاجئات والنازحات سواء من خلال مقابلات معمّقة ومنفردة معهن أو من خلال مجموعات نقاش موسعة تحضرها أكثر من سيدة. وفي أحيان أخرى كان يتم الحديث إلى الفتيات على حدة، والسيدات على حدة للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه الفتيات والشابات على وجه الخصوص.

حدود ومصاعب البحث

لا يدعي هذا البحث تمثيل كل النساء اللواتي علقن في الصراع في البلدان العربية. وبالتأكيد فإن الحديث إلى ٢٩٨ سيدة وفتاة عانيّن من الصراع في العالم العربي لا يختصر مأساة ملايين النساء، ولكنه قد يكشف عن بعض جوانب المخاطر التي عاصرنها والمشكلات التي يواجهنها بشكل شخصي. وبالمثل لا يدعي البحث أن الحديث إلى هؤلاء النسوة كان كفيلا بالإحاطة بكافة أبعاد قصصهن، بل إن الحديث اعتمد بالأساس على ما اختارت هؤلاء النسوة مشاركته مع فريق البحث. من جهة ثانية، لم يغفل البحث إمكانية مبالغة بعض النساء حول حاجتهن للمطالب الحياتية الأساسية في محاولة لتعظيم حصولهن على مساعدات إضافية، ولهذا كان فريق البحث واضحا منذ البداية بأن المشاركة في البحث لا تستتبع أي فوائد مباشرة لهن إلا باستثناء إسماع صوتهن ومشاركة قصصهن دون التطرق إلى هويتهن الحقيقية. في الحالات التي قدمت المفوضية فيها بدل الانتقالات للنساء، فقد تم إحاطتهن علما بأن مشاركتهن طوعية بالأساس. وفي الحالات التي تم فيها مقابلة النساء بشكل مستقل عن تنظيم المفوضية، تمت تقديم الهدايا الرمزية للنساء وأطفالهن بعد إجراء المقابلات وليس قبلها، ولم يكن على علم مسبق بوجود هدايا صغيرة لهن. في المرات التي تمت فيها زيارة خيام اللاجئات أو مساكنهن الخاصة، كان ذلك بناء على دعوتهن وموافقتهن على الزيارة، وفي هذه الحالة لبى فريق البحث ضيافة اللاجئات من شاي أو قهوة أو حلوى وما شابه.

بالتأكيد فإن الأعداد التي تم لقائها من كل جنسية عربية لا تكفي لكشف أحوال النساء في هذه البلدان، ولكن الأغلبية العددية التي حازتها سوريا كانت بسبب العدد النسبي الأكبر للسوريين

في مجمل أرقام اللجوء والنزوح في العالم العربي. ولكن في المقابل فشل فريق البحث ولأسباب أمنية بالأساس للوصول إلى نازحات داخل الأراضي اليمنية أو الليبية نتيجة لخطورة الوضع الأمني والعسكري في هذه المناطق الملتهبة. بينما تم استبعاد مقابلة الفلسطينيات رغم كونهن الأسبق إلى مسألة اللجوء والأطول زمنا في معايشة المأساة وذلك لأسباب منهجية بهدف قصر البحث على الصراع المستجد في البلدان العربية ونظرا لاعتبارات الوقت والجهد المحدودين لفريق البحث. إلى جانب الحديث إلى النساء أنفسهن، كان لزاما الحديث إلى السلطات الحكومية والمؤسسات الدولية خاصة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي المجتمع المدني الناشطين في خدمة اللاجئين والنازحين في مختلف الدول المضيفة. والهدف من ذلك كان الإطلاع على الوضع الأعم لظروف اللجوء والنزوح وليس الاعتماد فقط على الروايات الشخصية أو الفردية التي ربما رغم أهميتها تبقى ذاتية ولا تعكس الصورة بشكل أوسع.

أما مصاعب البحث فهى كثيرة ولا تقتصر على العدد الكبير نسبيا للمقابلات ومجموعات النقاش مقارنة بعدد فريق البحث. فضلا عن امتداد البحث الميداني لعدة أيام متتالية بشكل مكثف والتعقيدات التقنية المتعلقة بتسجيل ثم تفريغ نصوص المقابلات. ولكن رغم ذلك تظل هذه المصاعب لا شيء إذا ما قورنت بواقع حياة السيدات اللواتي يشكلن محور هذا البحث واللواتي يكتسب البحث قيمته الأساسية من ثقتهن وانفتاحهن للحديث مع فريق البحث.

القسم الأول

رصد أوضاع اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية

الإطار القانوني وأهم المشكلات

١- الإطار القانوني الدولي الحاكم لوضع المرأة في وقت الصراعات المسلحة

تكمن أهمية تناول الإطار القانوني الشامل للمرجعيات الدولية وعلاقته بالمرأة وحمايتها وسبل الدعم التي يوفرها لها في سياق النزاعات المسلحة في الواقع المرير التي تعايشه المرأة بشكل يومي نتيجة النزاعات المسلحة وتحملها لآثار سلبية تختلف عن تلك التي تترتب على الرجل. فالحروب تلقي العبء الأكبر من المسئولية على عاتق المرأة وتخرجها من العزلة التي كانت تعايشها وتلقيها في مهب الريح لتجد نفسها في وجه مسئوليات لم تعتد عليها من قبل، والأسوأ هو الاضطرار إلى النزوح أو اللجوء في بلد آخر في سبيل البحث عن الأمان لها ولأسرتها. وتتنوع الآثار الواقعة على المرأة من آثار جسدية إلى نفسية وصحية واقتصادية واجتماعية. فكثيرا ما تقترن الحروب بتفشي ظاهرة العنف ضد المرأة سواء في المجال الخاص والعام.

إلى جانب التهديدات العامة التي تصيب المرأة والرجل على حد سواء، فهناك نوع آخر من التهديدات التي تقع على المرأة بسبب جنسها، فكثيرًا ما تتعرض المرأة في أوقات النزاعات المسلحة إلى اشكال كثيرة من الاعتداءات الجنسية كالاغتصاب الذي يستخدم كسلاح حرب بطريقة ممنهجة. ومن ثم ففي سياق النزاعات المسلحة في المنطقة العربية كان لزاما تسليط الضوء على الإطار القانوني المعني بالمرأة في وقت النزاعات المسلحة في محاولة لفهم استمرار واقع المعاناة اليومية التي تعايشها المرأة هذه الحروب. فأغلب ضحايا النزاعات المسلحة على مستوى العالم هم من المدنيين وحوالي ٨٠٪ منهم من النساء والاطفال لأنهم من الفئات الأكثر عرضة للتهديد. وفيما يلي سيتم استعراض التطور الزمني والموضوعي الذي لحق بشأن المرأة في سياق النزاعات المسلحة ومدى فاعلية ونجاعة هذا الاهتمام الدولي في حماية المرأة.

في المقام الأول يجب الاشارة إلى أن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق هى من أهم ركائز القانون الدولي حيث أكد ميثاق الأمم المتحدة على ذلك عام ١٩٤٥. ولكن لابد من التمييز بين الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإلزامي على الدول الموقعة عليها والاعلانات التي يتم اعتمادها بموجب قرار من الجمعية العامة وليس لها طابع إلزامي ولكن ترتب نوعا من المسئولية الأخلاقية على كافة الدول الأعضاء. وهذا الفارق هو ما يميز بين القانون الناعم والقانون الصلب. ومن المهم كذلك التمييز بين تناول القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لمسألة حماية المرأة. فالقانون الدولي الإنساني أو ما يعرف باتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكولان الأساسيان لها لعام ١٩٧٧ هم أساس هذا القانون والمعني بالأساس بأوقات الحروب والاحتلال العسكري وضمان حقوق المقاتلين. بالإضافة إلى إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. ولكن هذا القانون يتعرض للانتقاد لأنه لا يشير إلى المرأة كفرد منفصل عن الآخرين وله احتياجات خاصة في ظل هذه الظروف. بالإضافة إلى أنه لم ينظر للاعتداءات على حقوق المرأة في النزاعات المسلحة باعتبارها على درجة كبيرة من الخطورة. ولكن الاتفاقية الرابعة المعنية بحماية المدنيين في أوقات الحروب، تعرضت بوضوح لشأن المرأة وأكدت على ضرورة معاملة المرأة معاملة خاصة أثناء النزاع بسبب جنسها وحاجتها إلى حماية خاصة. وقد أشارت الاتفاقية إلى الطبيعة الخاصة للتهديدات التي تواجه المرأة، ونصت على أن النساء المدنيات سواء إذا كن على أرض محتلة أو كن لاجئات أو نازحات يجب حمايتهن على وجه الخصوص من أي اعتداء وبالتحديد الاغتصاب والبغاء الاجباري أو أي شكل من أشكال هتك العرض.

وقد حول البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ الآثار المترتبة عن هذه الانتهاكات من مجرد إلحاق العار بالمرأة إلى مسها لكرامتها الإنسانية. بمعنى آخر، ازداد الوعي بقضية العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، ففيما سبق كان يتم النظر إلى هذه الاعتداءات وضرورة التصدي لها في سياق مسها بشرف المرأة والذي ينال بالتبعية من الأسرة في المجتمع ولكن لم يكن النظر إليها على أنها تمس المرأة كفرد وتهدد سلامتها قبل أي شئ آخر، وهو ما تداركه البروتوكولان الإضافيان فيما بعد. وتسري اتفاقيات جنيف على النزاعات الدولية، أما النزاعات الداخلية فتحكمها المادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات الأربعة. وقد تم التأكيد في اتفاقيات جنيف على عدم التفرقة بين الرجال والنساء ولكن لم تُدرج هذه الاتفاقيات العنف الجنسي ضد المرأة ضمن قائمة الجرائم الجسيمة التي تتطلب من الدول ملاحقة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

وفي نفس سياق النزاعات وبالتحديد نتيجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء الحروب في يوغوسلافيا ورواندا، شكّل مجلس الأمن محكمتين جنائيتين لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وقد شملت لوائح المحكمة أن جرائم الاغتصاب هى جرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي اعتبر نقلة نوعية في مسألة جرائم العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة والمحاسبة عليها. وقد ساهمت هذه المحاكم في الدفع نحو الاتفاق على نظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨ والمنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ويعتبر أول معاهدة تعتبر العنف على أساس الجنس بمثابة خرق خطير للقانون الدولي. حيث يعترف بالاغتصاب والأنواع الأخرى من الاعتداءات الجنسية من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فالاغتصاب المنهجي يعتبر جريمة مثله مثل الإبادة الجماعية.

ويتنازع رأيان حول مدى قدرة القانون الدولي على توفير حماية للمرأة أثناء النزاعات المسلحة، إذ يرى الرأي الأول أن القانون الدولي الإنساني غير ملائم لأنه يتعامل مع المرأة من النظرة الحمائية وليس من منظور حظر ما تتعرض له من انتهاكات، إضافة إلى عدم إدراج الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي من ضمن المخالفات الجسيمة وفقا لاتفاقية جنيف. أما الرأى المقابل، فيرى أن سبب استمرار العنف هو عدم الالتزام بتطبيق القانون من قبل أطراف النزاع، من ثم تكمن معالجة هذا الوضع من خلال تطوير آليات التطبيق.

أما القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهو غير مقتصر على فترة معينة ويتطرق إلى مسألة العنف ضد المرأة في كل الأوقات فهو معني بالأساس بأوقات السلم ويقوم على مبدأ المساواة في الحقوق بين الأفراد دون النظر إلى أية اعتبارات. وتحت هذا البند، سيتم عرض كيفية الاهتمام العالمي بالمرأة على وجه العموم وبالمرأة والنزاعات المسلحة على وجه التحديد. وقبل عرض الإعلانات والقرارت تحت هذا البند، لابد من الإشارة إلى أن إدراج المسائل الخاصة بالمرأة والسياقات المسلحة على جدول أعمال حقوق المرأة بشكل عام يشكل دليلا على التطور الكبير في تناول قضايا المرأة الخاصة بالنزاعات المسلحة. ذلك أن ظروف الحرب تترك آثاراً عميقة يتخطى مداها المدى الزمني للنزاعات المسلحة ويتعداها إلى وقت السلم فيما بعد. وبالمثل فإن ما تتعرض له المرأة في أوقات الحروب هو نتاج التهميش الممارس ضدها كذلك في فترة السلم التي سبقت اندلاع الحرب. ومن ثم فإن حقوق المرأة وبالأخص خلال الحروب هى في صلب الحقوق الأساسية للمرأة ولا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان بشكل عام.

ويعتبر اعلان عام ١٩٧٤ الخاص بحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاع المسلح، هو أول وثيقة تصدر في هذا الشان وتعنى بالمرأة على وجه الخصوص. ويشير هذا الإعلان إلى أن النساء

والأطفال من صفوف المدنيين ويتحملون القسط الأكبر من الانتهاكات والتصرفات غير الإنسانية في أوقات الطوارئ والنزاعات المسلحة. وتناول الإعلان مسئولية الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه مصير الجيل الصاعد والأمهات اللواتي يلعبن دورا مهما في المجتمع وفي تنشئة الاطفال، وبناءا على ذلك، أشار إلى الحاجة لتقديم حماية خاصة للمرأة والأطفال من المدنيين. وقد دعا الإعلان إلى حظر الاعتداء على المدنيين بوجه عام والنساء والأطفال بشكل خاص، وكذلك حظر استخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية أثناء العمليات العسكرية لايقاعها خسائر فادحة في صفوف المدنيين وبالأخص النساء والأطفال، ودعا الدول إلى بذل ما في وسعها لتجنيب النساء والأطفال ويلات الحرب.

ثم جاءت المؤتمرات العالمية الأربعة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة لتؤكد أيضا على العلاقة الوثيقة بين المساواة بين الجنسين من جهة والتنمية والسلام من جهة ثانية: مؤتمر مكسيكو لعام ١٩٧٥، مؤتمر كوبنهاجن لعام ١٩٨٠، مؤتمر نيروبي لعام ١٩٨٥، ومؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥. وكان للحركة النسائية العالمية دورا في دفع الأمم المتحدة للاهتمام بالمرأة ووضع مصالحها في عين الاعتبار مما مهد لانعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في عام ١٩٧٥ بالمكسيك، وقد اعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ كعام عالمي للمرأة. وساهم مؤتمر مكسيكو سيتي في التحفيز نحو عقد اتفاقية دولية للحد من التمييز ضد المرأة، وفي مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٨٠، اتفقت الأطراف المشاركة أن المرأة فاعل أساسي للتغيير ولبناء مجتمعات عادلة. أما بالنسبة لمؤتمر نيروبي لعام ١٩٨٥ فتم التركيز بصورة أكثر عمقا على المرأة ودورها في بناء السلام حيث اعتبر المشاركون أن مشاركة المرأة في جهود إحلال السلام من خلال مواقع صنع القرار تعتبر حيوية لبناء السلام. ولأول مرة، تم اعتبار جميع أشكال العنف ضد المرأة كعوائق رئيسية أمام تحقيق السلام.

تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة -سيداو- والتي تم تبنيها في عام ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨١، من أهم أركان القانون الدولي الخاص بحقوق المرأة. فهي تنص على حظر جميع أشكال التمييز بالإضافة إلى عدد من التدابير التي على الدول الموقعة اتباعها للحد من التمييز ضد المرأة في المجال العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتهتم الاتفاقية بالعنف في المجال الخاص والعام وتعمل على مواجهته. واتفاقية سيداو دليل على ضرورة مواجهة العنف ضد المرأة بوقت السلم قبل وقوع النزاعات لتقليل إحتمالية حدوثه إبان النزاعات المسلحة. وقامت لجنة القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٢ باتخاذ قرار حاسم عندما اعتبرت العنف ضد المرأة نوعا من أنواع التمييز. ويسمح البروتوكول الإضافي للاتفاقية للأطراف الغير حكومية بتقديم الشكاوى إلى لجنة المراقبة ثم تقوم اللجنة بالتحقيق في الانتهاكات المخالفة لأحكام الاتفاقية في الدول التي وقعت على البروتوكول.

ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣، عقب إعلان فيينا المنبثق عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي عقد في عام ١٩٩٣ أيضا واعتبر أن انتهاك حقوق النساء خلال النزاعات تعد انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تضمن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة بدوره قضية العنف ضد النساء خلال النزاعات المسلحة وعدها انتهاكا لحقوق الإنسان. وقد قدم هذا الاعلان تعريفا واسعا للعنف ضد المرأة إذ اعتبره ترجمة لعلاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة تاريخيا، والتي افرزت الهيمنة والتمييز الذي يمارسه الرجال، مما ساهم في الحد من تطور المرأة.

ثم صدر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة إعلان وبرنامج عمل بيجين عام ١٩٩٥ والذي جعل المرأة والنزاعات المسلحة من ضمن محاور العمل الإثنى عشرة الحيوية. حيث دعا إلى زيادة مشاركة المرأة في إنهاء النزاعات ومراكز صنع القرار، وحماية المرأة في أوقات النزاع المسلح وتعزيز مساهمة المرأة في نشر ثقافة السلام، وهو ما يعد ضروريا لتحقيق السلام الدائم. أما منهاج العمل فنوه إلى أن الضحايا من المدنيين يفوق عدد الضحايا من العسكريين، وأن النساء والأطفال يكونون العدد الأكبر من الضحايا واقترح مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتدابير التي يجب على الأطراف المعنية اتباعها. ودعا إلى تعزيز محتوى القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بالاعتداءات على النساء وملاحقة المعتدين.

وعلى صعيد لجنة وضع المرأة (وهي لجنة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة وتعنى بتعزيز وتمكين المرأة)، تم الاتفاق في عام ١٩٩٨ على عدد من النقاط التي تخص المرأة والنزاعات المسلحة والتي تناولت المسائلة /المحاسبة المراعية للنوع الاجتماعي، والحاجة إلى مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، والحاجة إلى زيادة مشاركة النساء على جميع مستويات عمليات السلام.

وكان قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٠ باكورة تدخل مجلس الأمن في هذا الشأن وشكل نقطة تحول فارقة في تناول المجتمع الدولي لهذه القضية الهامة. فاهتمام مجلس الأمن بها وهو المجلس المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين كان إشارة قوية إلى أن تهديد وضع المرأة أثناء النزاعات المسلحة هو تهديد للسلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى أنه عمل على ترسيخ عدم اقتصار النظر إلى المرأة كضحية بل كفاعل أيضا ولها دور كبير في بناء السلام والحفاظ عليه. ينص القرار بشكل مباشر على العلاقة بين المرأة والأمن والسلام وهو في هذا الاتجاه يبني على منهاج عمل بيجين ويشير إلى أن أمن المرأة هو شرط أساسي لتحقيق الأمن بصفة عامة ويعترف كذلك بأن الحرب لها نتائج مختلفة على النساء. بل تعدى ذلك إلى ما بعد وضع المرأة في النزاعات المسلحة وأكد على ضرورة تعزيز مشاركتها في عمليات حفظ السلام والمفاوضات والمصالحة وكذلك في إجراءات منع النزاعات وإعادة البناء. كما دعا إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمنع الصراعات وحلها، ويتماشى هذا المطلب مع مؤتمر بيجين ١٩٩٥ والذى أكد على أن المساواة بين الجنسين يتوقف عليها تحقيق السلام. وقد أقر بأن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية من المتأثرين سلبيا بالنزاع المسلح، ومن ثم أكد على ضرورة التطبيق الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراع وبعده. ويسترشد بخطة عمل ناميبيا وإعلان ويندهوك بشان تعميم المنظور الجنساني في جميع عمليات حفظ السلام، والتدريب المتخصص لأفراد حفظ السلام على حماية المرأة والطفل ومراعاة احتياجاتهم الخاصة وقت الصراع. كما حث القرار الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات وتمتين دورالمرأة في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. فضلا عن الأخذ بالمنظور الجندري عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها ويحتوى ذلك على: مراعاة الاحتياجات الخاصة بالمرأة والفتاة عند العودة للوطن، تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية، ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة كتلك المتعلقة بالدستور. وصولا إلى دعوة جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الخاص بحقوق النساء وحمايتهن باعتبارهن مدنيات وعلى الأطراف المتنازعة مراعاة الالتزامات الواجبة عليهم بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. إلى جانب دعوتهم لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على

أساس الجنس في حالات النزاع، واستثناء هذا النوع من الجرائم من أحكام العفو. حيث دارت محاور القرار إجمالا حول: مشاركة النساء في صنع القرار وعمليات حفظ السلام وإدماج منظور الجندر في مجال حفظ السلام وحماية النساء والفتيات في مناطق الصراع ومخيمات اللاجئين.

ثم صدر القرار رقم ١٨٢٠ في عام ٢٠٠٨ ليدين العنف الجنسي ويطالب بالوقف الفوري له ضد المدنيين في أوقات النزاع المسلح. ويحث القرار على الحد من الإفلات من العقاب فيما يخص هذا النوع من الجرائم. واعتبر هذا القرار عدة أشكال من العنف الجنسي بمثابة جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية ودعا الدول إلى استثناء جرائم العنف الجنسي من اجراءات العفو في إطار عمليات السلام. كما طالب أطراف النزاعات باتخاذ خطوات مناسبة لحماية المدنيين من العنف الجنسي ومنهم النساء والفتيات.

بينما ركز القرار ١٨٨٨ الصادر في ٣٠ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٩ على التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح ولا سيما ضد المرأة والطفل مجددا. وشجع الدول على إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لضحايا العنف الجنسي، مع الإشارة إلى تمثيل المرأة المتراجع في عمليات حفظ السلام.

وبعد ٥ أيام من صدور القرار ١٨٨٨، صدر القرار رقم ١٨٨٩ في ٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ للتعبير عن قلق المجتمع الدولي إزاء تدني تمثيل المرأة في عمليات السلام مع حلول الذكرى العاشرة لإصدار القرار ١٣٢٥. وحث القرار على اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام وربط بين تعزيز مشاركة المرأة وبين التصدي للمواقف المجتمعية السلبية المتعلقة بالمرأة. ودعا القرار إلى استراتيجيات للتعامل مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات فيما بعد الصراع، كما شدد على ضرورة ألا يقتصر التركيز على حماية المرأة فقط ولكن أيضا تمكين المرأة من بناء السلام. حيث يرى أن هناك احتياجات خاصة بالنساء في مرحلة ما بعد النزاعات لابد أن تنال الاهتمام كالأمن الشخصى وخدمات الصحة الانجابية والعقلية، وسبل كفالة وسائل الرزق لهن.

أعاد القرار رقم ١٩٦٠ الصادر في ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ العنف الجنسي خلال النزاع المسلح إلى الواجهة واعتبره عائقا أمام إعادة بناء السلم ومن ثم أكد على وجوب التصدي له من خلال تعزيز المساءلة والإحاطة بأطراف النزاعات المسلحة المسئولة عن ارتكاب أعمال ذات صلة بالعنف الجنسي. وذلك من خلال التأكيد على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب في المجتمعات التي تشهد نزاعا.

وقد ركز أيضا القرار رقم ٢١٠٦ الصادر في يونية/حزيران ٢٠١٣على العنف الجنسي وأكد على أن الملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم تعمل على منعها وردعها. وتطرق مجددا إلى مسألة المسائلة والعمل على الحد من الإفلات من العقاب على ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

بينما تطرق القرار رقم ٢١٢٢ الصادر في اكتوبر/تشرين أول ٢٠١٣ مجددا إلى تمثيل النساء في مراكز صنع القرار المتعلقة بمنع النزاعات وتسويتها. مع التأكيد على ضرورة مداومة العمل على تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، والحاجة إلى إجراء استعراض رفيع المستوى في ٢٠١٥ لتقييم التقدم المحرز والثغرات الحائلة دون التنفيذ الكامل للقرار.

ومع حلول الذكرى الخامسة عشرة لاصدار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، صدر القرار رقم ٢٢٤٢ في أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٥ ليؤكد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعد ذات أهمية بالغة في منع اندلاع النزاعات فضلا عن الصلة الوثيقة بين مشاركة المرأة في جهود منع قيام النزاعات وحلها وإعادة البناء ومدى فعالية تلك الجهود. كما أكد على إعطاء موضوع المرأة والأمن

والسلام مزيدًا من الاهتمام بل والجديد في هذا النوع من القرارات هو الإشارة إلى الإرهاب وأخطاره على حقوق النساء والفتيات وكيف يستخدم العنف الجنسي كوسيلة واستراتيجية أساسية للجماعات الإرهابية. كما تم التنويه إلى القلق بسبب عدم مراعاة الاستجابات الإنسانية للاعتبارات الجنسانية ودعا إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار. فضلا عن الدعوة لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في هذا الخصوص وأخذ برنامج المرأة والسلام والأمن في الحسبان أثناء مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني المقرر عقده في تركيا مايو/ أيار عام ٢٠١٦.

يتقاطع مع هذا، وضع اللاجئين كما نظمته اتفاقية اللاجئين في العام ١٩٥١ والبرتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧. حيث اعتبرت اتفاقية اللاجئين أن اللاجئ هو الشخص الذي غادر بلده الأصلي بسبب التعرض للعنف المعمم أو الاضطهاد على أساس ديني أو قومي أو أثني أو سياسي ويخشى بموجب ذلك العودة إلى بلده الأصلي. وهنا يُستثنى من صفة اللاجئ المقاتلين أو من تورطوا في جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية أو جرائم جنائية كبيرة ليس لها صلة بالسياسة. أما الحقوق التي تتيحها الاتفاقية للاجئ، فتتنوع بين حرية المعتقد وحرية التنقل ضمن الدولة المضيفة والحصول على وثائق السفر والتعليم والعمل، وهي التي توفرها له الدول المضيفة طبقا لقوانينها الداخلية. كما تضم الاتفاقية عدة محاذير أهمها حظر طرد اللاجئ أو إعادته إلى البلد الذي فر منه طلبا للأمن والحماية[١٠]. أما البرتوكول المكمل لعام ١٩٦٧، فقد عمم بنود الاتفاقية على كافة من تنطبق عليهم صفة اللاجئ بعد أن كانت الاتفاقية تحدد اللاجئ بحد جغرافي يتعلق بقارة أوروبا حصرا وحد زمني يتعلق بأعمال العنف التي نشأت قبل عام ١٩٥١[١١]. ومن ثم أصبحت الاتفاقية تنطبق على كل من ترك بلده خوفا من عنف موسع أو اضطهاد على أساس ديني أو عرقي أو سياسي أو غيره بصرف النظر عن موقع البلد أو تاريخ الأحداث التي أدت به إلى الخروج من بلده. ومن هنا لا تنطبق هذه الاتفاقية على كل من نزح داخليا داخل بلده أو فر من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلده وهنا يُسمى نازحا وليس لاجئا، ولا من قرر ترك بلده طواعية طلبا لفرص اقتصادية أفضل وهو هنا يُسمى مهاجر اقتصادي وليس لاجئا. وقعت على الاتفاقية حوالي ١٣٩ دولة حول العالم، بينما لم توقع عليها من الدول العربية سوى مصر (بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠، كما صدّقت على البروتوكول المعدّل لها، والصادر عام ١٩٦٧، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٠)، وتحفظت على عدة بنود منها، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والعمل والتعليم والتوطين. وكانت اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ملهمة لعدد من الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩، وإعلان كارتاخينا لعام ١٩٨٤ الخاص بلاجئي أمريكا اللاتينية[١٢].

١٠. نص الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وعديمي الجنسية،٢٨-٧-١٩٥١، مكتبة حقوق الانسان، جامعة مينيسوتا، على الرابط: https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b082.html

١١. ما هي اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين؟، http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27201.html

١٢. في عام ١٩٩٤، تم مناقشة اتفاقية عربية لتظيم أوضاع اللاجئين بالدول العربية ضمن مظلة جامعة الدول العربية. حيث اعتمدت الاتفاقية العربية على جوهر العديد من بنود الاتفاقية الدولية ولكنها قد وسعت من تعريف اللاجئ ليضم من تعرض بلده الأصلي لاحتلال أو عدوان أجنبي، فضلا عن كوارث طبيعية. تضمنت الاتفاقية العربية عدة حقوق تُمنح للاجئ مثل حرية التنقل داخل البلد المضيف أو إلى خارجه ثم العودة اليه، كما حظرت على الدولة المضيف طرد اللاجئ أو ترحيله إلى بلده الأصلي حيث يواجه خطر يهدد أمنه، ولكن الاتفاقية اشترطت في ذلك كله مراعاة الأمن الوطني للبلد المضيف وما ترتأيه السلطات القضائية بالبلد المضيف من أحكام. وقد رهنت هذه الاتفاقية اعتمادها بتصديق ثلث الأعضاء عليها، وهو ما لم يتم بسبب تأخر الدول الأعضاء في تصديقها، فضلا عن تحفظ دول عديدة منها المغرب والسعودية والبحرين والامارات والعراق وعمان والكويت وقطر. نص الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين، عام ١٩٩٤ على الرابط: http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/images/wgama37044.gif_cvt.htm

٢- معضلات اللجوء والنزوح في الدول العربية

تواجه الدول العربية المضيفة للاجئين معضلة حقيقية في استضافتهم على أراضيها بالنظر إلى إمكاناتها المحدودة أصلا والضغوط التي يرتبها وجود اللاجئين على بنيتها الأساسية وقدرتها على تقديم الخدمات العامة لمواطنيها الأصليين. وقد كشفت الجولة الميدانية التي استند إليها هذا البحث، ومن خلال لقاء اللاجئين أنفسهم وكذا المسئولين عن ملف اللاجئين من الحكومة ومن المجتمع المدني ومن الوكالات الأممية، أن الدول العربية المضيفة للاجئين قدمت خدماتها بقدر ما تستطيع بالاستعانة بما يتوفر لها من موارد ومن ميزات نسبية، ففي دولة مثل لبنان تضم مجتمعا مدنيا كبيرا وقويا، نشطت الجمعيات الأهلية في تقديم كل أنواع الدعم للاجئين، وفي الأردن حيث تملك الدولة خبرة متميزة في الاشتراك في بعثات حفظ السلام الأممية وفي التعاون مع المنظمات الأممية، يدير الجيش بنفسه معسكرات اللجوء بطريقة نظامية وبالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة. وفي مصر حيث تفتح مصر أبوابها لملايين الأجانب انخرط اللاجئون السوريون في المجتمع المصري وعاشوا مثل المواطنين. وفي العراق يفد اللاجئون السوريون وهم من الأكراد إلى اقليم كردستان فيجدون تسامحًا كبيرا فيما يتعلق بحق الإقامة وحق العمل.

ورغم أن الدول العربية، واستجابة للاعتبارات الإنسانية والعروبية، فتحت أبوابها لاستقبال أعداد ضخمة من اللاجئين، إلا أن الضغوط الاقتصادية تتزايد على هذه الدول بشكل كبير وتدفع تجاه اتخاذ اجراءات للحد من تدفق اللاجئين إليها.

في هذا الإطار تتزايد أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، سواء في تقديم الخدمات للاجئين مباشرة، أو في دعم قدرات حكومات الدول المضيفة لتقديم الخدمات إلى اللاجئين عبر المؤسسات العامة الحكومية والمؤسسات الأهلية المحلية.

غير أن المشكلات التي تواجه المرأة اللاجئة والنازحة في الدول العربية تعد أكبر مما يقدم لها حاليًا من خدمات مما يجعلها دائما في وضع الحاجة وربما التهديد بالنسبة لسلامتها وسد حاجتها من الغذاء والدواء والتعليم لأطفالها.

وفيما يلي نتعرض بالرصد والتقييم لأهم المشكلات التي تواجه المرأة اللاجئة والنازحة في الدول العربية، دون إنكار الجهود المقدمة من المؤسسات الدولية والحكومات المضيفة والمجتمع المحلي المضيف.

أ. مشكلات قانونية: الإقامة وعدم تسجيل المواليد الجدد

الإقامة:

تعد مشكلة الإقامة من أهم المشكلات القانونية التي يتعرض لها اللاجئون. فبدون تصريح الإقامة يصبح وضع اللاجيء غير قانونيًا مما يعرضه للمداهمة الأمنية ومن ثمّ الاعتقال. وبعض الدول المضيفة كانت متساهلة في منح الإقامة في بداية الأزمة، ولكن مع تزايد الأعداد غيرت سياستها للسيطرة على وتيرة تزايد أعداد اللاجئين على أرضها. وتختلف الدول المضيفة فيما بينها فيما تتخذه من سياسات تجاه مسألة الإقامة.

ففي لبنان، وتحت ضغط الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين السوريين التي تفوق قدرة الدولة، تم إقرار سياسة جديدة منذ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٤ تضع شروطا عدة لاستصدار إقامة نظامية

على الأراضي اللبنانية. حيث يتوجب على السوريين الحصول على عقد إيجار رسمي من المالك وتوقيع تعهد بعدم العمل، فضلا عن دفع مبلغ ٢٠٠ دولارعن كل فرد من أفراد الأسرة يزيد عمره عن ١٥ عاما. وقد أدت هذه الشروط إلى إحجام السوريين عن تجديد الإقامات لارتفاع تكاليفها، فضلا عن صعوبة الحصول على عقد إيجار رسمي. وقد وجد بعض أصحاب النفوس الضعيفة من الملاك في هذا فرصة لاستغلال اللاجئين وخاصة النساء منهم الذين أصبحوا خاضعين لنظام يشبه نظام الكفيل حسب تعبيرهم. وفي المقابل، وتبعًا لطبيعة المجتمع اللبناني الذي ينشط فيه المجتمع المدني بشكل كبير، تسهم المؤسسات الأهلية في تقديم الدعم والمساندة بكافة صورها للاجئين السوريين.

أما في الأردن، فلا يحتاج اللاجئون إلى استخراج مستندات للإقامة أو للحصول على أية موافقات بتكاليف باهظة. والأردن موقع على مذكرة تفاهم مع مفوضية اللاجئين منذ عام ١٩٩٨ تنظم سياسة الأردن تجاه اللاجئين من غير الفلسطينيين وتعطي للمفوضية الحق في تحديد وضع اللجوء لطالبي اللجوء في الأردن. ووفقا لمذكرة التفاهم لا يعطي الأردن للاجيء حق التوطين ولكن يعطيه إقامة مؤقتة إلى حين انتهاء وضع اللجوء إما عبر إعادة التوطين أو العودة الطوعية لأرض الوطن. وبموجب المذكرة يلتزم الأردن بمبدأ عدم الإعادة القسرية[١٣] وبضمان الحقوق الأساسية للاجئ. وقد صدق الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عام ١٩٨٤ والتي تحظر إعادة اللاجئين اذا كانوا يواجهون خطر التعرض للإيذاء[١٤]. ويدير الجيش الأردني ٤٥ مركزا لاستقبال السوريين على طول الحدود المشتركة (حوالي ٣٦٠ كم) ومن ثم توجيههم إلى المناطق المتاحة لاستقبالهم أو تلقي الخدمات والتسجيل بالمفوضية السامية إذا أرادوا[١٥]. وللأردن خبرة كبيرة في استضافة لاجئين أو في رعاية لاجئين عبر بعثاته الأمنية والعسكرية ضمن بعثات الأمم المتحدة حول العالم. ومن ثم فالحكومة الأردنية تعتبر متعاونة إلى حد كبير فيما يخص ملف اللاجئين، خاصة مع تخصيص إدارة خاصة للاجئين (مديرية شؤون اللاجئين بوزارة الداخلية). وفي بداية عام ٢٠١٦ أعلنت الحكومة أن الآلاف من اللاجئين السوريين عالقين في مناطق نائية صحروية على الحدود مع سورية، ويزيد عددهم عن ١٢ ألفا، حيث أعلنت الحكومة أن الدخول الجماعي لم يعد ممكنا لاعتبارات أمنية وأنه يسمح يوميا بمرور من ٥٠ إلى ١٠٠ لاجيء مع إعطاء أولوية للأطفال والنساء وكبار السن والمرضى[١٦]. قامت الحكومة أيضا بوضع معايير لأولوية الدخول وفقا للحاجة إلى المساعدة ومنها: الأطفال غير المصحوبين بذويهم، الجرحى والمرضى وكبار السن. ويتم استبعاد فئات أخرى مثل الرجال الفرادى، واللاجئين ممن قاموا بالعودة إلى سوريا من قبل، ومن لا يملكون أوراقا ثبوتية أو من يهربون من المناطق التي تسيطر عليها داعش[١٧].

١٣. أليس سو، موقع صدى، مقال مصوّر: اللاجئون الآخرون في الأردن، ١٤ اغسطس/آب ٢٠١٤،
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56393&lang=ar

١٤. شبكة الأنباء الإنسانية (ايرين)، الأردن وإجراءات الترحيل، ٢٦ مايو/آيار ٢٠١٥،
http://arabic.irinnews.org/reportarabic.aspx?reportid=4861
The Jordan Times, Jordan committed to open-border policy — Ensour, 22 Oct 2013

١٥. مقابلة مع مسئول أردني بمخيم الزعتري، المفرق، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

١٦. Syria Conflict: Thousands of Refugees stranded at Jordan Border, BBC News, 6-1-2016
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-35241394

١٧. A Refugee Council USA Report, At The Breaking Point: refugees in Jordan and Egypt,2015

وفي العراق، لا تشكل الإقامة عائقا بالنسبة للاجئين السوريين، وهم من الأكراد ويقيمون بأغلبيتهم الساحقة في إقليم كردستان. أما النازحون العراقيون القادمون من خارج إقليم كردستان العراق فيحتاجون لاستخراج أوراق للإقامة تجُدد كل ٣ أشهر ولا تتكلف إلا ثمن المستند[١٨].

وفي مصر، وهي موقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، فقد درجت على اتباع سياسة متعاونة مع اللاجئين بوجه عام، ومصر تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين من جنسيات عديدة على رأسها السوريون والسودانيون، وهي أعداد تتزايد إلى الملايين باحتساب غير المسجلين لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين. وقد أصبحت السلطات المصرية تفرض ضرورة الحصول على تأشيرة دخول -عادة ما تكون سياحية صالحة لستة أشهر فقط- وأوراق للإقامة قد تتكلف مبالغ كبيرة نسبياً. أما الأسر التي لديها طلبة بالمدارس، فيحصلون على إقامات دراسية تمتد لعام كامل لجميع أفراد الأسرة، ولا تحتاج إلا ما يثبت قيد الطلبة بالمدارس المصرية بالفعل.

وقد استفاد المسجلون لدى المفوضية كلاجئين أو كملتمسي لجوء مما يتيحه هذا الوضع من فرصة للإقامة بمصر بحكم توقيع مصر على اتفاقية اللاجئين مما يمنع ترحيلهم. ولكن حتى للحالات التي تم ترحيل بعضها بسبب خرقهم للقانون بمحاولة الهجرة غير الشرعية، فقد تم ترحيلهم للبلد الأخير الذي قدموا منه خاصة تركيا وليس إلى سوريا[١٩].

وبالنسبة لليبيين الذين توجهوا إلى مصر وتونس جراء العنف في ليبيا. تشير احصاءات إلى أن عدد من عبر الحدود الليبية التونسية منذ عام ٢٠١١، حوالي ٦٠٠ ألف ليبيا ونحو ٢٠٠ ألفا من الجنسيات الأخرى طلبا للأمن والحماية[٢٠]. وتشير احصاءات أخرى إلى أن عدد من تدفق إلى تونس نحو مليون و٩٠٠ ألف نسمة حتى نهاية ٢٠١٤. وكثير من الليبيين يقيمون لفترات وجيزة بهدف العلاج أو الحصول على خدمات أو السفر لدولة أخرى[٢١]. أما الليبيون في مصر فتتعدد شرائحهم، منهم من يقيم بمصر منذ ما قبل ٢٠١١، ومنهم من يتردد على مصر للسياحة أو العلاج أو الاستثمار، أما من يقيم فعليا بمصر فيبلغ ٢٥ ألفا، أو ما يُعادل ٧ آلاف أسرة[٢٢].

وتستطيع الليبيات الدخول إلى كل من مصر وتونس دون تأشيرة، ولكن لا يستطعن إدخال أبنائهن أكبر من عشر سنوات، فضلا عن عجزهن عن إدخال أزواجهن، مما يجبرهن على العودة سريعا إلى ليبيا حال الحصول على بعض الخدمات. ولكن للإقامة طويلة الأمد لمدة سنة مثلا يحتاج الليبيون في مصر إلى تسجيل أبنائهم بالمدارس لكي يحصلوا على إقامة سنوية، أما من ليس لديه أطفال بالتعليم يحصل على إقامة قصيرة لمدة ثلاثة أشهر فقط. وفيما يتعلق بالعلاج، لا يتم رفض الليبيين عندما يتوجهون للمشافي الحكومية المصرية، ولكنهم يُفضلون القطاع الطبي الخاص، حيث تبرم لهم سفارة بلادهم عدة صفقات مع مشافي خاصة للحصول على الخدمات

١٨. مقابلة مع مسئول من مفوضية اللاجئين، اربيل، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

١٩. مقابلة مع مسئول بمفوضية اللاجئين، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٢٠. وثيقة من الجمهورية التونسية، وزارة المرأة والأسرة والطفولة، خطاب موجه إلى منظمة المرأة العربية، يوليو/تموز ٢٠١٥

٢١. "الليبيون في تونس إقامة مؤقتة أم استقرار"، سكانيوز عربية،٣٠-٧-٢٠١٥،
http://www.skynewsarabia.com/web/article/763742

٢٢. محادثة مع دبلوماسية ليبية بالقاهرة، مارس/آذار ٢٠١٦

الصحية بأسعار مخفضة. وفيما يتعلق بالتعليم الأساسي العام، لا يتم رفض الطلبة الليبيين بالمدارس العامة المصرية ولكنهم يعانون بصفة أساسية من اختلاف المنهاج الدراسي عما تعودوا عليه من قبل. ولكن فيما يخص التعليم الجامعي فيجري معاملتهم كوافدين أجانب ويُطلب منهم تحصيل رسوم بالعملة الأجنبية.

عدم تسجيل المواليد الجدد:

إلى جانب مشكلة الإقامة، هناك مشكلة فقدان الأوراق الثبوتية، فخلال عملية هروب اللاجئ من وطنه الأصلي إلى أرض اللجوء لا يتمكن من حمل جميع الأوراق الرسمية الخاصة به؛ مما يسبب مشاكل جمة في بلد الاستضافة، منها عدم تسجيل الزيجات والمواليد الجدد، وهي مشكلة قانونية ترتبط بدورها بمشكلة عدم تجديد الإقامة.

ففي لبنان مثلا، استمرت المفوضية السامية في تسجيل المواليد الجدد بناء على رغبة الأب والأم. أما الحكومة اللبنانية فكانت تطلب أصل وثائق الزواج أو دفتر العائلة من أجل تسجيل المواليد الجدد، مما يزيد من صعوبة التسجيل في حال فقد هذه الوثائق واستحالة استخراج أصول جديدة من سوريا لعدم قدرة الأب على العودة بسبب الخطر أو خوفا من فقدان وضعه كلاجئ اذا ما غادر لبنان.

وفي الأردن، وبسبب ميل السوريين لعدم تسجيل عقود الزواج بشكل نظامي، الأمر الذي يرتب مشكلات عندما ينتج أطفال عن هذه الزيجات، اتخذت الحكومة الأردنية مبادرة ناجحة لتشجيع السوريين داخل المخيمات على تسجيل عقود الزواج حيث تم تأسيس محكمة شرعية داخل مخيمي الزعترى والأزرق، يتم فيها توثيق حالات الزواج والطلاق وحفظ النسب بالتعاون مع مفوضية اللاجئين. وقد نجحت المحكمة بالتعاون مع السلطات الأردنية في تشجيع الأهالي على تسجيل عقودهم بشكل نظامي بعد تجميد غرامات عدم تسجيل الزواج التي كانت سارية والتي قد تصل إلى ١٠٠٠ دينار طبقا للقانون الأردني[٢٣]. وقد ساهم ذلك في تسهيل اجراءات إثبات النسب وشهادات الولادة فيما بعد. ورغم ذلك تظل هذه المشكلة حاضرة في الأردن خارج المخيمات.

ولا تطرأ هذه المشكلة بنفس الحدة في العراق ومصر. ففي مصر مثلا قد تطرأ هذه المشكلة بسبب فقدان الوثائق الثبوتية لأحد الوالدين أو بسبب عدم أداء الوالد للخدمة العسكرية التي يشترطها النظام السوري لتسليمه الوثائق الثبوتية الخاصة بالعائلة أو لتجديد جواز سفره. ولكن يُلاحظ أن النظام السوري قد تساهل في استخراج جوازات السفر للسوريين منذ ربيع عام ٢٠١٤ من خلال سفاراته مقابل دفع الرسوم بالدولار الأمريكي والتي تراوحت بين ٢٠٠ دولار لتمديد الجواز القديم و٤٠٠ دولار لاستخراج جواز جديد[٢٤].

ب. مشكلة الأمن

الأمن هو الدافع الأول الذي حدا بملايين النازحين واللاجئين من سوريا والعراق وليبيا واليمن وغيرها إلى ترك مساكنهم واتخاذ قرار الخروج، سواء إلى خارج الوطن أو إلى مكان أكثر أمنا داخل حدود نفس الوطن.

٢٣. مجموعة نقاش مع مسؤلي مخيم الزعتري، المفرق، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٢٤. مجموعة نقاش مع لاجئين سوريين بمدينة السادس من اكتوبر/مصر، نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٥

بعض اللاجئات وأسرهن خرجوا نتيجة القصف الذي تعرضت له مساكنهم نتيجة الصراع بين أطراف مختلفة داخل الدولة، أو نتيجة المداهمات العسكرية والأمنية التي تقتحم الأحياء وتعزل الرجال عن النساء، ومن ثم تصفي الرجال أو تعتقلهم فيبقى النساء بلا حماية معرضات لكل أنواع الانتهاك والعنف البدني والجنسي. بعضهم خرج جراء الخوف من الجماعات المتطرفة التي تفرض فهما متشددا للدين على كل من يقع تحت سلطتها فتقيّد حرية النساء في الحركة والخروج من المنزل وتفرض الالتزام بزي معين، وصولا إلى فرض الزواج عنوة ممن يختارونه من الفتيات والنساء دون النظر لرضائهن أو رضا أهلهن. بعض اللاجئات تعرضن لاضطهاد طائفي، ومحاولات لخلق غيتوهات طائفية وأحياء سكنية أو مدن كاملة ذات انتماء طائفي واحد. بعض الأسر تلقت تهديدات بالقتل كي يتم تهجيرها من مناطق معينة بدوافع طائفية.

الخلاصة أنه ونظرًا لدوافع كثيرة، اقترنت بالعنف وانعدام الأمن، خرج اللاجئون والنازحون باحثين عن مناطق آمنة. وفي مناطق اللجوء والنزوح، لم يتحقق حلم الأمان بالكامل نتيجة لأسباب شتى:

- صعوبة إجراءات الحصول على الإقامة في بعض الدول عرّضت اللاجئين للملاحقات الأمنية باستمرار، وباتوا يحجمون عن التنقل أو الخروج من أماكن سكنهم خوفا من التوقيف بالحواجز الأمنية.
- كذلك فإن جانبا كبيرا من التهديد الذي يتعرض له اللاجئون في البلد المضيف يرتبط بفقرهم وهشاشتهم الاجتماعية والاقتصادية التي تجعلهم هدفًا لأنماط مختلفة من العنف النفسي والمادي. واللاجئات بوجه خاص، كونهن فقيرات يسكنَّ في مناطق نائية تغيب عنها سلطات الدولة وخدماتها ومنها خدمة الأمن والحماية، ولكونهن غريبات ولا يتمتعن بحماية تقليدية كالحمايات القبلية أو العائلية أوالمجتمعية بالبلد المضيف، يصبحن مطمعا أكثر من غيرهن من جانب الخارجين عن القانون، وذوي النفوس الضعيفة بوجه عام من أرباب العمل وملاك الأرض والسكن وغيرهم.
- وأحيانًا تتأتى المشكلة الأمنية من خشية اللاجيء أو النازح من امكانية استمرار الملاحقة له من قبل عناصر ارهابية حتى في منطقة اللجوء.

وتحرص الدول المضيفة، سواء الحكومات أو المجتمع المدني على تقديم خدمات الدعم والتأمين للاجئين كلما أمكن، وتنشط الجمعيات الأهلية في سائر الدول المضيفة على التوعية بشكل خاص بشأن العنف القائم على أساس النوع وكيفية مواجهته.

وفي الأردن، لاحظت السلطات، عقب إقامة مخيم الزعتري مباشرة، أن النساء تتعرض لأنواع مختلفة من العنف، لا سيما وأن أكثر من ٨٠٪ من سكان المخيم نساء وأطفال، وحوالي ٤٠٪ منهم نساء معيلات وحيدات. ولذا بادرت الدولة بإقامة سلطات أمنية بالمخيم لخدمة اللاجئات بشكل خاص، كحماية الأسرة والتوعية للنساء لحماية أنفسهن من العنف على أساس النوع والعنف المنزلي بشكل خاص. وقد أثمرت هذه الخدمات عن بناء الثقة مع اللاجئات حيث تم التبليغ في عام ٢٠١٤ عن حوالي ١٤٧ حالة من العنف المنزلي تم تسوية معظمها وديا فيما تم تحويل الحالات الجادة منها إلى القضاء. وبالمثل تم استحداث شرطة أحداث بالمخيم للعناية والتوعية والوقاية من التطرف، حيث إن حوالي ٥٥٪ من سكان المخيم دون السن القانوني.

ج. مشكلة السكن

يعتبر السكن مشكلة كبرى للاجئين عمومًا سواء كانوا داخل مخيمات أو منتشرين داخل الدولة المضيفة. وحتى في الدول التي أنشأت مخيمات، تتواجد الغالبية العظمى من اللاجئين خارج المخيم. وغالباً ما يفضل اللاجئون التواجد خارج المخيم لما يوفره ذلك من حرية في الحركة، رغم أن الأوضاع المعيشية خارج المخيم لا تكون أفضل من داخله إن لم تكن أقل في بعض الأحيان.

وبالنسبة للاجئين الذين لا يتركزون في مخيمات، فإن تزامن الفقر مع ارتفاع الايجارات بشكل كبير يدفعهم للسكنى في أحياء فقيرة وربما بشكل مشترك مع عائلات أخرى في ظروف معيشية أقل كثيرا من الظروف التي اعتادوا عليها في بلدانهم الاصلية. أما المخيمات فتختلف أوضاعها بين الدول من حيث كونها رسمية تقيمها الدولة، أو عشوائية يتم تأجير الأرض التي تقام عليها شهريا من بعض أصحاب الأرضي، وفي جميع الحالات فإن اللاجيء إما يتحمل تكاليف الايجارات والخدمات التي تعد باهضة بالنسبة لامكاناته المادية، أو يتحمل عبء الحياة في مخيمات لا تتوفر بها وسائل الحماية الكافية له من الأحوال الجوية السيئة سواء البرد الشديد/الجليد والحر الشديد، إلى جانب الحشرات والعقارب والأفاعي التي تنتشر في الأراضي الصحراوية أوالجبلية التي عادة ما تقام المخيمات عليها.

في لبنان مثلا لا توجد مخيمات رسمية للاجئين، الأمر الذي دفع اللاجئين إلى افتراش المساحات الخلاء في مختلف مناطق الشمال والبقاع للاستقرار فيها ضمن خيام وفرتها لهم مفوضية اللاجئين، أو استقدموها وثبتوها بأنفسهم. بينما لجأت أسر أخرى إلى استئجار سكن متواضع ضمن نطاق المناطق الفقيرة بمختلف المدن. وفي الحالتين فإن اللاجئين، وغالبيتهم نساء وحيدات معيلات، يتحملوا أعباء كبيرة. فالأراضي التي ثبتت عليها الخيام عادة ما تعود إلى مالك خاص يطلب إيجارا للأرض التي وضعت عليها الخيمة قد يصل إلى ١٠٠ دولار شهريا، أما المساكن المتواضعة فيتراوح إيجارها بين ٢٠٠-٣٠٠ دولار شهريا، هذا بخلاف اشتراكات الماء والكهرباء التي يتم اقتسامها على الأغلب مع الجيران اللبنانيين في حال عدم خضوعها للاشتراك الرسمي ومدّها بشكل عشوائي إلى داخل الخيمة/السكن. ومن هنا تتعرض اللاجئات لمشكلات كثيرة تتعلق بثقل العبء المالي للإيجارت منها مثلا الوقوع تحت طائلة الديون (٨٠٪ من اللاجئين بلبنان مدينون)، العمل بالسخرة لدى مالك الأرض/ العقار مقابل السكن، الطرد والانتقال المتكرر بسبب عدم القدرة على دفع الإيجار، الابتزاز من جانب الجيران بسبب عدم قانونية إقامة اللاجئين أو تهربهم من دفع اشتراكات المياه والكهرباء[٢٥]. وقد يتعذر على اللاجئات التبليغ عن العنف الذي يتعرضن له بسبب عدم قدرتهن على التحرك والوصول للمؤسسات المعنية خوفا من التوقيف لعدم توافر إقامات قانونية لهن[٢٦]. ويذكر أن بعض جهات المجتمع المدني اللبناني النشط قد بادرت بتوفير المأوى للاجئين عبر إقامة عشرات الخيام المنظمة.

أما في الأردن فيسكن معظم اللاجئين في المناطق الشمالية القريبة من الحدود السورية حيث أقام الأردن بمساعدات دولية وعربية مخيمات لاستقبال اللاجئين في شمال البلاد (كالزعتري الذي يبلغ عدد سكانه ٨٤ ألف ومخيم الأزرق الذي افتتح في عام ٢٠١٤ ويتسع لحوالي ٢٥ ألفا). ولكن

٢٥. مجموعة نقاش مع ناشطين من المجتمع المدني اللبناني العاملين بخدمة اللاجئين، بيروت، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٢٦. مجموعة نقاش مع لاجئات سوريات بلبنان، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

١٠٪ فقط من المسجلين كلاجئين يعيشون داخل المخيمات، أما الأغلبية الساحقة فتعيش داخل مدن الشمال، والعاصمة عمان. حيث يتم استئجار مساكن عادة ما تكون مشتركة مع عائلات أخرى. مما أدى إلى رفع إيجارات المساكن بشكل كبير خاصة في مدن الشمال[٢٧]. فبرغم أن المخيمات مجهزة بمعظم الخدمات كالصحة والسكن والمساعدات الغذائية إلا أن اللاجئين يفضلون العيش بشكل طبيعي خارج المخيم. فالعيش بالمخيم يتطلب الإقامة الدائمة به وعدم التمكن من الخروج إلا بموافقات أمنية -تسمى إجازات- تسمح بالخروج المؤقت من المخيم ثم العودة. في البداية كان عدد الاجازات التي يُسمح باستخراجها من مخيم الزعتري ٧٠٠ ثم رفعت إلى ١٧٠٠ يوميا[٢٨]. وتظل هناك شكوى بين اللاجئين من أنه ورغم ارتفاع عدد الاجازات فإنها غير كافية نظرًا للعدد الكبير للاجئين المقيمين في المخيم. ويعتبر مخيم الزعتري مرتفع الكثافة السكانية، ورغم اتساعه النسبي فلا توجد وسائل مواصلات بداخله مما يمثل مشكلة للاجئين. ورغم عمل السلطات على توفير الخدمات بالمخيم، إلا أن اللاجئين يكابدون سوء الأحوال الجوية صيفا وشتاءا خاصة حيث قد تقتلع الرياح العاتية الخيام أو تتسبب في اشتعال النيران. كذلك يتعرضون لانقطاع متكرر وطويل في الكهرباء. وكانت المرافق الصحية والمياه النظيفة متوفرة داخل المخيم في حمامات جماعية فقط، غير أن الأهالي استحدثوا حمامات خاصة بكل خيمة حفاظا على خصوصية النساء. وقد استبدال بعض خيام المخيم بكرافانات بمساعدات من بلدان عربية وخليجية.

وفي العراق، يتواجد حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ سوري (يقيم أغلبهم بإقليم كردستان) و٣,٢ مليون نازح عراقي من مناطق القتال مع داعش (يقيم ١,٢ مليون منهم بإقليم كردستان). بالنسبة للاجئين السورين، فهم من الأكراد ويقيمون في المناطق الكردية من العراق. أما بالنسبة للنازحين العراقيين إلى إقليم كردستان، فتقريبا من كل ٦ من سكان الإقليم هناك نازح عراقي واحد سواء من العرب السنة أو الأقليات الأخرى كالأيزيديين والمسيحيين والشاباك والصابئة. حيث أقامت حكومة الإقليم ٩ مخيمات لاستضافة السوريين و٢١ مخيماً لاستضافة النازحين العراقيين وتعكف على بناء ٤ آخرين. ومع ذلك يُفضل الجميع الإقامة خارج المخيمات من خلال استئجار مساكن حتى ولو كانت متواضعة وفي المناطق الفقيرة. حيث يقيم ٦٢٪ من اللاجئين السوريين وحوالي ٨٠٪ من النازحين العراقيين خارج المخيمات[٢٩]. وفي المجمل تعتبر المخيمات منخفضة الكثافة اذا ما قورنت بمخيم الزعتري بالأردن. ويقيم اللاجئون السوريون في مخيمات معتدلة الكثافة، حيث يستضيف دوميز حوالي ٤٠ ألفا وداراشكران حوالي ١٠ آلاف. بينما يأتي مخيم شاميشكو بواقع ٢٥ ألفا يليه شاريا وخانكي بكثافة ١٨ ألف من النازحين العراقيين[٣٠]. وفي المجمل تعتبر المخيمات متواضعة الإمكانيات، ففي بعض المخيمات تم استبدال الخيام البلاستيكية بكرافانات معدنية وفي البعض الآخر لا تزال الخيام قائمة، وفي دارشكران مثلا سمحت السلطات للأسر ببناء غرفة أو اثنتين أو ثلاثة لتوسعة الخيمة وحمايتها من عوامل الطقس المتقلب[٣١]. وتعتبر

٢٧. متوسط الايجارات بالمفرق كانت حوالي ١٢٠ دينارا شهريا، ولكن ارتفعت إلى نحو ٣٥٠ دينارا، مما أدى إلى ظاهرة إخراج المستأجرين الأردنيين بالسعر القديم لتسكين السوريين بالسعر الجديد (محادثة مع ناشط بالمجتمع المدني الأردني يعمل بخدمة اللاجئين، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥)

٢٨. مجموعة نقاش مع مسؤلي مخيم الزعتري، المفرق، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٢٩. مجموعة نقاش مع مسؤلي مفوضية اللاجئين بكردستان العراق، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٣٠. وثائق مفوضية اللاجئين بكردستان العراق، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٣١. حدثتنا إحدى اللاجئات أن داراشكران يُعتبر الأفضل من حيث السكن بين المخيمات السورية عموما حيث تنتشر مقولة "داراشكرا باريس الكامبات"

المخيمات السورية أفضل حالا لأنها أعدت على فترات متباعدة لتوقع استقبال لاجئين من سوريا بينما مخيمات نازحي العراق أُعدت على عجل وبعضها كان قديما يخدم السوريين ولكنهم انتقلوا إلى مخيمات أفضل. وقد لعبت مختلف دور العبادة والمؤسسات الخيرية المحلية في الإقليم دورا مهما في استضافة النازحين وتقديم المساعدات الغذائية والصحية[٣٢] لحين إعداد مخيمات لهم وتجهيزها سريعا. وهناك تحديات أمنية فيما يخص القتال مع داعش وحماية حدود إقليم كردستان حيث يُقيم أغلب اللاجئين السوريين وقسم كبير من النازحين العراقيين وخاصة النساء من الأقليات الايزيدية والشاباك والصابئة والمسيحيين اللواتي تعرضن للاختطاف من جانب داعش وتم تحريرهن لاحقا بواسطة جهود أهلية[٣٣]. ورغم أن المخيمات تخضع لحراسة، إلا أن المشكلة الأمنية تظهر حينما تضطر اللاجئات إلى الانتقال خارج المخيم، نظرا لغياب وسائل المواصلات الجماعية إلى المدن القريبة.

أما مصر فلم تقم مخيمات للاجئين السوريين ولا لغيرهم. بل يقوم اللاجئون باستئجار مساكن خاصة غالبا في الضواحي أو على أطراف المدن وخاصة القاهرة الكبرى مثل أحياء السادس من أكتوبر ومدينة العبور ومدينة العاشر من رمضان وأطراف مدينة نصر والمعادي ويعيشون بشكل طبيعي بين المواطنين. ويكابد اللاجئون نفس المشكلات التي يعانيها المواطن المصري محدود الدخل فيما يتعلق بانخفاض الأجور والضغط على الخدمات وانتشار البطالة. وفوق ذلك يعانون من ارتفاع الايجارات بشكل كبير ومن اضطرارهم على المنافسة في سوق العمل. وقد بادرت بعض المؤسسات الخيرية المحلية العاملة في خدمة اللاجئين إلى استئجار مساكن مناسبة للعائلات السورية والتكفل بتكلفة الإيجار لفترة طويلة[٣٤]. وغالبا ما تتعدى قيمة إيجارات المساكن قيمة المساعدات المالية التي يحصل عليها اللاجئون من المفوضية. مما يضطر أكثر من فرد داخل الأسرة الواحدة للعمل لدفع قيمة الإيجارات أو اللجوء إلى السكن المشترك مع أسر أخرى.

أما بالنسبة للنازحين داخليا في ليبيا، تتداخل مشاكل السكن والصحة والتعليم. لقد تسبب الصراع المستمر بليبيا منذ عام ٢٠١١ في نزوح قسم كبير من الليبيين داخليا فضلا عن لجوء عدد كبير منهم إلى دول الجوار خاصة في مصر وتونس. حيث قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عدد النازحين داخليا بليبيا بحوالي ٢٣٠ ألفا في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، قبل أن يتضاعف العدد إلى حوالي ٤٣٤ ألفا في صيف ٢٠١٥[٣٥]. ويتفاقم الوضع الانساني للنازحين بليبيا بسبب تجدد القتال بشكل مستمر وصعوبة الوصول مناطق النزوح بسبب القلق الأمني، ومن ثم عدم القدرة على الحصر الدقيق للنازحين ورصد احتياجاتهم وتلبيتها من جانب المؤسسات الدولية التي تعتمد عادة على المنظمات الأهلية المحلية في إيصال المساعدات. يتركز نحو ربع النازحين داخليا بالقرب من بني غازي شرق البلاد ويقدر عددهم بحوالي ١٠٥ ألفا، بينما تتوزع البقية بين

٣٢. مقابلة مع مسئول من مفوضية اللاجئين، أربيل، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٣٣. تتواصل الجهود العراقية الأهلية لتمويل حملة غير رسمية لتحرير النساء الأيزيديات المختطفات لدى داعش من خلال شبكة احترفت اختراق مناطق سيطرة داعش وتهريب النساء المختطفات مقابل مبالغ مالية (مقابلة مع ناشطة مجتمع مدني أيزيدية، اربيل، سبتمبر /أيلول ٢٠١٥)

٣٤. مقابلة مع ناشط مجتمع مدني مصري يعمل بخدمة اللاجئين، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٣٥. "تضاعف عدد النازحين داخليا في ليبيا منذ سبتمبر الماضي"، موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،٣٠-٦-٢٠١٥، http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=55950d536&query=%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

جنوب وغرب البلاد. وعادة ما يُقيم النازحون في ليبيا في مساكن مستأجرة أو مصانع مهجورة أو أبنية غير مكتملة البناء أو مدارس، ويعانون بشكل أساسي من غياب الخدمات الصحية بسبب حالة الانهيار العام التي أصابت القطاع الصحي من جراء القتال المتكرر بليبيا. فضلا عن انهيار مرفق التعليم وإغلاق العشرات من الجامعات والمدارس لاستخدامها كسكن للنازحين على خلفية الاضطرابات الأمنية، حيث أغلقت في بني غازي وحدها نحو ٧٠ مدرسة. وهو ما يحرم النازحين والسكان المحليين على حد سواء من الخدمات الأساسية التعليمية والصحية. وينطبق الأمر كذلك على اللاجئين وطالبي اللجوء بليبيا والذين قُدر عددهم في صيف ٢٠١٥ بحوالي ٣٧ ألفا، ومنهم من وفد حديثا أو من كان يعيش بليبيا منذ فترة طويلة ولكن تحول مؤخرا إلى طلب المساعدة كلاجئ من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[٣٦]، ومنهم سودانيين وإريتريين وعراقيين وصوماليين وسوريين وفلسطينيين[٣٧].

د. مشكلة الغذاء

يعتبر الحصول على المساعدات الغذائية تحديا حقيقيا للمرأة اللاجئة في الدول العربية. فمع بداية الصراع السوري وتدفق اللاجئين إلى دول الجوار، كانت المساعدات الدولية في أوجها، وبالتالي حصل اللاجئون على مساعدات غذائية بشكل منتظم. ولكن مع طول أمد الأزمة وتناقص المساعدات، بدأت الأسر اللاجئة تعاني من عدم كفاية الغذاء، وتم حرمان الكثير منها من المساعدات الغذائية.

ولا شك أن مسألة شطب اللاجئين من بطاقات المساعدات سواء المساعدات الغذائية أو المالية تعتبر أحد أهم العوامل المؤرقة لهم. حيث تعرض العديد من اللاجئين للشطب من هذه البطاقات سواء بتخفيض عدد الأفراد المستفيدين من المساعدة من الأسرة الواحدة أو شطب الأسرة بالكامل. وكان الدافع الأساسي وراء شطب بطاقات المساعدات هو التناقص المستمر في حجم الأموال المتاحة لدى برنامج الغذاء العالمي والمخصصة للمساعدات الغذائية. وبالتبعية اضطرت المفوضية السامية لشئون اللاجئين لمجاراة هذا التناقص المالي بشطب العديد من العائلات المستفيدة من الدعم الغذائي، رغم أنه كان يشكل العمود الفقري الذي تعتمد عليه عائلات اللاجئين لتوفير غذائهم اليومي.

وقد تمت صياغة معايير جديدة للمستحقين للمساعدات تأخذ في الاعتبار أكثر من بعد في نفس الوقت لضمان عدم إغفال أي عامل من عوامل الاحتياج التي يتعرض لها اللاجئون. فكانت المفوضية تعتمد مثلا على تقييم متعمق يستهدف كل أسرة على حدة للاستعلام عن الوضع المادي وعدد أفراد الأسرة وما إذا كان أحد أفرادها يعاني من إعاقة جسدية أو تعرض لعنف مبني على النوع أو إذا كان قوام الأسرة أم عزباء أو كبار سن بمفردهم وغيرها من المعايير الموجبة للمساعدة. وبالفعل كانت خطة تخفيض النفقات، وبالتالي تخفيض المستفيدين من المساعدات، تقتضي دراسة حالة كل أسرة بشكل منفرد من خلال زيارة الخيمة أو السكن الخاص بها وتوجيه الأسئلة بهذا الخصوص ودعمها بالمستندات لإثبات حاجة الأسرة إلى استمرار المساعدات من عدمه. ولكن نظرا لأسباب إدارية كثيرة ومعقدة لم يتم اعتماد المقابلات الفردية مع الأسر في كل

٣٦. Libya Situation, UNHCR Operational Update, June 2015, p.2

٣٧. UNHCR, Libya Fact sheet, February 2015, p.1

الحالات، فمن جهة، ربما تحققت المقابلات الفردية مع الأسر في بداية فترة التقييم ثم توقفت، ومن ثم تم تقييم الحالات المتبقية دون مقابلات لتحديث البيانات. ومن جهة ثانية، لم تتوجه بعض الأسر للمفوضية لتحديث بياناتها ضمن الفترة المعلنة فاعتبرت أنها قد غادرت البلاد أو لم تعد بحاجة للمساعدات. بعض الأسر توقفت عن استلام مستحقاتها من البطاقات فتم شطبها[٣٨].

ويؤدي الاقتطاع من المساعدات الغذائية إلى مزيد الضغط على الأسر ويدفع جميع أفرادها للعمل لتغطية نفقات العيش، ويؤدي من ثم إلى انخفاض/انعدام فرص استكمال التعليم بدءا من سن الثالثة عشرة خاصة للذكور ويؤدي للزواج المبكر بالنسبة للإناث.

في لبنان، غالبا ما يحصل اللاجئون على قواسم شرائية بقيمة محددة يتم تخصيصها للغذاء فقط وتصرف من أسواق محلية محددة مسبقا. ويتم تحديد قيمة ما تستحقه كل أسرة وفق عدد أفرادها وبالتالي إذا كانت الأسرة مكونة من ٥ أفراد فإن إجمالي القيمة الشرائية للقسيمة المقدمة لهم كانت تصل إلى ٦٠٠ ألف ليرة لبناني وهو الحد الأدنى للأجور المعترف به في لبنان. لكن للأسف بسبب تناقص المساعدات الدولية تم تخفيض قيمة المساعدة الغذائية إلى ٢٠ ألف ليرة (حوالي ١٣ دولار) فقط للشخص شهريا وبالتالي صار ما تحصل عليه الأسرة حوالي ٩٠-١٠٠ ألف ليرة شهريا.

وفي الأردن، كانت المساعدات الغذائية تقدم إلى العوائل على أساس عدد الأشخاص فيها وتصرف من نحو ٨٦ سوقا بالمملكة، إلى جانب الأسواق داخل المخيمات، فالزعتري مثلا به سوقين كبيرين لصرف القواسم[٣٩]. ثم مع تخفيض المساعدات تم إزالة نحو ٩٠ ألف عائلة[٤٠] من استحقاق القواسم الغذائية واقتصار تقديمها على من يعتبره برنامج الغذاء العالمي مهددا غذائيا[٤١]. وبالتالي صار المستفيدون الفعليون من القوائم الغذائية نحو ٢٢٩ ألفا فقط يحصلون شهريا على حوالي ٢٠ دينارا أردنيا كمساعدات غذائية. ولكن مع استمرار انخفاض المساعدات الدولية المتاحة سيتم قصر المساعدات الغذائية على سكان المخيمات فقط، الأمر الذي قد يؤدي بالكثيرين إلى العودة للعيش بالمخيمات بدلا من خارجها، وقد يترتب على ذلك ضغط كبير على الخدمات المقدمة بالمخيمات[٤٢].

وفي مصر، تم حذف عدة آلاف من اللاجئين من القواسم الغذائية بسبب تخفيض المساعدات الدولية منذ يناير/كانون أول ٢٠١٥، كما تم تخفيض المساعدات الغذائية المخصصة للأسر التي استمر دعمها. وكانت المفوضية قد أجرت دراسات دقيقة عن الوضع المعيشي في مصر تبين لها

٣٨. مقابلة مع مسئول بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين بالعراق، إربيل، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥- مقابلة مع مسئول بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة، نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٥

٣٩. مجموعة نقاش مع مسؤلي مخيم الزعتري، المفرق، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٤٠. متوسط عدد الأسرة ٤-٥ أشخاص بما يعني إزالة ما يقارب ٤٠٠ ألف شخص

٤١. قام برنامج الغذاء العالمي بدراسة موسعة لحالة العائلات اللاجئة في عدة بلدان تعتمد على عدد الأفراد، وما إذا كان هناك دخل آخر للعائلة أو اذا كان عائلها غائبا وأحد افرادها معرض لإعاقة ثم تم مقارنة الحالات لاستبقاء من يعتبر في حاجة ماسة للحصول على دعم الغذاء وحذف من لديه مصادر دخل أخرى. وبناء عليه تم حذف أغلب العائلات المستحقة للمساعدات، مما أدى إلى إثارة سخط المحذوفين من الدعم لاقتناعهم بأن أسرهم في حاجة ماسة للدعم. (مقابلة مع مسؤلين بمفوضية اللاجئين بأربيل سبتمبر/أيلول وبالقاهرة نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٥)

٤٢. عدد اللاجئين اليوم بمخيم الزعتري حوالي ٨٤ الفا وكان في مرحلة سابقة قد وصل إلى ١٢٥ الفا، ولكن غادره البعض للعيش بالمدن الأردنية أو للعودة إلى سوريا أو إلى بلدان أخرى

بموجبها أن ٣٠٠٠ جنيها تكفي للعيش الكريم للأسرة اللاجئة بما يتضمن السكن والغذاء. ولكن مع إجراء تقييمات للأسر اللاجئة تبين لها أن حوالي ٦٠٪ من اللاجئين لا يتحصلون على نصف هذه القيمة من الأساس وبالتالي فهم يعيشون بنصف ما يفترض به ضمان العيش على الكفاف. بينما يعاني حوالي ٣٠ ٪ من اللاجئين من حالة هشاشة اقتصادية كبيرة ويتدبرون أمورهم بأقل كثيرا من هذه القيمة. فيما يتحصل ١٠٪ فقط من اللاجئين بالكاد على هذه القيمة أو أقل. وبالتالي تم الحذف التدريجي للأسر التي تتحصل على أكثر من هذه القيمة، وهو الأمر الذي أغفل أنهم في هذه الحالة الاقتصادية بسبب المساعدات وإذا ما فقدوها سينخفض وضعهم الاقتصادي بشكل ملحوظ. وبالمثل، تم تخفيض قيمة ما تحصل عليه الأسر التي استمر دعمها، فبدلا من صرف قواسم غذائية بحوالي ٢٠٠ جنيها للشخص الواحد بحد أدنى ٥٠٠ جنيها وحد أقصى ١٢٠٠ جنيها للأسرة الواحدة تم خفضها إلى ١٢٠ جنيها للشخص الواحد بحد أدني ٤٠٠ جنيها للأسرة الواحدة دون وضع حد أقصى. وهكذا تم حذف عدة آلاف على مدار عدة أشهر خلال عام ٢٠١٥، بينما تم فتح باب الطعون لاسترجاع المساعدات إذا ما تظلمت الأسرة التي تم حذفها وتقدمت لتحديث بياناتها[٤٣].

وفي اليمن، يعاني ١٤,٤ مليون يمني من إنعدام الأمن الغذائي، من بينهم ٧,٦ مليون يعانون من الإنعدام الغذائي الحاد مع فرض حصار شامل على محافظات كثيرة مما حال دون وصول المنظمات الدولية والمحلية إلى منطقة النزاع. كما يكافح نصف سكان اليمن من أجل إيجاد طعام اليوم الواحد[٤٤]، ويعاني ٢,٢ مليون طفل يمني من مخاطر سوء التغذية، من بينهم ٥٣٧ ألف طفل تحت سن الخامسة معرضين لخطر سوء التغذية الحاد[٤٥]. بينما انقطع التيار الكهربائي منذ يونيو/حزيران ٢٠١٥ عن مدن كثيرة ومنها صنعاء، نتيجة قصف محطات توليد الطاقة ونقص المواد البترولية نتيجة للحصار، ولا تتوافر المنتجات البترولية إلا في السوق السوداء، إذ يصل سعر عبوة ٢٠ لتراً إلى ٥٠ دولار بدلاً من ١٤ دولاراً وهو في غير متناول أغلب اليمنيين[٤٦].

هـ. مشكلة الصحة

تتخذ مشكلة الصحة لدى اللاجئين صورتين متداخلتين. الصورة الأولى هي تردي الوضع الصحي بحكم ظروف السكن غير الملائم فضلا عن آثار مرحلة الخروج التي شابتها صعاب شتى تعرض فيها اللاجئون لاصابات شتى وعدوى وصدمات نفسية حادة، والصورة الثانية هي مشكلة نقص الخدمات الصحية.

فمن ناحية، لا توفر الخيام البيئة الصحية الأفضل للاجئين خاصة الأطفال، خاصة مع تقلبات الجو وارتفاع درجة التلوث، والسكنى المشتركة، وعدم توفر امدادات المياه والصرف الصحي بشكل ميسور، وعدم توفر مواد التنظيف والمطهرات وحفاضات الأطفال، فضلا عن عدم توفر الاحتياجات الصحية الأساسية الخاصة بالنساء.

٤٣. مقابلة مع مسئول بمفوضية اللاجئين، القاهرة، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٥

٤٤. نظرة عامة على وضع الأزمة في اليمن، مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إطلع على الرابط:
http://www.unocha.org/yemen/crisis-overview

٤٥. المرجع السابق

٤٦. محادثة صوتية عبر الانترنت مع ناشطة مدنية يمنية، ديسمبر/كانون اول ٢٠١٥

من ناحية ثانية، تعد الخدمات الصحية المقدمة للاجئين في الدول العربية أقل من المستوى المطلوب. فقطاع الصحة العام في الدول العربية يعاني بالأساس من مشكلات عديدة.

وتختلف سياسات توجيه الدعم الصحي للاجئين من بلد إلى آخر حسب طبيعة كل بلد ومستوى تنسيق العلاقات فيها بين المفوضية السامية لشئون اللاجئين وحكومة البلد المضيف. ولكن في معظم الأحيان يتم اعتماد سياسة متوازنة، توازن بين دعم مؤسسات الدولة المضيفة لتقديم الخدمة الصحية للاجئين أو التعاقد مع شركاء في المجال الصحي لتوجيه الدعم الصحي بشكل مباشر إلى اللاجئين أنفسهم.

وقد قررت مفوضية اللاجئين تقديم الدعم الصحي للمرافق الصحية الأولية في الدول المضيفة التي تقدم بدورها الخدمة الصحية للاجئين[٤٧]. وكثيرًا ما تكون هناك مبادرات أهلية وإنسانية في الدول العربية المضيفة لتوفير الخدمة الطبية للاجئين تجاوزًا للقصور العام في هذه الخدمة بحكم محدودية الامكانات داخل البلد المضيف.

في لبنان تتعاقد المفوضية مع عدد من المشافي لتقديم الخدمات الطبية الأولية للاجئين، فيما توفر خدمات طبية أخرى أكثر تخصصية من خلال شركاء طبيين. وتعتبر الخدمة الصحية باهظة التكلفة بطبيعتها في لبنان. وفي ضوء الضغط الذي تشكله الأعداد الكبيرة للاجئين ولا تحتمله قدرات الدولة في هذا المجال، يتم قصر الخدمات الطبية المقدمة للاجئين على الحالات الطارئة (الإنقاذ من الإصابات المميتة) أو حالات الولادة (الطبيعية فقط دون القيصرية). وبالتالي فإن الأمراض الأخرى وشتى أنواع الإصابات فضلا عن حالات الأمراض المزمنة أو الولادات المتعثرة لا يتم استقبالها بالمشافي الحكومية. الأمر الذي يسبب كثيرا من الضرر والعنت للاجئين بكافة فئاتهم ويهدد حياة الأمهات والأجنّة في حالات الولادة المتعثرة، إذا لم يتوافر للأسرة اللاجئة إمكانيات الذهاب لطبيب أو مشفي خاص[٤٨]. بعض السوريين لجأ في بداية الأزمة إلى العودة إلى بعض الأماكن التي لا تزال هادئة في سوريا لتلقي العلاج بتكلفة منخفضة في دمشق على وجه الخصوص ومن ثم العودة إلى لبنان للإقامة، ولكن مع منع دخول لاجئين سوريين جدد إلى لبنان[٤٩]، أحجموا عن هذا الأمر.

وفي الأردن، يحصل اللاجئون المقيمون بالمخيمات (وهم أقلية) على خدمات طبية أفضل من المقيمين خارجها (أغلبية)، فداخل مخيم الزعتري مثلا يوجد ما يزيد عن ١٠ مراكز صحية منها السعودي والمغربي والأردني الإيطالي وغيرها. حيث تتولى هذه المراكز استقبال المرضى وتشخيص الأمراض ومن ثم تحويل الذي يحتاج منها لرعاية خاصة إلى مشافي خارج المخيم خاصة مشافي مدينة المفرق بشمال الأردن (على بعد ١٠ دقائق بالسيارة). ولعل أهم هذه المراكز هي التي تعنى بالأمومة والطفولة من حيث متابعة الحمل والولادة ومتابعة الرضع وتثقيف وتوعية

٤٧. لجأت مفوضية اللاجئين لهذه السياسة مراعاةً لوجود دائرة فقر وعوز متسعة في الدول المضيفة للاجئين مما قد يُثير الأحقاد إذا ما تم تقديم الخدمات للاجئين دون المواطنين في البلدان المضيفة

٤٨. حدثتنا لاجئات سوريات بلبنان أن العلاج لدى العيادات الطبية الخاصة يتم فقط عند الضرورة القصوي ويكون على نفقتهن وبالاعتماد على التداين بالأساس

٤٩. منعت الحكومة اللبنانية دخول السوريين إلى اراضيها إلا لأغراض السياحة أو السفر للخارج أو موعد مع سفارة أو للدراسة أو للعلاج بحالات إنسانية طارئة أو علاج على نفقة المريض أو بشرط وجود كفيل لبناني يضمن الزائر السوري، فضلا عن تحصيل رسوم للدخول

الأمهات الجدد وغيرها. ولكن قد تنشأ مشكلات داخل المخيم بسبب كثافة المواليد وصعوبة الحصول على الخدمات الطبية كالولادة خلال الليل. فنظرا لعدم ترقيم الخيام داخل المخيم قد لا تصل سيارات الاسعاف بسلاسة إلى حيث المرأة التي تحتاج للمساعدة. وفي نفس الوقت لا تسمح سلطات المخيم بدخول سيارات خاصة أو أي وسائل للانتقال داخل المخيم (يصل اتساعه لحوالي ٤كم^{٢}) مما يضاعف من عناء المرضى في الحصول على الخدمة الطبية السريعة.

وفي العراق، فإن انخفاض الخدمات الصحية العامة قد انعكس بشكل كبير على وضع اللاجئين والنازحين. ومع ذلك فهناك بعض المراكز الصحية الملحقة بالمخيمات، إلا أنها تعد بدائية للغاية ولا تقدم إلا المشورة الطبية دون العلاج أو تقدم علاجا بسيطا كالمسكنات دون العلاج الشامل. كما تغيب الأجهزة الطبية بشكل شبه كامل عن المخيمات، خاصة أجهزة الأشعة لمتابعة حالات الحمل والولادة[٥٠]. الأمر الذي يؤدي باللاجئين إلى التوجه إلى مشافي خارج المخيمات قد يتطلب الوصول إليها ساعة كاملة، بما قد يؤدي للوفاة في الحالات الطارئة.

وفي مصر، تقدم الخدمات الصحية بواسطة مفوضية اللاجئين بشكل مباشر أو من خلال شركاء محليين. حيث تُخصص مشافي بعينها لاستقبال اللاجئين، بينما تساهم المفوضية في تكاليف الدواء بحد أقصى يصل إلى ١٥٠جنيها شهريا. أو قد يتخطى ذلك إلى ٦٥٠ جنيها بناء على قرار لجنة مختصة بدراسة كل حالة على حدة. وبالمثل تساهم المفوضية بتكاليف إجراء الجراحات بما يصل إلى ٨ آلاف جنيها كحد أقصى أو قد يصل إلى ٢٠ ألفا بقرار من لجنة مختصة بدراسة كل حالة على حدة[٥١]. وفي حالات الولادة، قد يستعاض عن ذهاب الأم للمشفى المخصص بالولادة في أقرب مشفى لسكنها على أن تحصل على مستندات تفيد إجراء الولادة ومن ثم تحصل على ربع قيمة الولادة من جانب الشركاء الطبيين للمفوضية.

وفي اليمن، تردى الوضع الصحي بشكل ملحوظ نتيجة لتفاقم الصراع وتوقف المشافي عن العمل نظرا لنقص أو انعدام الأدوية مع صعوبة وصول المساعدات الطبية لأماكن الصراع حيث الإحتياج الطبي. بينما انتشرت العديد من الأوبئة في مناطق تعز والحديدة وعدن، وحصدت "حمى الضنك" أرواح العديد من السكان نتيجة لإنتشار القمامة وتوقف خدمة التخلص من النفايات وارتفاع درجة الحرارة وندرة الأدوية[٥٢]. بينما تعرض أحد مشافي منظمة أطباء بلا حدود للقصف في أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٥ قتل معها ثلاثة أطباء من طاقم المنظمة[٥٣].

و. مشكلة التعليم

يرتبط توفير الخدمة التعليمية لأبناء اللاجئين بالمثل بتعقيدات كثيرة. فمن ناحية هناك محدودية قدرة الدول المضيفة على استيعاب اللاجئين في مدارسها وجامعاتها، ومن ناحية أخرى، هناك اختلاف المناهج، أو اختلاف لغة التعليم، ومن ناحية ثالثة هناك مشكلة فقدان الأوراق الرسمية

٥٠. بالحديث إلى بعض اللاجئات بمخيم بأربيل، اعتبرمعظمهن أن غياب أجهزة الأشعة لمتابعة الحمل بالمخيم قد تسبب بحالات ولادة متعثرة نشأ عنها أجنة مشوهة وقد أدى بعضها لوفاة الأجنة أو الأمهات

٥١. مقابلة مع مسئول بمفوضية اللاجئين، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٥

٥٢. محادثة صوتية عبر الانترنت مع ناشطة يمنية بالمجتمع المدني، ديسمبر/كانون أول ٢٠١٥

٥٣. تقرير منظمة أطباء بلا حدود حول الغارة الجوية التي استهدفت مستشفى المنظمة، اكتوبر/تشرين أول ٢٠١٥، http://www.doctorswithoutborders.org/article/yemen-msf-hospital-destroyed-airstrikes

التي توضح المرحلة التعليمية أو الشهادة التي حصل عليها الطالب اللاجيء في بلده الأصلي قبل الخروج. وهناك مشكلات جديدة تنشأ عند محاولة التعامل مع هذه المشكلات، فمثلا عند توفير الدراسة المسائية لاستيعاب أعداد أكبر من الطلبة من أبناء اللاجئين، يقوم الأهل بمنع الفتيات من الذهاب خشية عليهم من الخروج ليلا. كذلك هناك مشكلة تكاليف الانتقال من أماكن السكن النائية إلى المدارس والتي تعد عاملا آخر يجعل الأهل يحجمون عن إرسال أبنائهم للتعليم. وهناك خوف الأهالي من عدم اعتراف البلد الأصلي الذي خرجوا منه بشهادات حصل عليها أولادهم في المخيم. ويضاف هذا إلى مشكلة الفقر التي تدفع بالأطفال إلى ترك الدراسة للعمل والمشاركة في إعالة الأسرة. وقد نتج عن هذا تناقص فرص التعليم بشكل حاد وتراوحت أعوام الانقطاع عن التعليم بين الأطفال السوريين بين ثلاثة وأربعة أعوام.

في لبنان مثلا، ونتيجة لضعف الامكانات، يتعذر قبول جميع الأعداد الكبيرة من الأطفال السوريين بالمدارس. حتى رغم فتح فصول دراسية مسائية. ولا تسمح وزارة التربية اللبنانية بقيام المعلمين السوريين بمزاولة المهنة داخل الأراضي اللبنانية. كذلك تبرز مشكلة تدريس المنهاج اللبناني باللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية، في مقابل عدم اتقان الطلبة السوريين للغة الفرنسية. وقد نشطت جمعيات أهلية كثيرة في لبنان في تدريس دورات تقوية للطلاب السوريين في اللغات الأجنبية من أجل مساعدتهم على تحصيل دروسهم ومن ثم الاندماج مع الطلبة اللبنانيين في الصفوف. ولجأت بعض المدارس إلى تعريب المنهاج اللبناني من أجل تدريسه للطلبة السوريين، ولكن المشكلة أن وزارة التربية اللبنانية لا تعترف بهذا المنهاج المعرّب، ولا يمكن قبول الطلبة الذين درسوه في مرحلة الشهادات الرسمية.

وفي عام ٢٠١٥، تم قبول عدد كبير من الطلبة السوريين بالمدارس في منتصف العام، حيث انتظموا في التعليم لشهرين تقريبا، قبل أن ينتهي العام الدراسي. ومع بداية العام الدراسي الجديد في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥، كانت المساعدات الدولية قد ركزت على مسألة التعليم وتم قبول الكثير من الطلبة السوريين من خلال استحداث دوامين أو أكثر بالمدارس أو ببناء صفوف موازية[٥٤].

أما فيما يخص التعليم الجامعي ففرصه متناقصة لاشتراط الجامعات تقديم أصل الشهادات الدراسية خاصة البكالوريا (التعليم الثانوي) وهو أمر مستحيل لأنه يتطلب عودة الطالب إلى سوريا لاصدارها، بينما إذا عاد إلى سوريا سيفقد وضع اللجوء في لبنان نظرا لتوقف لبنان عن تسجيل لاجئين جدد. يلاقي السوريون صعوبة بالغة في الحصول على البكالوريا اللبنانية المؤهلة للالتحاق بالجامعات، بسبب عدم اتقانهم للغة الفرنسية التي يُدرس بها المنهاج اللبناني وعدم توفير بدائل رسمية للحصول على البكالوريا باللغة العربية للطلبة السوريين.

٥٤. مقابلة مع ناشط تنموي لبناني، بيروت، ديسمبر/كانون أول ٢٠١٥ - مقابلة مع ناشطة تنموية لبنانية، بيروت، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥. وجدير بالذكر أن مجلس الوزراء اللبناني قد اتخذ مبادرة مهمة في مجال تعليم اللاجئين في الربع الأول من عام ٢٠١٦، وقبل مثول هذا التقرير للطباعة مباشرة، حيث أعلن في ٣٠ مارس ٢٠١٦ عن السماح للطلاب من أية جنسية (السوريين واللبنانيين العائدين من سوريا والعراقيين وغيرهم) التقدم للامتحانات الرسمية في عام ٢٠١٦ للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة (الصف التاسع و الثاني عشر) دون تقديم المستندات أو الشهادات المتعلقة بتسلسل دراستهم في الماضي. وسيحصل الناجحين منهم في هذه الامتحانات على إفادة تثبت النجاح من وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان. وسوف يسمح لأولئك الذين لم ينجحوا بالترشح مجدداً للامتحانات

في الأردن، ينتظم الطلبة السوريون المقيمون خارج المخيمات في المدارس الأردنية في فترات مسائية، فيُحجم الأهل عن إرسال أبنائهم وخاصة الفتيات خوفا على أمنهن خلال عودتهن مساءاً. أو قد يتخلف معظمهم عن التعليم طلبا للرزق للمشاركة في إعالة الأسرة ودفع الإيجارات. أما في المخيمات فينتظم الأطفال خاصة في الصفوف الأولى في المدارس داخل المخيم بإدارة اليونيسيف، بينما ينخفض انخراط الطلبة في المرحلة الثانوية، وينخفض بنسبة أكبر في المرحلة الجامعية.

وفي العراق فيتم التعليم أساسا داخل المخيمات بواسطة اليونيسيف وينخرط فيه الأطفال في المراحل الأولى من التعليم بينما ينخفض الانخراط في المراحل التالية. ويواجه الطلبة السوريين الأكراد مشكلة أن التعليم المتاح في إقليم كردستان يتبع المنهاج الكردي، بينما تلقى هؤلاء الطلبة السوريون تعليما أساسيا باللغة العربية، مما يشكل صعوبة لاستيعاب المنهاج الجديد من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى إحجام الأهل عن إرسال أبنائهم للمدارس لعدم ثقتهم بمدى الاعتراف بالدرجة العلمية التي يتلقونها بالكردية ومعادلتها عندما يعودون إلى سوريا[٥٥]. أما العراقيون النازحون فيتلقون التعليم بالمنهاج العراقي بالعربية ضمن مدارس اليونيسيف التي تتواجد ببعض المخيمات.

أما مصر، فتُعد ذات معدل عالٍ فيما يخص انتظام الأطفال السوريين في المدارس، حيث يسجلون لأداء الامتحانات ضمن المدارس المصرية بينما ينتظمون بالفعل ضمن مدارس سورية خالصة تحاول أن تراعي خصوصية وضع الطلبة السوريين وتُسّهل استيعابهم للمنهاج المصري. وتعتبر السلطات التعليمية المصرية متعاونة بهذا الخصوص حيث وافقت بشكل ضمني على افتتاح مدارس سورية لتدريس المنهاج المصري للأطفال السوريين فيما يؤدون الامتحانات فيما بعد ضمن المدارس المصرية لتخفيف ضغط الحضور بفصول المدارس المصرية. إذا لا يحتاج الطلبة السوريون للحضور ضمن المدارس المصرية إلا ليوم واحد أسبوعيا أو طبقا للاتفاق الودي مع مدير كل مدرسة. ولكن هذه المدارس السورية تعتبر مدارس خاصة تحتاج إلى مصروفات[٥٦]، لكنها أقل بوجه عام من مصروفات المدارس الخاصة المصرية. وكانت مفوضية اللاجئين بمصر تقدم منحة للأطفال المنتظمين في التعليم بواقع ١٤٠٠ جنيها تدفع على دفعتين للطالب الواحد (بين سن ٣-١٨) بينما الأطفال من متحدي الإعاقة كانوا يتلقون ما يقارب ٨ آلاف جنيها[٥٧]. ولكن هذه المبالغ تعرضت للتخفيض الحاد بسبب تزايد الأعداد وتناقص المساعدات الدولية. ومع ذلك يعزو البعض ارتفاع معدل انخراط الأطفال السوريين في التعليم بمصر إلى اشتراط تسجيل الأطفال بالمدارس للحصول على الإقامة للأسرة بأكملها. ولكن على الجانب الآخر قد تواجه هذه الأسر مشكلة في تسجيل أطفالهم بالمدارس إذا لم تحصل على الإقامة مسبقا[٥٨].

واللاجئين في مصر من غير السوريين والسودانيين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الحكومية المصرية، وإنما تتاح لهم فرصة التعليم الخاص أو التعليم الأزهري.

ويسرى على التعليم الجامعي ما يسري على التعليم الأساسي، حيث يُسمح للطلبة السوريين بالالتحاق بمرحلة البكالوريوس والليسانس بالتعليم الجامعي الحكومي كالمصريين، بينما تتم

٥٥. مقابلة مع مسئول بمفوضية اللاجئين، اربيل، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٥٦. حوالي الفيّ جنيها مصريا للطالب الواحد

٥٧. مقابلة مع مسئول بمفوضية اللاجئين بالقاهرة- سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

٥٨. يخضع التسجيل بالمدارس إلى شروط مختلفة بحسب سياسة كل مدرسة ومكانها (مقابلة مع ناشط تنموي ينتمي للمجتمع المدني، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥)

معاملتهم كالوافدين في مرحلة الدراسات العليا وهذا أمر يختلف من كلية إلى أخرى وقد يعتمد على القرارات الإدارية الخاصة بكل جامعة وليس القرارات المركزية من الوزارة. أما بالنسبة للاجئين من جنسيات أخرى فليس لهم ميزة الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي شبه المجاني.

وفي اليمن، تشير إحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، إلى أن ١,٦ مليون طفل يمني غير قادر على الالتحاق بالمدارس، بينما ١,٨ مليون طفل يمني فقدوا حقهم في الحصول على التعليم، مع إغلاق ٣٥٠٠ مدرسة في مختلف أنحاء البلاد منذ بداية الصراع في مارس ٢٠١٥[٥٩]. كما أثرت الحرب بشكل سلبي على استمرارية الطالبات اليمنيات بالعملية التعليمية نتيجة خوف الأهالي من إرسال بناتهم إلى المدارس في ظل القصف والاشتباكات، خاصة مع تكرار حوادث استهداف المدارس أو باصات المدارس بالتفجيرات. وفي بعض المناطق التي لجأ فيها النازحون للسكنى بالمدارس، خرجت هذه المدارس عن الخدمة مما أضر بالعملية التعليمية، حيث تم رصد استقبال النازحين بحوالي ٢٦٠ مدرسة، مما منع نحو ١٣ ألف طالب من إستكمال دراستهم.

ح. مشكلة العمل

مشكلة العمل لدى اللاجيء ذات أصول متشعبة، فمبدئيا لا يسمح القانون في الدول العربية المضيفة للاجيء بالعمل، الأمر الذي يتعلق باعتبارات المنافسة مع العمالة الوطنية، فضلا عن واقع مشكلة البطالة المرتفعة في الدول العربية والتي تشكل ضغطًا على اللاجيء حتى حين تغض الدولة المضيفة الطرف عن عمله مثل مصر، أو عندما تسمح له بالعمل مثل كردستان العراق[٦٠].

ويضطر اللاجيء بوجه عام إلى العمل بالاقتصاد غير الرسمي، وهنا يتعرض لمشكلات هذا القطاع من حيث ضعف الحقوق وتدني الأجور وسوء ظروف العمل. وفي ظل الحاجة الاقتصادية الماسة، يكثر عمل اللاجئين في مهن شاقة ومرهقة عضليا.

كذلك كثيرا ما يعمل اللاجيء في مهن لا تتناسب مع خبراته ودرجاته العلمية، سواء لعدم السماح له قانونا بالعمل أو لعدم اعتراف البلد المضيف بتلك الدرجات العلمية.

وفي ظل هذه الظروف، لا يخلو الأمر من محاولات أصحاب النفوس الضعيفة من أرباب العمل استغلال حاجة اللاجئ لإجباره على العمل بأجر زهيد ولساعات عمل طويلة دون راحة، أو التنصل من دفع الأجر كليا للاجئ، ارتكانا إلى أنه لن يجرؤ على التقدم بشكوى للشرطة بسبب وضعه القانوني المخالف.

وفي ظل هذه الظروف أيضا تعاني المرأة اللاجئة من استغلال مضاعف قد يصل إلى حد الاستغلال الجنسي، فضلا عن اضطلاعها بالأعمال الشاقة، وتعرضها للعنف المبنى على النوع حين خروجها للعمل، وقد تواجه أيضا في نفس الوقت عنفا منزلياً حال عودتها من العمل. إلى جانب ذلك، يلجأ الأطفال إلى العمل في ظرف اللجوء نظرا لاحتياج الأسرة ككل إما لفقدان الأسرة لعائلها أو لعدم كفاية راتب رب الأسرة، ومن ثم يفقد الأطفال فرصة التعليم ويتعرضون لبيئة العمل القاسية وما قد يشوبها من استغلال على كافة المستويات.

٥٩. نظرة عامة على الوضع في اليمن، ديسمبر/كانون أول ٢٠١٥، راجع: http://www.unocha.org/yemen/crisis-overview

٦٠. في العراق يحق للسوريين العمل بعد الحصول على تصريح عمل. وتم استخراج ما يزيد عن ٤ آلاف تصريح عمل للسوريين بإقليم كردستان بالعراق (مقابلة مع مسئول بمفوضية اللاجئين، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥)

بالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى المفوضية العليا لشئون اللاجئين تطالب اللاجئ بالتعهد بعدم العمل والالتزام بقوانين الدولة المضيفة في هذا الشأن وإلا فقد المساعدات التي يحصل عليها. وفي واقع الأمر فإن أجر العمل يكون في الأغلب أقل من الوفاء باحتياجاته المعيشية ومن ثم لا يغنيه عن المساعدات، التي لا تكفي، بل وتتناقص باستمرار أيضا.

ي. مشكلة الزواج المبكر

كل ما سبق من مشكلات كان له أثرا بالغا على تخفيض سن الزواج بين الفتيات السوريات خاصة اللاجئات بلبنان والأردن، فمع انخفاض دخل الأسر بشكل ملحوظ واضطرارهم للإقامة في غرف صغيرة بسبب ارتفاع أسعار الإيجارات أو لصغر حجم الخيام بالمخيمات، اتجهت الأسر لتزويج بناتهم في سن يبدأ من الثالثة عشرة والرابعة عشرة للخلاص من مصاريفهن ومن مسئولية حماية شرفهن في ظل الوضع غير الآمن للسكن في اللجوء. ومن جهة ثانية أسهم غياب فرص جادة للتعليم إلى اتجاه الفتيات للزواج، رغم أنه في الأوضاع العادية ما كان لهن التفكير في الزواج قبل الانتهاء من الدراسة الجامعية. إلى جانب ذلك رشحت بعض الظواهر الاجتماعية للاستغلال الجنسي للفتايات تحت غطاء الزواج المؤقت أو المتكرر أو الزواج ممن يكبرونهن بعدة سنوات وذلك بهدف تأمين المقابل المادي لأسرهن. عقود الزواج تلك غالبا ما تكون غير موثقة، وبمجرد حدوث انفصال لا تتمكن اللاجئات من الحصول على حقوقهن وإذا ما حدث حمل وولادة لا تتمكنّ من تسجيل الأطفال أو نسبهم إلى آبائهم. هذه الظواهر يمكن أن تعتبر نوع من الدعارة المقنعة.

ك. مشكلة العنف ضد المرأة

تعرضت المرأة العربية منذ اندلاع الصراعات في بلادها لأقسى أنواع العنف النفسي والجسدي خاصة خلال عمليات الهروب التي خسرت فيها بيتها واستقرارها وأفراد من أسرتها. وبعض النساء في المنطقة العربية تعرضن لتنكيل غير عادي على أيدي التنظيمات الارهابية، من هؤلاء نساء الأقلية الإيزيدية في العراق الذين هاجم تنظيم داعش منطقة سنجار التي يسكنونها فجمعوا كل السكان وفصلوا الرجال عن النساء والأطفال، حيث قتلوا الرجال وأخذوا الأطفال إلى معسكراتهم، و تم سبي جميع النساء والطفلات اللائي أصبحن عرضة للاغتصاب والاسترقاق والبيع والشراء. وتروي بعض الفتيات، اللائي نجون من داعش بعد أن اشتراهن أشخاص بغرض تحريرهن، أن داعش كانت تعرضهن للبيع في قاعات خصصت لذلك، وكان المشترون يتناوبون عليهن، وأدى ذلك إلى انتقالهن بين أيدي المشترين عبر مدن ودول مختلفة حتى إن منهن من وصلت إلى جنوب افريقيا. وفي هذا السياق عوملت النساء معاملة شديدة القسوة، وبعض الفتيات الصغار تعرضن للاغتصاب عدة مرات، وقد تركت هذه الخبرة المؤلمة آثارا نفسية لا تزول حتى بين الناجيات منهن.

وفي مجتمعات اللجوء/النزوح، ولأن متوالية القهر عادة ما تصب في أضعف الحلقات، ففي ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية القاهرة والتي يتعرض لها جميع أفراد الأسرة اللاجئة، تزيد وتيرة العنف الذي يمارسه ذكور الأسرة ضد نساءها وفتياتها. وتضاف صورة العنف الأسري إلى مختلف أنواع العنف التي تتعرض لها النساء في مجتمع اللجوء والتي تنبع من استضعافهن أو الطمع فيهم كما سبق التوضيح. وقد يتطور الأمر لأن يصبحن ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر.

وفي كل الحالات فإن المرأة فريسة ضغوط نفسية كبيرة، فدائما هي الفرد الذي يتحمل مسئولية الجميع، فالأم يمزقها القلق على الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية قاسية تحولت لدى بعضهم

إلى أمراض عضوية مثل الأمراض الجلدية وغيرها، والذين يحرمون من التعليم ويجبرون على العمل في ظروف قاسية، والقلق على الزوج المصاب أو الذي يستشعر العجز فلا يستطيع العمل ولا يتمكن من الحركة والتنقل خوف الملاحقة الأمنية في حال غياب تصريح الإقامة، وعلى الفتيات الصغيرات اللائي ينفصلن عنها في زيجات قسرية تفرضها الحاجة واللائي يتعرضن لمضايقات وتحرشات في ظل السكنى المشتركة وعدم توفر عوامل الخصوصية التي تحتاجها المرأة، وعلى مرضى الأسرة خاصة من أصحاب الأمراض المزمنة والعجائز والمعاقين الذين لا يجدون علاجا. وتظل المرأة الطرف الذي يحاول أن يستوعب الجميع ويتحمل من أجل حماية الأسرة.

ل. مشكلة انحراف الناشئة إلى ميول اجرامية أو إلى الإرهاب

في ظل البيئات الاجتماعية/الاقتصادية القاسية يسهل جذب الشباب والناشئة إلى سبيل الانحراف والجريمة. وفي شوارع الدول العربية المضيفة ينتشر المتسولون من جميع الأعمار وخاصة الصغار. وبعض النشء ينجذب نحو تيارات الفكر المتطرف التي توفر له الدخل وتمنحه القوة وتسمح له بفرض سيطرته على الآخرين. إلى جانب الاستغلال الجنسي المباشر من خلال شبكات الدعارة المباشرة التي قد تتورط فيها فتيات دون عمر الثامنة عشرة[٦١].

م. مشكلة تشتت الأسر

نتيجة لتغير سياسات منح الإقامة لدى بعض الدول بين فترة وأخرى نظرًا للضغوط التي يشكلها التزايد المستمر في أعداد اللاجئين على الداخل الوطني اقتصاديا وأمنيا، فقد أنتج هذا تشتت الأسر بين أفراد استطاعوا الدخول إلى دولة اللجوء وأفراد لم يسمح لهم بالدخول وبقوا عالقين في بلدانهم الأصلية، وتعيش كثير من الأسر اللاجئة ممزقة تحلم بلم شملها بذويها وهو ما يبدو أمرا بعيد المنال.

ن. مشكلة الشعور بالاغتراب والحساسيات مع المجتمع المضيف

ترافقت النقلة الاجتماعية والاقتصادية الحادة في أوضاع كثير من اللاجئين/النازحين، من أوضاع متوسطة أو ميسورة في بلادهم الأصلية، إلى وضع الفقر والانكشاف في الدول المضيفة، مع تولد وتفاقم شعور شديد بالقهر والعزلة والاغتراب لديهم. يعزز من هذا أن المشكلات الاقتصادية الموجودة لدى بعض المجتمعات المضيفة قد جعلت أهلها ينظرون للاجئين بصفتهم منافسين على الأرزاق وفرص العمل المحدودة أصلا، كما أن اضطرار اللاجئين إلى العمل بحرف متواضعة وكذا اضطرارهم إلى السكنى في بيئات فقيرة وعشوائية، أو كونهم متركزين في مناطق بعينها ولا يختلطون بشكل كامل مع مواطني دولة اللجوء، كل هذا طور لديهم شعورًا بالدونية والعزلة وباتوا يشتكون أحيانًا من نظرة عنصرية إليهم في المجتمع المضيف. هذه المشاعر تعتبر مشاعر إنسانية طبيعة في ظل بعض السياقات غير المواتية التي تجمع اللاجئين وأهل المجتمعات المضيفة. ولا تصادر على الجهود الكبيرة -والتي يعترف بها اللاجئون- والتي تبذلها المجتمعات المضيفة في صورة مبادرات أهلية وفردية كريمة لدعم اللاجئين. ولا شك أن المسألة تحتاج تدخلا ايجابيا من الإعلام العربي، خاصة في الدول المضيفة، كي يُعرف بمشكلات اللاجئين وقضاياهم، ويرفع حاجز الغربة والعزلة عنهم ويبث نزعات التعاطف معهم بين أبناء المجتمع المضيف.

٦١. رغم حساسية هذه القضية وعدم القدرة على رصدها بشكل رسمي دقيق، إلا انها صارت ظاهرة منتشرة يؤكدها كل من يعمل بالإغاثة والمساعدات الإنسانية للاجئين خارج المخيمات، خاصة بالأردن ولبنان

القسم الثاني

شهادات حية من اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية

حول مأساة الخروج ومشكلات اللجوء/النزوح

"ثمن ٣ دبابات يساوي ثمن إطعام ٦٠٠ ألف لاجئ لمدة ٦ أشهر"

أحد مسؤلي مفوضية اللاجئين بمخيم الزعتري - الأردن - سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

***

"هنا نسينا التعليم، رغم أني كنت أريد أن ألتحق بالجامعة"

فتاة سورية لاجئة بالعراق - سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

***

"لم نكن نزّوج بناتنا بهذا العمر الصغير..

كن ينهين دراستهن الجامعية أولا،

لكن الآن فرص التعليم غير متاحة،

إذن يصبح الزواج المبكر مطروحاً..

خاصة بسبب العيش بالخيام وعدم الأمان للفتيات"

سيدة سورية لاجئة بلبنان - سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

***

"أنا اليوم أعيش هنا وابني ظل عالقا بسوريا لا يستطيع

أن يلحق بي بسبب تعقيد إجراءات التأشيرة والإقامة،

وعندما سنحت له فرصة الخروج بالبحر إلى أوروبا لم أتمكن من منعه،

لم يبق له أي مستقبل بسوريا ولا يستطيع أن يعيش معي هنا "

سيدة سورية لاجئة بمصر - سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

لا تعبر الآراء الواردة في هذا القسم عن الموقف الرسمي لمنظمة المرأة العربية، حيث حرصت المنظمة على تقديم شهادات النساء كما عبرن عنها دون تعديل أو إضافة، علمًا بأن هذه الشهادات تعتبر ذاتية وشخصية وتنبع بالأساس من تجاربهن الفردية وتعكس إدراكهن للواقع الذي عايشنه والمستقبل الذي يتطلعن إليه.

١- قصص النجاة: الهروب بحثا عن الأمن

يستعرض هذا الجزء قصص السيدات اللواتي هربن من أوطانهن تحت وطأة الصراع، وتتمحور بالأساس حول أسباب الهروب، وتوضح افتقارهن للأمن الذي استمر قائما في بلدان اللجوء.

سيدة سورية في الأربعينيات من عمرها لاجئة بلبنان - سعاد من الرقة

أمن: "خرجنا من بيوتنا لأن النظام يقصف علينا من الجو ولأنه صار عندنا داعش على الأرض، صاروا يضيقون علينا كل شئ، الدخول والخروج، صرنا مأسورين داخل بيوتنا، لايمكن للمرأة أن تخرج للأسواق ولا أن تشتري احتياجات المنزل... خرجت أيضا خوفا على ابني، لأنه يدخن وداعش تعتقل المدخنين من الشوارع وابني في عمر السادسة عشر، اعتقلوه أكثر من مرة ثم أطلقوه ولكن المشكلة أنه أصبح يريد الانضمام إليهم وكأنه أعجب بهم عندما كان محتجزا لديهم... اعتقلوه ٥ أو ٦ مرات بسبب التدخين فأصبح يريد الانضمام اليهم... ولذلك خفت عليه هو وأخيه الذي يبلغ ١٥ عاما ولذلك قال لي زوجي أخرجوا إلى لبنان، وزوجي ظل بالرقة لفترة ثم اعتقل من جانب داعش لعدة أشهر ثم خرج بعدها إلى لبنان ليلحق بنا... أنا مسجلة مع المفوضية بلبنان ولكني أريد الشكوى لحماية ابني، كان يلعب الكرة مع أصدقاء ولكن تعرض له بعض الشباب وسرقوه وأخذوا كل أوراقه الثبوتية وضربوه ضربا مبرحا... ثم بعد أيام قليلة وضعت أوراقه الثبوتية على الفايسبوك على أساس انها مفقودة وتم العثور عليها ويطلبون من صاحبها التواصل معهم لاستعادتها، وعندما تم الاتصال معهم وجدنا أنهم يريدون بيعنا الأوراق بـ ٣٠٠ دولار... للأسف أضطريت أن أدفع المبلغ لاستعيد الأوراق لأنهم هددونا إذا ما دفعنا سيدرجون اسم ابني ضمن ضبط تفجير إرهابي وسيدرجون اسمه على الحدود ليتم تعقبه... ولذا خفت كثيرا أنا وزوجي على ابني... ولذا جئت أشتكي للمفوضية وأطلب حماية ابني لأنه يفكر أيضا بالهروب إلى تركيا ومن ثم يذهب عبر البحر إلى ألمانيا... يريد الهروب مني ومن كل شئ إلى ألمانيا ويؤثر أيضا على أخيه الآخر... أحد أقربائنا وصل منذ أسبوع فقط إلى ألمانيا عبر القوارب بالبحر، عمره ١٣ عاما، من دون أبيه أو أمه، فقد بقى أهله هنا بلبنان... يداوم الاتصال بهم ليطمئنوا عليه ولكن كيف يمكنهم الاطمئنان وهو بعيد عنهم، أنا أخشى على أبنائي إذا ما فكروا باللحاق به... أسكن مع إخواتي لأن زوجي لم يلحق بنا من سوريا مباشرة، بل ظل سنة حتى لحق بنا لأنه اعتقل من قبل داعش، ولذا سكنت مع إخواتي وهم تكفلوا بالإيجار لأنهم يعملون، والآن جاء زوجي وبدأ بالعمل ولازالت حتى الآن مقيمة معهم حتى نجد بيت بأجر قليل يمكن السكن به دون تحمل أعباء مادية كبيرة"

> خرجت أيضا خوفا على ابني، لأنه يدخن وداعش تعتقل المدخنين من الشوارع وابني في عمر السادسة عشر، اعتقلوه أكثر من مرة ثم أطلقوه، ولكن المشكلة أنه أصبح يريد الانضمام إليهم

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - لطيفة من دير الزور

أمن: "خرجت من سورية منذ عام ونصف، خرجت أولا من منطقتي، دير الزور، قرب الفجر كان هناك اشتباكات على الطريق قرب الموحسن، كنا على الطريق أكثر من سيارة بها العديد من الأسر والأفراد، نحن عبرنا الطريق بسلام الحمدالله لكن السيارة التي كانت خلفنا مباشرة أصابها صاروخ، لكننا مررنا سريعا من الطريق ووصلنا إلى دمشق ومن دمشق انطلقنا إلى هنا، لبنان... الآن زوجي يأس من الحياة هنا ويلح عليّ منذ شهرين للعودة إلى سوريا، يريد العودة إلى الضيعة وضيعتنا لا يمكن دخولها أصلا بدير الزور، نحن الآن في خلاف مستمر هو يريد العودة وأنا أخشى من العودة... لا يوجد سبيل للعيش هنا بلبنان بعد قطع المساعدات الغذائية، كانت تساعدنا في العيش بالكاد، الآن بعد قطعها لا يمكننا العيش إطلاقا".

سكن "عند أول مجيئنا إلى لبنان لم أكن أعلم اننا يجب أن نسجل بالمفوضية، ولكن بعد عدة أشهر سجلنا بالمفوضية، سكننا بغرفة صغيرة كان يسكن بها قريب لزوجي بمفرده ولكنه عرض استضافتنا وخرج هو من الغرفة وتركها لنا، أنا عندي ٦أولاد وحامل بالسابع، ولذا ترك لنا الشاب الغرفة لنسكن بمفردنا. استمر هذا مدة أربعة أشهر فقط ثم طلب منا المغادرة ليعود للغرفة. لم نكن نعلم أين نذهب وكيف نسكن، وجدنا مبنى صغير غير مكتمل البناء، فقررنا المكوث به، وقمت بتنظيفه لجعله قابلا للسكن خاصة بالنسبة للأولاد الصغار، جاء صاحب المنزل ليطلب منا إيجار، وطلب ٣٥٠ دولار و٥٠ دولار شهريا مقابل خدمات الماء والكهرباء، كانت مساحتها ثلاث غرف ولكنها غير مكتملة البناء وغير صالحة أصلا للسكن... اكتشفنا فيما بعد أن السقف يمرر المياه عبره إذا ما بدأ موسم المطر، وليست مجهزة بصرف صحي، لأنه لم يكتمل تركيبه وتوصيله على شبكة الصرف. حتى اليوم نحن نسكن بهذا المكان وبهذا السعر رغم أنه غير صالح للسكن، أول ما سكنا بهذا المنزل تعرضت لصدمة كهربائية بسبب عدم اكتمال الخدمات بالمبنى، فالكهرباء تمر إلى المبنى عبر سلك متدلٍ من النافذة، حيث لمسني السلك أثناء قيامي بنشر الملابس المبللة، واضطررت للعلاج لمدة ٩ شهور حتى اليوم بسبب هذه الإصابة... البيت به أثاث بسيط، عندي أدوات طبخ بدائية والجيران تبرعوا لنا بكنبة للجلوس، لكن بالشتاء نتعرض لمياه المطر، فمياه المطر تمر من السقف إلى داخل البيت مباشرة ويجب أن نضع كرتون تحتنا أثناء النوم كي لا نبتل، ويجب أن نغير هذا الكرتون باستمرار لأنه يشرب المياه بعد فترة... كل ما أطلبه هو غرفة صغيرة لكن تكون مكتملة البناء والسقف لا يمرر مياه المطر حتى أتمكن من الولادة بها ويعيش فيها طفلي الصغير، الغرفة حيث نسكن الآن لا تصلح لإقامة طفل رضيع... لكن لا يوجد أحد ليسمعنا... أنا أريد أن يأتوا من المفوضية ليروا وضعي ووضع السكن وإذا وجودني بحاجة لسكن لائق يعطونا... أنا لا أطلب شئ أكثر من حقي وحق ولادي في سكن لائق".

> لا يوجد سبيل للعيش هنا بعد قطع المساعدات الغذائية، كانت تساعدنا في العيش بالكاد، الآن بعد قطعها لا يمكننا العيش إطلاقا

سيدة سورية لاجئة بلبنان في العشرينيات من عمرها - سلمى من حلب

سكن وإقامة: "انا خائفة لأني بلا أوراق إقامة نظامية منذ العام الماضي ولا أملك ٢٠٠ دولار من أجل استخراج الإقامة التي تفرضها الدولة اللبنانية، أريد حلا لمشكلة الإقامة، يريدون مني أن أجد كفيلا لبنانيا ليكفلني، من سيكفلنا هنا في لبنان ونحن سوريون؟ أنا هاربة من حرب وقذائف وهنا يأمروننا أن نجد كفيلاً لبنانياً؟ ويجب أن نجدد إقامتنا كل ستة أشهر؟ عندما طلب زوجي من كفيل لبناني أن يكفلنا لتجديد إقامتنا طلب هو الآخر لنفسه ٢٠٠ دولار كي يضمننا لدى الدولة ككفيل..... نسكن بغرفة صغيرة على السطح في حي فقير هنا ببيروت، غرفة على السطح بمعني أنني إذا غفلت لحظة عن أبنائي قد يسقطون من الطابق السادس، هذه الغرفة الصغيرة إيجارها ٢٥٠ دولار... دائما عندنا مشكلة في دفع الإيجار والمؤجر يطاردنا باستمرار لدفع الإيجار، زوجي مريض، بالكاد يستطيع العمل وراتبه قليل لا يكفي لدفع الإيجار وبقية مصاريف الأسرة، قد يعمل أسبوع ولا يعمل عشرة أيام ثم يعمل مرة أخرى أسبوع وهكذا... عمري ٢٣ سنة، لكن الناس يقولون لي شكلك أكبر من عمرك، أتعلمين لماذا؟ لهول ما رأيناه منذ بداية الحرب وخروجنا من بلدنا"

سيدة سورية في الأربعين من عمرها لاجئة بمصر - يُمنى من ريف دمشق

أمن: "أنا بالأساس من ريف دمشق من أكثر المناطق المنكوبة التي تتعرض لقصف النظام باستمرار، كنت من أوائل الذين شاركوا بالثورة، كنت أخرج لأغطي المسيرات لكوني صحفية بالأصل، كنت أحمل كاميرتي وأصور المسيرات وما يرفعه الناس من شعارات للحرية... تعرضت للاعتقال لأول مرة بعد أيام من خروج المظاهرات المطالبة بالحرية لأني تواجدت بالصدفة في موقع المظاهرة فصورتها بكاميرتي الخاصة بالعمل، وكنت أعمل وقتها كمراسلة لإحدى الجهات الإعلامية القريبة من النظام... اعتقلوني لمدة ١٢ ساعة ثم أطلقوا سراحي لأنني من عائلة كبيرة في المنطقة حيث أسكن... وبالتالي فرع الأمن أطلق سراحي سريعا خوفا من تزايد السخط في المنطقة من اعتقالي بسبب انتمائي لعائلة كبيرة... واصلت المشاركة في المظاهرات وتغطيتها إعلاميا وتصويرها وفي سبيل ذلك اتخذت اسما مستعارا لأراسل به المواقع والقنوات الإخبارية لنقل أحداث الثورة إلى العالم وذلك خوفا من تعقب النظام لي مرة أخرى... ومع ذلك تعرضت للاعتقال مرة أخرى في المنطقة حيث كنت أسكن وحينها اعتقلت لمدة ثلاثة أيام وخرجت بعدها، فقررت الرحيل من منطقة ريف دمشق إلى داخل دمشق هربا من تعقب الأمن لي والمداهمات المستمرة لبيتي... ولكن عندما استقريت في دمشق مع عائلتي، زوجي وابني ابنتي، داهمت الشرطة بيتي مرة أخرى ولم أكن به وقتها، ولكنهم قالوا للجيران ليبلغونا بضرورة المغادرة لأن أهل ريف دمشق لا يحق لهم السكن في دمشق، وهي من اجراءات النظام التي اتبعها للتضييق على أهل ريف الشام لأنهم كانوا سباقين بالثورة... فكرنا بالخروج إلى مصر، وبالفعل توجهنا إلى مصر من خلال الطيران عبر لبنان، حيث استقريت بمصر مع ابني وابنتي منذ حوالي سنتين ونصف، ولكن زوجي بقى في سوريا على أمل أن يلحق بنا بعد ذلك ثم تعقدت اجراءات الدخول إلى مصر ولم يتمكن من المجيء... القصف المتكرر لمنطقتنا أفقدني الكثيرين من أبناء عائلتي... حيث كنا نسكن في بيوت من أكثر من طابق وفي كل بيت تسكن العائلة بأكملها، فحينما يباغتنا القصف ويُسقط الصواريخ والبراميل المتفجرة على المباني يقتل العائلة بأكملها إلا من كان حينها خارج البيت، وهكذا فقدت العشرات من عائلتي خلال الأعوام الماضية... تجديد جواز سفري عبر السفارة السورية بالقاهرة كان مهمة شبه مستحيلة، لأني عندما ذهبت إلى هناك كانوا بانتظاري، أقصد الأمن، يعلمون أنني سأضطر لتجديد جوازي وكانوا بانتظاري، وطلبوا مني الدخول إلى السفارة دون غيري من المنتظرين بالصف، وأخذوا جوازي فشعرت أنني سأكون بخطر فتحايلت عليهم وسحبت جوازي وهربت منهم... كنت أعلم أنهم يتعقبونني وأنني مطلوبة من النظام... لكن بعد فترة حاولت أن أجدد جوازي ودفعت رشوة لأحد الذين يعملون بالسفارة لتجديد الجواز وتجاوز كون أني مطلوبة للنظام وبالفعل تم تجديد الجواز... ".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - صفية من حمص

> دخل شبيحة إلى حيّنا وأخذوا أبي وأخي وأخوالي وشباب الجيران وجمعوهم في مخزن بالحيّ ثم أطلقوا عليهم النار فقُتلوا جميعا

أمن وسكن: "هربنا من بلدنا بسبب القصف والدمار، أول قصف حدث بسوريا كلها كان في بابا عمرو حيث كنا نقيم، حيث تعرضنا لدمار هائل، واستشهد أبي بمجزرة طالت خمسين شخصا آخر، حيث دخل شبيحة إلى حيّنا وأخذوا أبي وأخي وأخوالي وشباب الجيران وجمعوهم في مخزن بالحيّ ثم أطلقوا عليهم النار فقُتلوا

جميعا، بعد هذه المجزرة هربنا إلى خارج حمص. هربنا لمكان آخر داخل سوريا، إلى ريف حمص، ولكن سقطت علينا قذيفة خلّفت مجزرة أخرى حيث استشهد ١٣ طفلا بضربة قذيفة واحدة. بعد هذه الواقعة قررنا الهرب إلى خارج البلد، ولكن ظللنا محاصرين أسبوع كامل نحاول الخروج ونفشل."

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - صفاء من حمص

> علمت أنهم يتتبعون الشباب ويذبحوهم حيث يجدوهم، أولاد جيراننا قتُلوا، وُجدوا مقيدين في أسرتهم ومذبوحين داخل بيوتهم.. ولذا جمعت أولادي وخرجنا

أمن وسكن: " القصف هو ما أخرجنا من بيوتنا، كنا نرى الصواريخ تمر من فوق رؤوسنا في طريقها إلى بابا عمرو... ولكن أشد ما رعبنا هو القتل والذبح، خفت كثيرا على أولادي، لديّ ابنان وبنتان، خفت عليهم كثيرا عندما علمت أنهم يتتبعون الشباب ويذبحوهم حيث يجدوهم، أولاد جيراننا قتُلوا، وُجدوا مقيدين في أسرتهم ومذبوحين داخل بيوتهم، ولذا جمعت أولادي وخرجنا، لم نكن نريد الخروج من سوريا، ولكن القتل والذبح أصابنا بالخوف الشديد، ولذا خرجنا إلى لبنان منذ أربع سنوات وأستقرينا هنا".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - نوران من حمص

"خرجنا من بيوتنا بسبب القصف، استمر القصف على منطقتنا ٢٧ يوما بشكل متواصل، كانت الراجمات المدفعية لا تهدأ منذ صلاة الفجر إلى صلاة العشاء، ثم بعد صلاة العشاء كان يتسلون بالقصف بالهاون. منطقتنا لم تكن بها ملاجئ تحت الأرض لكي نحتمى من القصف، ولذا كنا تحت الموت سواء من اليمين أو من اليسار. ذات مرة قضينا ١٠ أيام متواصلة داخل البيت، وأول مرة أحاول الخروج من البيت بعدها لم أتعرف على معالم الشارع الذي كنا نسكن به، البنايات كلها منهارة والأشجار محروقة. حاولنا نخرج بسيارتنا، كان زجاجها الأمامي مكسور ولكنه لا يزال متماسكا ويتحرك كثيرا مع حركة السيارة وكأنه شبكة عنكبوت، وسقف السيارة كان محطم ولكن مع ذلك ركبنا السيارة وتحركنا بها. ابنتي الصغيرة أصابتها حالة صدمة بعد أيام القصف المتواصل تلك، كانت لا تستطيع النوم بانتظام بسبب صوت القذائف، وكان نومها مضطرب للغاية. بعد ثلاث سنوات من خروجنا من سوريا، لاتزال ابنتي تجزع كثيرا من الأصوات المرتفعة التي تشبه القذائف وتتلوى بألم حين تسمع صوت قذائف حتى ولو كان الصوت يأتي عبر التلفاز أو مصدره ألعاب نارية. أحاول باستمرار أن أهدئ من روعها وأفهمها أن القصف انتهى وأن هذه الأصوات لن تؤذيها ولكنها لا تقتنع وتخاف كثيرا. أيام القصف المتواصل بحمص حُفرت في ذاكرة أطفالي، وحتى اليوم حين أخرج من غرفة إلى أخرى بالبيت يذكرونني أن أتلو الشهادتين لأن القصف كان يأتي فجأة حينها وكنا متحسبين له باستمرار. كنت أقول لابنتي لا تخافي من القصف، تقول لي أنا لا أخاف من الموت، فليُميتوننا ويريحونا. وحتى اليوم هذه الذكريات الأليمة لا تزال عالقة بأذهان صغاري... ولكن أشد ما يؤلمهم اليوم أن يروا التمييز هنا ألا يكفي أن هذا الطفل هرب من الموت لكي يحافظ على حياته".

> بعد ثلاث سنوات من خروجنا من سوريا، لاتزال ابنتي تجزع كثيرا من الأصوات المرتفعة .. وتتلوى بألم حين تسمع صوت قذائف حتى ولو كان الصوت يأتي عبر التلفاز أو مصدره ألعاب نارية

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - ناهد من حمص

أمن وسكن: "كنت مدرسة ثانوي بحمص، لأني درست الهندسة بالجامعة، ببداية الأحداث كنت أترك ابني لدى أهلي لكي أذهب للعمل، أهلي كانوا يسكنون بقلب حمص، حيث المناطق الساخنة. في بعض الأيام كنت لا أستطيع أن أمر إلى حيث يسكن أهلي لكي أخذ أبني بعد دوام العمل، ولذا كنت أبيت في منطقة وابني في منطقة أخرى، وزوجي في عمله في منطقة ثالثة لا يستطيع أن يلحق بنا لأن المدينة كانت مقطعة الأرجاء. خلال شهر رمضان كنا ننام الشهر كله في ممر في وسط منزلنا لا يزيد عن ثلاثة أمتار، خوفا من الاقتراب من النوافذ بسبب الانفجارات والقصف، كنا نخاف أن نخرج من بيتنا عدة أيام متواصلة. مرت علينا أيام كنا ننقطع عن العمل أنا وزوجي خوفا من الخروج إلى الشارع بسبب القصف والتفجيرات. أبو زوجي مريض سكري يحتاج إلى انسولين باستمرار وهو غير متوفر بحمص بسبب الأزمة والحصار، ولذا زوجي أخذه إلى لبنان قبلنا، وبقيت أنا وابني وحدنا، حينها زوجي أوصاني أن أخرج إلى بيت أهلي متى بدأت المداهمات. أردت يوما الخروج بإبني إلى بيت أهلي وكان يجب عليّ أن أعبر الشارع لكي أخرج من منطقتي، هذا الشارع كنا نسميه شارع الموت بسبب انتشار القناصة. حاولنا المرور بحذر ولكن انهال علينا الرصاص من كل جهة، وعبرت الشارع بصعوبة شديدة، ومن خوفي الشديد ظننت أن ابني أصابته رصاصة ومات لأنه قد أصابته صدمة أسكتته تماما في تلك اللحظة، لم يبك كبقية الأطفال عندما يخافون، ولكنه صمت تماما. ومنذ هذه اللحظة وابني غير طبيعي وأعرضه باستمرار على أطباء نفسيين لكي يشفى. علمنا بعد أن خرجنا من الحي بخمسة أيام فقط، أن الشبيحة دخلوا حيّنا وذبحوا سكان بنايتنا جميعا ومن ضمنهم سبعة من أخوال زوجي. للأسف منطقتنا كانت محاذية لمنطقة يسكنها العلويون، وبعضهم كانوا من الشبيحة فكانت منطقتنا تتعرض باستمرار لهجمات من الشبيحة. قديما لم يكن لدينا طائفية، لا أعلم من أين أتت الطائفية وصارت الناس تذبح بعضها البعض. رأيت آثار المذبحة التي حدثت بحيّنا على التلفاز وشاهدت أقربائنا مذبوحين بعد خروجنا من هناك بأيام قليلة، ماذا لو لم أخرج أنا وابني. هذا ما أخرجنا، الخوف الشديد من المداهمات والاعتقالات للشباب والاغتصابات للبنات، منطقتنا كانت تعاني الكثير، حُرمت من المياه والكهرباء باستمرار، حرمونا من كل وسائل الأمان والخدمات لكي نخرج، وخرجنا بالفعل خوفا على أنفسنا وأبنائنا. جئت إلى هنا وعالجت ابني وبدأ يتحسن ودخل المدرسة وانتقل من الصف الأول إلى الثاني، هنا بدأت أشعر بالأمان لأنه لا يوجد قصف ولا ضرب، ولكن هنا نشعر بالغربة والتمييز.."

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - ضحى من حمص

"القصف والدمار كان حولنا في كل مكان، ذات يوم من عام ٢٠١٢ داهموا بيتنا واعتقلوا أبي ومعه ١٦ شابا ورجلا من أخوالي وأقاربنا كانوا قد لجأوا إلى دارنا بعد تضرر مناطقهم من القصف، صعد الجنود لمداهمة بيت أخي فوق بيتنا بطابقين. وأراد أحد الجنود اعتقال أخي فوقفت بنت أخي الصغيرة وعمرها ثلاث سنوات قالت للجندي ياعمو إذا كنت ستأخذ أبي خذني معه، فقال الجندي لأخي خذ بطاقة هويتك وأغلق الباب عليكم ولا تخرج الآن أبداً. ثم نزل الجندي الطوابق السفلية ليقول لبقية الجنود لم أجد رجال بالأعلى، ثم داهم بقية الجنود البيوت الأخرى ببنايتنا وأخذوا أخي الآخر وأبي و١٦ من رجال عائلتنا وما يعادل ٢٠٠ شخصا من شارعنا وجمعوهم بمخزن في منطقتنا وأغلقوا عليهم وانصرفوا. بعد انصراف الجيش جاء الشبيحة فتحوا المخزن

على رجالنا ورشوهم بالرصاص جميعا، وصاروا يتساقطون على الأرض واحدا تلو الآخر، أبي أصيب في صدره ومات من فوره، أخي الآخر سقط أرضا مصابا وكان يحاول أن يكتم أنفاسه كي يظنونه قد مات ويتركوه. أخي قال لنا أنه لا يعلم من أنقذه مع الآخرين الذين ظلوا على قيد الحياة، البعض فتح المخزن وأسعف الناس إلى المشفى العسكري، لابد أن من أنقذوهم كانوا من جماعة النظام لأنهم أخذوهم إلى هذا المشفي، وفي المشفي رأى أخي رؤوس كثيرة مقطوعة عن جثثها، فخاف أن يلقى نفس المصير وحاول الهرب فور إسعافه لكنه اعتقل وتم احتجازه مرة أخرى. وكان يشاهدهم وهم يعذبون الناس، يعلقون أحد الأشخاص ويعذبونه ثم ينزلوه ويعلقون أباه أو ابنه أمام عينه وهكذا. هددوا أخي بأنه إذا حاول الهروب سيتم قنصه، أخي أطلق سراحه بعد فترة وعاد إلينا وقد شاب شعره تماما مما رآه في المعتقل، ويقسم لنا حال خروجه من هناك أنه شاهد ٣ شاحنات محملة بجثث نساء وأطفال، فلم يصدق أنه قد نجا بحياته. لم يستطع أن يعود لنفس مكان المشفي لاستلام جثة أبي فذهبت أمي لاستلامها بدلا منه وتم دفنها فورا دون أن نحضر حتى جنازته"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - حلا من دير الزور

سكن وأمن: "تنقلت داخل سوريا في حوالي ثمان مناطق، ثم خرجت إلى لبنان، في آخر أربع سنوات سكنت بحوالي ٢٥ بيتا بين سوريا ثم لبنان. أنا مسيحية، ومن غير الممكن أن أعود إلى دير الزور وقد سيطرت عليها داعش، فيما سبق كنا نعيش بسلام مع المسلمين دون أية مشكلات، لكن بأول الثورة بدأت المشكلات للأسف. زوجي طبيب كان يعمل ذات يوم بعيادته، فتم مهاجمة عيادته وحرقها بينما أنقذ الناس زوجي بآخر لحظة. قلنا يومها أن هذا من تدبير بعض الزعران وأن الأمر ليس متعمدا. لكن تكرر الأمر مرة أخرى بيوم كان زوجي عطلة بالبيت، وجيران العيادة اتصلوا بزوجي وأخبروه أن العيادة قد تم حرقها مرة أخرى، حينها قلنا أن الأمر متعمد، رغم أن زوجي طبيب معروف والجميع يحبه. عندما ذهب زوجي ليشتكي لدى الشرطة، قالوا له أن الرسالة واضحة وأنهم متربصين بنا كوننا أقلية، فطلبنا منهم الحماية بسبب زيادة الطائفية ولم نجد أي حماية. ذات يوم خرجنا من البيت لنجد سيارتنا مصابة بعدة رصاصات، رغم أن منطقتنا كانت لاتزال هادئة ليس بها أية اشتباكات، بعدها ثبتنا كاميرات خوفا من الهجوم القادم. زوجي أصبح يخاف أن يخرج إلى عمله ويتركنا بالبيت مع أولادي بمفردنا - ابني الكبير كان ٣ سنوات والصغير كان عمره شهرين فقط آنذاك. رأينا الطائفية بأعيننا، وهذا ما أخرجنا من منطقتنا، ذات يوم ضربوا علينا رصاص ونحن بالسيارة في شارع أهل زوجي، وأقولها مرة أخرى لم تكن بالمنطقة اشتباكات، كنا نحن المقصودين بهذا الهجوم، بدليل أنه عندما خرج الناس من بيوتهم ومحلاتهم ليروا ماذا حدث وحاوطونا ليطمئنوا علينا توقف ضرب الرصاص فورا. بعدها قررنا الخروج من دير الزور نهائيا، وذهبنا إلى أرياف القامشلي، لم نشعر بالأمان هناك أيضا فانتقلنا إلى حلب بمنطقة تابعة للنظام، ظننا أنها ستكون آمنة. وسكننا هناك لمدة شهرين، بعدها حدث تفجير كبير بالمنطقة بسيارتين مفخختين في ٢٠١٢، تصادف حينها ذهاب زوجي بإبني إلى المدرسة، فطار ابني من يد زوجي لعدة أمتار وأصيب زوجي في عنقه بشظايا. أولادي

> .. بقيت مع الأولاد بمفردنا دون أي أهل. العيش هنا بمفردي صعب للغاية خاصة أن الأمم المتحدة أخبروني أنني فُصلت من المساعدات الغذائية، كيف لي أن أوفر الطعام لأبنائي.. حتى عندما أردت أن أجدد الإقامة تم استغلالي أسوء استغلال، كيف لي أن أعيش وأوفر أسباب العيش لأبنائي؟

من شدة ما رأوه من تفجيرات وصوت رصاص، أصبحوا لا يستطيعون النوم، ويستيقظون ليلا يبكون أو يتبولون بثيابهم. أهلي كان عندهم بيت بريف الشام بالغوطة الشرقية، ففكرنا أن ننتقل إلى هذا البيت، وذهبت أختي التي كانت تسكن بريف الشام لتفقد البيت مع جارنا هناك، دخل عليهم ثماني رجال وأغتصبوا أختي تحت تهديد السلاح، الثمانية اغتصبوها، الجار كان كبير بالعمر لم يتمكن من حمايتها وأصيب بجلطة من جراء ما حدث وتوفي بعدها بفترة قصيرة. هذه المنطقة لم تكن حينها تحت سيطرة النظام، كانوا من الجيش الحر أو من جبهة النصرة، أختي عانت كثيرا بسبب هذه الواقعة وصارت مريضة وواهنة. ثم خرجت عن طريق الأمم المتحدة إلى كندا لتلقي العلاج جراء هذه الواقعة. بعدها فكرنا بالخروج إلى لبنان للتقديم على الهجرة لدى أي سفارة أجنبية، كان طريق الخروج صعبا للغاية من حلب لأنها كانت محاصرة، الطريق إلى لبنان استغرق ٤ أيام ولم يكن معنا إلا صندوقين خبز زاد الطريق. عند وصولنا إلى لبنان حاولنا أن نقدم طلب هجرة بأربع سفارات غربية لكن كل الطلبات رُفضت، فقررنا الخروج بتأشيرة سياحية إلى إحدى هذه الدول، لكن الأمن استوقفنا بالمطار وتم حبسنا لأننا دخلنا لبنان بشكل غير شرعي. وتم ترحيل زوجي إلى تركيا ومنها سافر زوجي بالتهريب عبر البحر إلى ألمانيا وبقيت أنا هنا مع الأولاد بمفردنا دون أي أهل. العيش هنا بمفردي صعب للغاية خاصة أن الأمم المتحدة أخبروني أنني فُصلت من المساعدات الغذائية، كيف لي أن أوفر الطعام لأبنائي، كل شئ صعب هنا. حتى عندما أردت أن أجدد الإقامة هنا، تم استغلالي أسوأ استغلال، كيف لي أن أعيش وأوفر أسباب العيش لأبنائي؟"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في العشرينات من عمرها - فتون من ريف دمشق

"بدأت الحرب في سوريا بالشهر الثالث ٢٠١١، وعندنا بريف دمشق بدأت الحرب بالشهر الخامس من نفس العام، بدأت المداهمات والاعتقالات، كنا نضطر أن ننزح داخل سوريا أنا وزوجي وأولادي وأبي وأمي وإخواتي من منطقة إلى أخرى. بيوم من الأيام، سمعنا تحذيرات من الجيش الحر بأن النظام يحضر لحملة إبادة بمنطقتنا، وطلبوا منا المغادرة حفاظا على أرواحنا، وخرجنا بالفعل إلى منطقة أخرى قريبة من منطقتنا، ولكن لم يحدث شيئ بمنطقتنا وخفنا أن تحدث سرقات ببيوتنا الفارغة وشارعنا الذي هجره أهله، فقررنا أن نعود إلى بيوتنا. عدنا إلى بيوتنا ووجدنا أن المياه والكهرباء مقطوعة بالكامل، وحتى الطيور وكأنها شعرت بالخطر فاختفت من المكان. اضطررنا أن نعود إلى بيوتنا رغم الخطر ورغم انعدام الخدمات كالماء والكهرباء، لأن الأهل والأقارب قد يستضيفونا ببيتهم يوم أو يومين ولكن ليس للأبد. عدنا إلى البيت مع أهلي جميعا، وأبي خرج ليؤمّن لنا خبز ومازوت وغاب عدة ساعات فقلقنا عليه وانتظرناه في النافذة لنطمئن على عودته وبمجرد وصوله إلى بداية الشارع فقط تم قنصه أمام أعيننا، أبي مات أمام عينيّ ولم أتمكن من منع ذلك... بعدها قررنا أن نخرج من منطقتنا لم يعد من الممكن العيش فيها، خرجنا بالملابس التي كنا نرتديها فقط، وركبنا في سيارتنا، كنا ١٥ شخصا مكدسين داخل السيارة وبدأنا الطريق الصعب للخروج من ريف دمشق، حيث مررنا بأكثر من حاجز ثم استقرينا لدى بعض الأقارب حيث أعطونا كل شيء ملابس وأكل واستضافة وكل شيء، ولكن إلى متى؟ حاول زوجي أن يعمل أثناء إقامتنا لدى الأقارب ليؤمن بعض المال يساعد بها في البيت. زوجي وأبي وإخواتي بالأساس كانوا تجار، ولكن زوجي أصبح يبيع علكة بالطريق ليؤمّن بعض المال. لم نستطع أن نتحمل ان ننتقل من منطقة إلى أخرى، فالقصف والمداهمات تحاصرنا وتلاحقنا، فقررنا الخروج إلى لبنان لكي نستقر به بحثا عن الأمان"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في العشرينات من عمرها - رضوى من حمص

"ببداية الأزمة هربنا من القصف بحمص وسكننا بريفها، حينها بدأ القصف يمتد إلى الريف خاصة القصير، كنا نسكن بجانب قاعدة عسكرية للجيش النظامي، كان يتم استهداف مساكننا وبساتيننا بالقنص طوال الوقت، أحيانا برمضان كنا لا نسمع آذان المغرب من شدة صوت الرصاص المستمر، خرجنا إلى دمشق حوالي ثلاثة أشهر ولكن لا يمكن العيش بدمشق من شدة الاجراءات الأمنية وتقطيع الشوارع بالحواجز، فعدنا مرة أخرى إلى ريف حمص، فوجدنا المنطقة التي كنا نسكن بها مليئة بالقذائف في كل الشوارع، استقرينا بمنطقتنا لمدة شهر تقريبا رغم انقطاع الخدمات الأساسية، عشنا أياما طويلة بدون ماء ولا كهرباء ولا حتى خبز والوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم. العيش بمنطقتنا كان مستحيلا خاصة مع اشتداد القصف، لأننا كنا نسكن قرب قاعدة عسكرية لا تهدأ، بعدها خرجنا إلى القلمون حيث تم اعتقال زوجي عدة مرات على الحواجز التي كانت منتشرة في هذه المنطقة، ويشتبهون به وبأقاربه ويحققون معه لعدة أيام. في هذه الفترة كانوا يدققون كثيرا على الحواجز ويسألون أين زوجك ولا أستطيع أن أجيب بأنه معتقل، بعدها خفت كثيرا وقررت الخروج من ريف حمص، كنت وحدي مع ابني وابنتي أعمارهم ٤ سنوات و٣ سنوات، لم يكن معنا أقاربنا وخرجنا بسيارة أجرة، وفي الطريق وقعت قذيفة بالقرب منا، ومن شدة القذيفة انقلبت السيارة وتدحرجت عدة مرات، وبعدها فقدت الوعي. سائق السيارة أسعفنا وطلب لنا المساعدة ولم نستطع أن نبلغ المشفى الرئيسي بالمنطقة لأنه تحت سيطرة النظام وخفنا من الملاحقة والاعتقال، فتم إسعافنا بشكل بدائي ثم نقلونا إلى لبنان للعلاج. دخلنا حينها إلى لبنان بطريقة غير شرعية، وفور تلقي العلاج قررت الخروج من لبنان إلى سوريا مرة أخرى، لأنني لا أريد أن أبقى بطريقة غير نظامية. عدت مع أولادي إلى سوريا واستقريت لدى أهلي بدمشق، الحياة هناك كانت صعبة لأن المنطقة شهدت في هذه الفترة تفجيرات وأصيب العديد من جيراننا. بعدها علمت أن زوجي خرج إلى لبنان، فذهبت إلى بيت أهل زوجي بريف حمص مرة أخرى ولكن القصف على هذه المنطقة كان مكثفا، خاصة خلال ثاني رمضان بعد الأحداث، فخرجنا إلى حلب على أمل أن نخرج إلى تركيا. في حلب الوضع كان سيئا للغاية، قد نصادف حواجز للنظام وحواجز للمعارضة وحواجز لداعش، كانوا دائما يسألون عن زوجي وهل له علاقة بأحد الأطراف الأخرى. ظللت بحلب شهر ونصف في منطقة قريبة جدا من القتال، لم نستطع أن نعبر إلى تركيا من شدة القتال، كنا على أطراف جبهة ساخنة، وعلى تخوم منطقة مدمرة بالكامل مع شدة القصف. اضطررنا أن نخرج مرة أخرى بسبب اقتراب القتال من المنطقة التي كنا نسكنها، خرجنا إلى حمص، وفي الطريق مررنا من منطقة مدمرة بالكامل وبيوتها محروقة والجثث ملقاة بالشوارع، كنت أحاول أن أخفي رؤوس أبنائي بحضني خوفا من أن يروا هذا المشهد أو أن تصيبهم رصاصة طائشة. استقريت بريف حمص لفترة حتى تم قصف بيت أهل زوجي، نزل برميل في منتصف البيت ونجونا بأعجوبة وأصيب الكثير من الجيران، حينها خرجنا إلى لبنان وبقينا ١٠ أيام فقط ثم عدنا إلى سوريا، لأني لا أريد أن أترك بلدي رغم كل شئ. ولكن لم يبق لنا مكان نسكن به، عدنا إلى يبرود وكانت محاصرة من قوات النظام من كل الاتجاهات، كان القصف متواصل ليلا نهارا. ومن شدة الحصار لم نكن نجد خبزا، كان الخبز والأكل يأتي من لبنان. ظللنا محاصرين في يبرود لفترة، لم نكن قادرين على العبور إلى ريف حمص، كانوا يعتقلون الجميع على الحواجز، اعتقلوا سيدات كُثر من أقاربنا على الحواجز وأختفين للأبد. لم يكن لدينا خيار آخر إلا الخروج إلى لبنان، وحينها سكننا بمخيم، لم أكن أريد أن نسكن بالمخيم ولكن لم يكن معي مال لاستئجار بيت، فسكننا بالمخيم".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - زهراء من حمص

"أنا أم لثلاثة، بنتين وصبي، لم يكن لدينا إرهاب، لا تقولوا لدينا إرهاب، كل شبابنا كانوا ثوارا، كنا ندافع عن أنفسنا وعرضنا، لأن لا أحد يرضى، لا مسلم ولا أي طائفة ترضى أن يتم تجريد النساء من ملابسهن في منتصف الطريق... جردوا النساء من ملابسهن وضربوهن بالشوارع، من يرضى بهذا؟ ولذلك تسّلح أهالي المنطقة وتسّلح الشعب، لا أعلم من أين جاء السلاح ولكنهم تسلحوا، ولذا بعد أن تم تجريد النساء من ملابسهن وضربهن بالشارع قرر زوجي ورجال الشارع أن يحملوا البنادق لكي يحموا الشارع كي لا يهاجم أحد نسائهم. كنا نسكن بمنطقة كلها علويين، نعيش معا في سلام، نتبادل الطعام ونحضر أعراسهم ويحضروا أعراسنا ولم يكن هناك أية مشكلات، لا أعلم من أين بدأ القتل، إحدى قريباتي تم ذبحها داخل بيتها مع أولادها في لحظة كانت تصلي فيها، دخلوا المنطقة وذبحوا الناس ببيوتهم، ماذا فعلت قريبتي لتقتل بهذه الطريقة؟! كنا جيران ومن ثم بدأوا في تقتيلنا لا أفهم لماذا؟! زوجي تم اعتقاله بإحدى المداهمات، ثم أخبرونا أنه أُعدم ميدانيا، ثم رأيت صورته على الانترنت، في إحدى صفحات الجيش الحر باعتباره معتقلا لدى النظام، لم أتبين صورته بالبداية، لأن شعره شاب للغاية، زوجي حين اعتقل كان شاباً، كيف شاب في بضعة أشهر؟ مما رأه بالتأكيد. والدة زوجي وأخوه قُتلوا ببيتهم، بعدها قررنا الخروج، ليس خوفا من الموت، لأننا متنا بالفعل، متنا من رؤية الموت، متنا من رؤية القتل، متنا من اللجوء. لا أفهم أين حقوق الإنسان؟ منذ أربع سنوات حتى اليوم ماذا تحقق؟ لا شيئ سوى أن لدينا رقم ملف بمفوضية اللاجئين. لا أحد يهتم لأمرنا، والأمن يلاحقنا باستمرار. حققوا لنا الأمن بسوريا حتى لا نظل لاجئين للأبد. أين حقوق الطفل، لا نجد لأطفالنا حليب ولا نجد الطعام إلا بصعوبة شديدة. بنتي تسألني كل الأطفال يأتي آباؤهم ليأخذوهم من المدرسة وأنا أبي لا يأتي أبدا، أقول لها أبوك بالجنة".

> لا مسلم ولا أي طائفة ترضى أن يتم تجريد النساء من ملابسهن في منتصف الطريق... جردوا النساء من ملابسهن وضربوهن بالشوارع، من يرضى بهذا؟ ولذلك تسّلح أهالي المنطقة وتسّلح الشعب

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينات من عمرها - ريحانة من حمص

"أنا أم لست أولاد، أكبرهم بنت عمرها ١٥ سنة، أنا بالأساس تزوجت صغيرة، عندما شعرنا بالخطر خرجنا من منطقتنا ولكن لم أخرج فورا إلى لبنان بل نزحت داخل سوريا، أنا وأولادي شهدنا مجازر كثيرة نجانا الله منها. لكن ذات مرة عندما كنا نمر من حاجز أنا وزوجي وأولادي تم اعتقال زوجي، رغم أننا كنا معه وأخذوه من بيننا بعد ما رأى أولادي الجنود وهم يضعون البنادق برأس أبيهم ويقيدون يديه ويغطون عينيه. ظل زوجي معتقلا سنة وثلاثة أشهر لدى النظام لا نعرف أي شئ عنه، لا نعرف حتى إذا كان ميتا أو حيا، ولم أستطع الخروج إلى لبنان إلا بعد أن أطمئننت على زوجي، عشت هذه الفترة بريف حمص، القرى والضيع بريف حمص كانت آمنة نسبيا. وعندما خرج زوجي من المعتقل كان مريضا للغاية، تم تعذيبه بشدة ويده متضررة للغاية وبها التهابات مزمنة حتى اليوم.

> مكثنا بخيمة كنا ندفع لها إيجار ١٠٠ دولار بالشهر ... مجرد قماش إيجاره ١٠٠ دولار بالشهر. إصابة زوجي بيده أعاقته عن العمل، ولذلك قمت أنا بتثبيت الخيمة وتجهيزها، كنت أنا الأم والأب في ذات الوقت، أولادي الست لم يتعلموا سواء بسوريا أو هنا

خرجت إلى لبنان مع زوجي وأولادي، لكن استوقفونا واعتقلوه مرة أخرى قبل بلوغنا الحدود النظامية، وظل بالمعتقل حوالي الأسبوع يشهد الكثير من التعذيب داخل السجن سواء له أو للمعتقلين الآخرين، كان يخبرني بأن الدماء في كل مكان. ولذلك خفنا أن نخرج من الحدود النظامية، فخرجنا إلى لبنان بطريقة غير شرعية عبر الجبال، خوفا من أن يتم استيقافنا مرة أخرى. وعندما بلغنا لبنان، لم نجد مأوى، لم يكن معنا نقود لاستئجار بيت، ولذلك مكثنا بخيمة ومع ذلك كنا ندفع لها إيجار ١٠٠ دولار بالشهر، وهي خيمة، مجرد قماش إيجاره ١٠٠ دولار بالشهر. إصابة زوجي بيده أعاقته عن العمل، ولذلك قمت أنا بتثبيت الخيمة وتجهيزها، كنت أنا الأم والأب في ذات الوقت، أولادي الست لم يتعلموا سواء بسوريا أو هنا. ابنتي الكبيرة عمرها ١٥ عاما، يأتيها الخُطاب ليتزوجوا منها، ولكني لن أزوجها بهذا العمر أبدا. إذا كنت أنا قد ظُلمت فلن أظلم ابنتي أبدا وأزوجها بهذا العمر الصغير. وفوق ذلك كله لا نشعر بالأمان داخل خيمتنا بسبب المداهمات الأمنية بشأن الإقامة"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعين من عمرها - يمنى من حمص

"نحن بلدنا بلد الخيرات ونعيش هنا في حرمان؟! ولولا القهر ما كنا خرجنا من بيوتنا، لقد تم إخراجنا من بيوتنا عنوة، الرجال خافوا من أن يتم مهاجمة الأحياء التي نسكنها ويتم اغتصابنا فأخرجونا من أجل حمايتنا. كانت أخبار الاغتصابات قد انتشرت وبالتالي فكروا في إخراج النساء خوفا من أن يلاقوا نفس المصير الذي لاقته النساء في الأحياء الأخرى. زوجي معتقل منذ بداية الأحداث ولا أعلم عنه شيئا، ولكن الشباب الذين كانوا يحمون شوارعنا هم من قرروا إخراج النساء، ورغم أن بيتي كان قد دمر كنت أود أن أبقى بأرضي، ولكن لم يكن لنا الخيار، إما الرحيل وإما التعرض لخطر الاغتصاب."

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الستينيات من عمرها - ألطاف من إدلب

"كنا نسكن بجوار مطار عسكري، فكان الضرب يصيب منطقتنا سواء من جيش النظام أو الجيش الحر، هذا يطلق قذائف وهذا يرد عليه ونحن في منتصف الطريق. أولاد ابني الأثنين قُتلوا بفراشهم في منتصف الليل بقصف مدفعية أنار الليل وكأنه نهار، جاءت الضربة بمنتصف البيت، ابني وزوجته نجوا ولكن الأطفال قتلوا. بعدها قررنا الخروج إلى لبنان، لأن بيوتنا تهدمت وخفنا أن نفقد بعضنا البعض في قصف جديد. نحن نحب تراب سوريا ولولا الخوف والقصف ماكنا تركناها، سنعود حتما حين يتوقف القتل، حتى إذا كان كل شئ مدمر، سأعود وأنصب هذه الخيمة بأرضي بسوريا وحتى إذا لم أجد ما آكله هناك سآكل التراب ولكن نكون بأرضنا، لم نخرج باختيارنا، كان القصف يحيط بنا من كل جانب، لم يكن هناك أي مكان يمكن الاحتماء به من القصف، إذا دخلنا البيوت تتهدم فوق رؤوسنا وإذا بقينا خارجها يتم قنصنا".

> نحن نحب تراب سوريا ولولا الخوف والقصف ماكنا تركناها، سنعود حتما حين يتوقف القتل، حتى إذا كان كل شئ مدمر، سأعود وأنصب هذه الخيمة بأرضي بسوريا وحتى إذا لم أجد ما آكله هناك سآكل التراب ولكن نكون بأرضنا

سيدة سورية في العشرينات من عمرها لاجئة بلبنان - رُبى من أدلب

"خرجنا إلى لبنان بشكل نظامي ودخلنا من المعبر، وقتها كانت الحدود هادئة منذ أربع سنوات، لكن منطقتنا لم تكن كذلك، عندي ٤ أولاد وبنتين، كانوا يذهبون هنا إلى مدرسة قريبة من المخيم

تحت إدارة الأمم المتحدة ولكن ذات ليلة تم حرقها خلال الليل ولم تفتح مرة أخرى. كل ما أحلم به هو أن أعود إلى بلادي، أفتقدها كثيرا. أتعرفين، أخى قُتل بسوريا ولم أتمكن من وداعه ولا حضرت جنازته، بانتظار اليوم الذي يعلنون فيه وقف الحرب حتى أعود فورا ولو ركض، رغم أن بيوتنا تهدمت ولكن سنعمرها ونعود نسكن فيها. أهلي لايزالون بإدلب يسكنون في مخيمات مثل تلك التي نسكن بها هنا لأن البيوت تهدمت، ولكن يشعرون دائما بالخطر والتهديد. عندما تحتدم الحرب ويتبادل الجانبان الضرب والقتل، يبقى أهلى وبقية الناس بالمنتصف خائفين على حياتهم... لكن فور أن يتوقف القتال سأعود مع زوجي وأولادي وأنصب خيمة بأرضي وأبقي هناك".

> كل ما أحلم به هو أن أعود إلى بلادي، أفتقدها كثيرا ... أخى قُتل بسوريا ولم أتمكن من وداعه ولا حضرت جنازته

سيدة سورية في الأربعين من عمرها لاجئة بلبنان - حسنات من إدلب

"زوجي طلقني وأخذ ابني مني واختفى والمفوضية فصلتني من كارت المساعدات... لم يبق لي شيئاً".

سيدة سورية في الثلاثينات من عمرها لاجئة بلبنان - حياة من إدلب

"توفي طفلايا من قذيفة سقطت بمنتصف بيتي، أولادي كانوا توأم بنت وصبي بعمر الخمسة أشهر، أصيب الصبي بإصابات بالغة، ولذلك جئنا إلى لبنان لنعالجه ولكنه لم يكمل أربعين يوما وتوفى متأثراً بإصابته ثم لحقته البنت بعدها بعدة أيام، لم يكن بها أي إصابة ولكن لأنهما توأم وأرواحهما معلقة ببعض توفت بعده مباشرةً ودفنتها بجوار أخيها ليبقيا معا تحت التراب... كان الطبيب الذي يعالج ابني يقول لي ابقي أخته معه لأن أرواحهما معلقة ببعض عله ينجو لأنها بجواره، ولكنه لم ينج فلحقت به هي... بعد وفاتهما رزقني الله بطفلتين وحاليا أنا حامل... أمي أصابتها قذيفة ببيتنا وأصيبت إصابة خطيرة، أخذوها للعلاج بتركيا ثم توفت بعدها بعد أقل من شهرين... لم أرها، كنت غائبة عندما توفت ولم أتمكن من وداعها... ابن عمي يعيش بدرعا كان يعمل بحقله، انفجر به لغم قطعه إلى أشلاء وكان صغير بالعمر متزوج حديثاً وعنده طفلتين... وحين نفكر بالخروج نجد أكثر من ٨٠ حاجز بطريقنا، حاجز للجيش وحاجز للشبيحة وحاجز لداعش وحاجز للجيش الحر، والطريق الذي يأخذ بالعادة ساعتين لعبوره قد نعلق به لأكثر من ١٢ ساعة".

> أولادي كانوا توأم بنت وصبي بعمر الخمسة أشهر، أصيب الصبي وتوفى متأثراً بإصابته ثم لحقته البنت .. لم يكن بها أي إصابة ولكن لأنهما توأم وأرواحهما معلقة ببعض توفت بعده مباشرةً ودفنتها بجوار أخيها ليبقيا معا تحت التراب ...

سيدة سورية لاجئة بالأردن في العشرينيات من عمرها - منى من درعا

"الكثير من النساء بالسجون حوامل ولا يعلمون من أباء الأطفال بسبب تكرار حوادث الاغتصاب التي يتعرض لها النساء في سجون النظام، هذه حقيقة يرويها الجميع... زوجي كان عسكريا بالجيش النظامي ثم انشق وهربنا من سوريا كلها فقط لأنهم طلبوا منه أن يغتصب النساء كأسلوب لعقاب مناطق بعينها... قال لي أنا أهون عليّ أنا أموت على أن أدخل على مناطق آمنة لكي أسرق واغتصب. كانوا يقولون له إذا دخلتم هذه المنطقة يصبح كل شيء مباحا، هذه منطقة مباح فيها الأرض والعرض، كل ما تريدونه خذوه، إن كان نساء أو أموال أو منقولات. ولهذا لا نستطيع العودة إلى سوريا لأن زوجي أصبح مطلوبا لدى الأمن بعد هروبه من الجيش".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في العشرينات من عمرها - من درعا

"توقفت عن التعليم في الصف العاشر ثم تزوجت عندما كان عمري ١٦ عاما وعندي بنت واحدة، عمري الآن عشرون عاما، أسكن بخيمة بجوار خيمة أبي وأمي هنا، هذا ما يهون علينا، أن نكون بقربهم، لكن أتمنى أن نعود لبلدنا. جئنا إلى الأردن في عام ٢٠١٣، كان هناك بعض المشاكل في منطقة سكننا ولكنها كانت محدودة، لكن مع اشتداد القصف قررنا الرحيل. قبل أن أخرج من الدراسة كان القصف شديدا يوم أحد امتحانات الصف التاسع ولم يقبل أبي أن أذهب للامتحان خوفا عليّ، ولكني تمسكت بالذهاب لأنها فرصتي الأخيرة، لو لم أذهب لأكمل امتحاناتي ما كان لي أن أنهي الصف التاسع. قال لي أبي أن أفوّت الامتحان هذا العام وأقدم للشهادة العام التالي ولكني قلت له العام التالي ربما سيكون القصف أشد والوضع أسوأ وأصريت على الذهاب وصحبني أبي للمدرسة وأديت الامتحان ونجحت ثم ساء الوضع. انتقلت للصف العاشر وبدأت بالدراسة لمدة شهر أو أقل ثم اشتد القصف، ذات مرة من شدة القصف لم أتمكن من العودة من المدرسة إلى بيتي، بل عدت إلى بيت عمتي وقضيت الليلة هناك حتى هدأت الأوضاع. بعدها أصر أبي على إخراجي من التعليم خوفا عليّ ومن ثم توقفت عن التعليم وتزوجت. لولا القصف وسوء الأوضاع لكنت أتممت تعليمي وما كنت تزوجت بعمر مبكر لأنني كنت متفوقة جدا وكنت أحب التعليم. كنت أتمنى أن أتم التعليم وأؤجل مسألة الزواج، لكن لا أحب الندم على ما مضى. كنت أتمنى أن أقدم للبكالوريا وأدخل الجامعة ولكن هذا مستحيل الآن لابد أن أهتم بابنتي، كنت أتمنى أن أدرس أدب بالجامعة. أول ما جئنا إلى هنا كانت الأمور صعبة لم نكن نعلم أحدا ولم نكن نعلم أين المدارس وكيف نسجل فيها، ولكن بعد أن استقرينا أصبح الأمر أهون ولكن لم يكن لي أن استكمل تعليمي بعد فترة الانقطاع تلك. الحياة هنا الآن أفضل من بداية مجيئنا إلى المخيم، ولكن لا تقارن بحياتنا بسوريا. كان عندنا دار كبير من طابقين، عدة غرف وحمامين ومضافة ومطبخ وأرض دار وحديقة مليئة بالورود، كنا إذا ضقنا طبخنا وخبزنا الحلويات وتهادينا مع الجيران بالطبخات الطيبة والحلويات اللذيذة. حتى بوقت القصف عندما كانت أخواتي يخافون من القصف ويقلق أبي كثيرا كنت أذهب للمطبخ وأعد لهم الحلويات كي لا يفكرون بالقصف ويتوترون. كنا نذهب إلى أقاربنا لنزورهم أو يأتوا إلينا، لكن هنا لا نذهب إلى أي مكان، انتقل بين خيمتي وخيمة أمي وخيمة أختى وفقط. بالبداية تعبنا للغاية، لأننا كنا بدار وصرنا بخيمة، الحمام كان مشكلة كبيرة لأنه كان جماعيا، ويجب أن ننتظر طويلا للدخول بسبب الزحام عليه".

> لولا القصف وسوء الأوضاع لكنت أتممت تعليمي وما كنت تزوجت بعمر مبكر لأنني كنت متفوقة جدا وكنت أحب التعليم

سيدة سورية في العشرينات من عمرها لاجئة بمصر - لانا من حمص

"أنا من حمص. خرجنا أولاً إلى ريف دمشق و لكن الإيجار كان مرتفعا للغاية وبدأ التوتر يصل إلى ريف دمشق والحرب تمتد اليه. ومن ثم خرجنا إلى طرطوس ثم إلى دمشق، فقررنا الخروج إلى مصر. مر علينا حوالي ٤ أو ٥ سنوات منذ تركنا بيوتنا، خرجنا منها بملابسنا التي كنا نرتديها فقط حيث بدأنا رحلة لا تنتهي من التنقل من مكان إلى آخر داخل سوريا ثم وصولا إلى مصر بشهر يونيو ٢٠١٣. تركت بلدي بسبب الحرب والخوف، كانوا يضربوننا و يخطفون النساء أيضاً. خوفونا لدرجة أننا تركنا بيتنا قبل ما تشتد الحرب و يتدخل الطيران وما إلى ذلك. فنحن

خرجنا من حمص في عام ٢٠١٢ ومن ثم كنا نقضي كل ٣ أشهر بمكان. قضينا سنة وثلاثة أشهر بالشام، لم نتعرض لتهديدات فعليا هناك ولكن مع هذا شعرنا بالخوف، من وجود الحرب في الشوارع وانتشار اطلاق النار، فخفنا وخرجنا منذ البداية، ولكن علمنا فيما بعد أن بيوتنا تهدمت ولم يعد لنا بيت أو أي شئ آخر هناك بحمص".

سيدة سورية في الثلاثينات من عمرها لاجئة بمصر - سلوى من ريف الشام

"كنت أسكن بريف دمشق، وعندما بدأت المظاهرات وقابلها النظام بالضرب والقتل قررنا أن ننتقل لدمشق لأن الأوضاع هناك كانت أحسن آنذاك. ولكننا واجهنا نفس المشكلة هناك فيما بعد. وزوجي لم يتمكن من العثور على عمل لأن شركته قررت وقف أعمالها بسوريا والانتقال إلى مصر. وأيضا المدارس توقفت عن العمل وأصبحت حالة أولادي النفسية متردية. كان يجب علينا أن نبني حياتنا وبيتنا من جديد، فكان البيت الذي استأجرناه فارغا تماما دون أي أثاث. فلقد تركنا بيتنا بثيابنا فقط ولم نأخذ أي شئ معنا ولكن كان عندنا أمل. زوجي ترك البيت بملابس المنزل (البيجاما) وقال لي آنذاك أننا نستطيع العودة بعد يومين أو ثلاثة. القصف كان شديدا بتلك الأيام فحملت الأولاد وخرجنا إلى دمشق حيث لبثنا سنة وبالكاد استطعنا تدبر أمورنا بمساعدة الناس وكان عندي أمل أن أعود إلى بيتي بعد ذلك. وبالفعل سمحوا لنا بالعودة إلى بيتنا، غير انني انهرت عندما رأيته أنا وزوجي. لم نجد أبواب ولا حوائط، كل شيء تم نهبه. ولذلك قررنا أن نترك سوريا. تحولت مدينتنا إلى مدينة أشباح، فنحن مهما قلنا عما رأينا لن نستطيع أن نشرح كيف كان المشهد مروعا. زوجي انهار وأخذ يبكي علي المجهود الذي بذله لتكوين هذا البيت وكيف ذهب تعب السنوات هباءا. وهذا حال كل سوري، فإذا سألني أحد الآن إذا من الممكن لي أن أعود إلى سوريا سيكون ردي بلا لأنه لم يصبح لي مكان. فأين أذهب؟ اذا كان بيتي باقيا كنت سأعود ولكن لم يبق لنا شئ هناك. كنا أحياناً نتعرض لمداهمات بدمشق وحينها كنت اطلب من زوجي الاختباء. نحن من الريف ولم نقم بأي شئ نُعاقب عليه ولكن فقط لأن بطاقة هويتنا مكتوب بها من الريف، هذه كانت كل جريمتنا".

سيدة سورية في الثلاثينيات من عمرها لاجئة بمصر - بسمة من ريف دمشق

"دمشق تعتبر المدينة الوحيدة الخالية من الدمار، ولكن يوجد بها الكثير من الحواجز الأمنية حيث يُوقفون السيارات لاخذ الشباب للتجنيد بالجيش. فمثلاً لأننا مثبت ببطاقة هويتنا من ريف دمشق عندما نصل إلى الحاجز يطلبون منا أن ننزل من السيارة. ويقولون لنا أنتم قتلتم أصدقائنا وإخواننا وقد يحتجزون الرجال للانتقام منهم. فمن تكون هويته من الريف مهدد بالملاحقة أو بالاعتقال. زوج ابنة أختي اعتقلوه من الحاجز وظل معتقلا إلى أن مات تحت التعذيب. وأيضا حفيد خالتي أيضاً مات تحت التعذيب بالمعتقل، وكانت تهمتهم فقط أنهم من الريف. أخي أيضاً ظل مُحتجزا ثمانية أشهر بفرع الأمن ثم تم نقله إلى السجن لثلاثة أشهر ولم نكن نعرف مكان احتجازه إلا بعد مساعدة أكثر من وسيط، وكل وسيط كان يوفر لنا المعلومة مقابل المال. ولكنه لم يقم بأي شئ غير قانوني يُحاكَم بسببه. أما أنا فقد تهدم بيتي، حيث كنت أنا وأولادي بالبيت حين تم قصفه بالطائرة. وكان ابني آنذاك يبلغ من العمر

> كان ابني آنذاك يبلغ من العمر ثلاث سنوات وكان يلعب مع أخته في ساحة البيت وقال لها 'لقد تهدم بيتنا'، ابني لم يكن قد ذهب للمدرسة بعد ليتعلم الحديث بالفصحى ولكنه كان يشاهد الرسوم المتحركة بالفصحى فتعلم الحديث بها

ثلاث سنوات وكان يلعب مع أخته في ساحة البيت وقال لها 'لقد تهدم بيتنا'، ابني لم يكن قد ذهب للمدرسة بعد ليتعلم الحديث بالفصحى ولكنه كان يشاهد الرسوم المتحركة بالفصحى فتعلم الحديث بها. وطبعاً تهدم كل شئ ولم يبق أي شئ بالبيت ونجونا بسبب أن الطائرة قصفت جانب من البيت فقط. لولا أننا تحركنا من أماكننا قبل القصف بقليل، لكان الزجاج سقط علينا. تم تدمير كل شئ لدرجة أننا لم نستطع حتى أن نري أصبعنا وهو مرفوع أمامنا بسبب الغبار والدمار. وتركنا مدينتنا تحت القصف والضرب والطائرات تمر من فوقنا. ورأينا بعض الناس قد فقدوا سياراتهم بسبب سقوط الأحجار عليها واضطروا أن يخرجوا مشيا على الأقدام، عندما وجدنا سيارتنا سليمة ركبناها وخرجنا فوراً. وكنا نمرعلى كميات كبيرة من الزجاج المتكسر خفنا كثيرا أن تُتلف الإطارات ويتم احتجازنا بالمكان. انتقلنا إلى الشام حيث مكثنا لمدة ٥ أشهر وبعد ذلك جاء لزوجي عرض عمل فانتقلنا كلنا إلى مصر. وحين كنا بالريف كنا نرى المداهمات العشوائية وكانت الدبابات تقف تحت المنازل وينزل منها العساكر ويبدأون في إطلاق النار العشوائي. كانوا يدخلون البيوت، يأخذون الشباب على الساحات الخالية ويقومون بإطلاق النيران عليهم وقتلهم، خاصةً لأن كان بمنطقتنا عناصر من الجيش الحر".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - جميلة من ريف دمشق

"أنا من ريف دمشق وفي بعض الأحيان عندما يحاول الناس الخروج من الريف يتم إجبارهم على التوقيع على أوراق بيضاء للسماح لهم بالعبور من الحواجز، ولا أحد يعرف علام وقّع. وفي معظم الأحيان يتم استخدام هذه التوقيعات أو البصمات في الانتخابات، وفي أحيان أخرى يمر الرجال التابعون للسلطة على البيوت لأخذ بطاقات الهوية لاستخدامها في انتخاب الرئيس، دون رغبتنا ودون أن نكون حتى حاضرين في عملية الانتخاب تلك".

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - ياسمين من ريف دمشق

"لقد حفر الثوار أنفاق تحت الأرض لتفادي الحواجز ما بين المدن ولكن الآن حينما يخرج شخص من النفق يعترضه القناص".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - أمل من حلب

"ابني كان بالثانوي بالمدرسة وكان على وشك الخروج من المدرسة مع أصدقائه عندما قام الجيش النظامي بمداهمة على الشباب وبدأوا بجمعهم ولكن بعضهم هرب إلى الساحة المقابلة للمدرسة وقاموا بالاختباء. فوقف أفراد الجيش بالميكروفون ليعلنون أنهم سيطلقون سراح الشباب الذي سيسلمون أنفسهم، وقالوا أن من سيتم القبض عليه من دون تسليم نفسه تطوعاً، سيتم اعتقاله. أول مجموعة من الشباب خرجت تركوهم، ولكن المجموعة الثانية تم تقييدها بمنتصف الساحة وأحرقوهم أحياء، وهم كلهم كانوا بمرحلة الثانوية، كان ذلك بنهاية ٢٠١٢. ابني ظل سنة كلما يحاول الخلود إلى النوم يراوده منظر أصدقائه وهم يحترقون فلا يستطيع أن ينام".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - دلال من دمشق

"لديّ خمسة أخوة وكلهم موظفين بجهات حكومية وكان هذا الأمر معروفا بمنطقتنا بدمشق، فاضطروا لترك مساكنهم لتجنب أي مشاكل وحتى لا يتعرض لهم الثوار. اضطروا إلى أن ينتقلوا إلى منطقة إيجاراتها مرتفعة للغاية واستخدموا كل رواتبهم لتوفير سكن جماعي لهم

جميعا لكي يكونوا على الاقل بأمان. تم استيقاف أحد إخوتي وهو في طريقه إلى وظيفته على أحد الحواجز، وعندما قال لهم أنه موظف بإحدى الوزارات، قالوا له أنت إرهابي، مادمت من إدلب فأنت أرهابي. قال لهم أنا أصلي من إدلب ولكني أسكن بدمشق وأعمل بها ولم أذهب لإدلب مطلقا منذ خمسة سنوات. ورغم ذلك فقد احتجزوه حيث تعرض للضرب والتعذيب، لم نكن نعلم مكانه، حاولنا الاستعلام عن مكانه كثيرا ودفعنا الكثير من الرشاوى للأمن لكي يخبرونا بمكانه، في البداية قالوا لنا أنه قد مات ثم قالوا لنا فيما بعد أنه محتجز في مكان كذا. وعندما ذهبت أمي للتعرف عليه لم تتمكن من تبيّنه في البداية من شدة آثار الضرب البادية عليه، وكان أيضا غير قادر على الوقوف بشكل جيد. لولا أنه هو من قام بالتعرف اليها وأقسم لها أنه ابنها لم تكن لتعرفه بسبب تغير شكله بالكامل، حينها لم تتمالك أمي نفسها واجهشت في البكاء، فكيف لأم أن تتوه عن ابنها. دفعنا الكثير من النقود حتى قبلوا أخيرا أن يتركوه. لماذا يفترون على المغلوبين على أمرهم الذين يحاولون كسب رزقهم بشرف؟ لقد بعنا كل ممتلكاتنا وحتى ثيابنا لكي نتمكن من اطلاق سراحه".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - تيسير من حمص

"أولاد أختي، أحدهما يبلغ ١٨ عاما والآخر ٢٠ عاما آنذاك، تعرضوا للتوقيف على أحد الحواجز عند عودتهم من الجامعة. وكان ذلك بحمص وقد مر على هذه الواقعة ثلاثة سنوات، ظللنا طوال هذه المدة لا نعرف عنهما شيئا، حتى تم مؤخرا الإعلان عن أسمائهما باعتبارهما ماتا تحت التعذيب. وكانا قد ماتا منذ سنة و٩ اشهر، ولكنهم اتصلوا الآن فقط بأهاليهم لإخطارهم بذلك. وزوج ابنتي أيضاً اعتقلوه منذ أربع سنوات وهو عائد من مكان عمله، ومات هو الآخر تحت التعذيب. ولذلك خفت على ابني كثيرا وخرجت إلى مصر منذ ثلاث سنوات خوفا من تنامي الاعتقالات والتوقيف على الحواجز".

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - بدور من حلب

"خوفنا من الحواجز أكثر من خوفنا من القصف. الموت تحت القصف أهون من الموت تحت التعذيب على أيديهم."

سيدة سورية في الثلاثينيات من عمرها - دليلة من ريف دمشق

"أنا أعرف عائلات بالشام الآن النساء فيها هن من يعملن بينما الرجال يبقون بالبيوت، عندهم عقدة من الحواجز، فإذا ما رأوا حاجزا يعودون أدراجهم ليمرون من أماكن بعيدة أهون من أن يمروا بالحاجز... أكثر المناطق المحاصرة هي بإدلب، وبحرستا ودوما. الأسد قال انه سيساوي هذه المناطق بالأرض وسيزرعها بطاطا بدلا من أهلها، وبالفعل هو الآن يبيد هذه المناطق ويفني أهلها... عندما أتحدث مع أولاد أختي الذين يعيشون بإحدى هذه المناطق عبر الهاتف، يقولون لي يا خالتي اذا تحبيننا، ادعي لنا بالموت، فلا يوجد طعام ولا شراب ونحن جوعي وعطشي، والماء والكهرباء مقطوعة باستمرار، هذا بجانب الرعب والقصف. والذي يقول لي ذلك هو شاب بأول عمره بأول سنة بالجامعة ولكن حتي الدراسة توقفت".

> أنا أعرف عائلات بالشام الآن النساء فيها هن من يعملن بينما الرجال يبقون بالبيوت، عندهم عقدة من الحواجز

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - كوثر من حمص

"الآن الوضع أصبح أسوأ. فهناك مناطق بها حصار ولا يزال أهلنا وأطفالهم عالقين هناك... الأهالي يعانون من البرد القارص لأن القصف يدمر زجاج النوافذ، فيستبدلون الزجاج بالجلاّد الذي يستخدمونه لتغليف الكتب المدرسية، ولا يوجد مازوت للتدفئة وحتى الحطب لم يعد متوفرا... وفي مناطق أخرى يضطر الأهل أن يزوجوا بناتهن في سن صغير حتى لا يتم أخذها من قبل النظام أو داعش، فالأهالي مضطرون لذلك لأنهم لا يستطيعون توفير الحماية لبناتهن".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - علا من ريف دمشق

"عندما بدأت الحرب كنا رافضين الخروج من مناطقنا، نحن نشعر أن هناك من يريد أن يخرجنا من بلدنا، ولكن البراميل المتفجرة والناس التي كانت تموت أمامنا أخرجتنا بنهاية المطاف. الناس كانت تموت بشكل يومي، بعضهم أولاد أعمامي وأخوالي، بقدر ما كنا متمسكين بأرضنا بقدر ما أصبح البقاء مستحيلا مع كم الموت الذي كان يباغتنا كل يوم من كل حدب وصوب. أصبحنا كالفلسطينين الذين يتمسكون بالعودة إلى أرضهم ومعهم مفاتيح دورهم ولكن الدور نفسها لم تعد موجودة. الموضوع أصبح سياسيا بامتياز وكأنه مشروع إيراني صفوي وروسي، لإبقائنا خارج أرضنا، لأن الأسد كان يمكن إزاحته من الأسبوع الأول وكنا تجنبنا كل هذه المشكلات التي أحاطت بالسوريين. نحن نشعر أن تهجير الشعب السوري مقصود لأن القصف متعمد ولا يتوقف، ولأن الإيرانيين يشترون مناطق كاملة من سوريا الآن، ويدفعون ضعف ثمن الأرض لإغراء أصحابها بالبيع. وإذا جاء بعض الأهالي ليصلحوا ما هدمه القصف مثلما حدث بالغوطة الشرقية، يتم بعدها ضرب ما أصلحوه بالبراميل، حتى أسواق الخضرة والأفران لم تسلم من القصف. عندما يتم الضرب بالسلاح الكيماوي هذا يعني أنك لا تريد أن تقتل فقط ولكنك تريد أن يرحل كل من بقى على قيد الحياة ولم يخطفه الموت بعد. حتى بالمناطق الهادئة بالعاصمة، يقطعون الكهرباء والماء عنهم باستمرار حتى يصيبهم الاختناق ويرحلون. وشئ آخر متعلق بتعمد التهجير، وهو أن المطار مفتوح دائما وجوازت السفر يتم استخراجها بسرعة كبيرة، فإذا كنت تريد الخروج تخرج بسهولة ولكن إذا كنت تريد العيش بأرضك فمستحيل وستتعذب ألف مرة إلى أن يخطفك الموت."

> عندما بدأت الحرب كنا رافضين الخروج من مناطقنا، نحن نشعر أن هناك من يريد أن يخرجنا من بلدنا، ولكن البراميل المتفجرة والناس التي كانت تموت أمامنا أخرجتنا بنهاية المطاف

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - ليال من ريف دمشق

"نحن ٩ بنات ووالدنا عاجز، كنت أعمل محاسبة في سوريا وأثناء ذهابي للعمل في يوم تم استيقافنا على الحاجز وإنزالنا جميعا من الباص، ثم سمحوا لنا بالرحيل بعد التفتيش والتدقيق. حينها استوقفت تاكسي خاص، ولكن السائق بدأ يسلك طريق غير الطريق الذي أريد، وكان عندما يمر من الحواجز لا يستوقفوه، فعلمت أنه معهم أو يعرفوه جيدا. ذهب بي إلى منطقة نائية بالطريق وحاول أن يجبرني على خلع ملابسي ولكني قاومت بشدة فخطف مني حقيبتي وأخذ المال الذي كان معي ثم أخذ الذهب الذي كنت ارتديه تحت تهديد السلاح، وعندما انشغل بالمال والذهب، خرجت مسرعة من السيارة واختفيت وراء بعض الصخور، حتى يأس من العثور عليّ وانصرف. بقيت بالصحراء دون مال ولا هاتف ولا أي شئ، حتى مرت إحدى السيارات فخفت أن

أركب مع السائق بمفردي، ولكني طلبت منه بعض المال فأعطاني، ثم انتظرت على الطريق حتى ركبت بإحدى المواصلات الجماعية المارة. توجهت إلى فرع الشرطة لكي اشتكي ولكن الضابط قال أنه لا يمكن أن يخدمني بشئ، وطلب مني الرحيل خوفا عليّ من أن يعود سائق التاكسي ذاك ويجدني، حينها أدركت أنه يعمل معهم ولن يفعلوا شيئا من أجلي ضده. خرجت من الفرع واستخدمت أول هاتف صادفته لكي اتصل بأهلي وعدت للمنزل. بعد هذه الواقعة صار زوجي مطلوبا لدى الأمن، لا أعلم إذا كان للأمر صلة بهذه الحادثة خاصة أن هويتي كانت بالحقيبة وأصبحوا يعرفون كل شيئ عني. خرجت عن طريق لبنان وقتها كنت حاملا وكانت الرحلة صعبة للغاية، ولكن زوجي لم يتمكن من الخروج معي -لأن اسمه كان مطلوبا على الحواجز- خاف أن يتم اعتقاله... لو تحسنت الأمور بسوريا سأعود بالتأكيد... لا أريد ان أبقى بعيدة عن وطني وعن زوجي... أختى قد تفكر في السفر بالبحر لأنها وحدها مع أبنائها بعد وفاة زوجها ولكني لي زوج لايزال بسوريا أريد أن أعود إليه... الحمل ثقيل علينا وكثيرا لا نتمكن من توفير مصاريف علاج أبي وأمي، بالكاد نوفر الإيجار والغذاء للأطفال".

سيدة سورية فى الثلاثينيات من عمرها لاجئة بالعراق - لؤلؤة من كوباني

"أنا خرجت من مدينة كوبانى وهجرتنا تلك أكبر هجرة بسوريا، عشرات الآلاف خرجوا فى غضون يومين أو ثلاثة، وأصبحت المدينة خالية تماما. وكان ذلك بسبب هجوم داعش وحصارها للمنطقة. نحن تركنا أراضينا وبيوتنا وأموالنا مجبرين، نحن خرجنا فقط بملابسنا التى كنا نرتديها. من هناك ذهبنا إلى تركيا ولكننا لم نستطع أن نعيش هناك بسبب غلاء المعيشة ولم يكن مرحب بنا هناك كعرب أو ككرد سوريين بشكل عام. وجئنا إلى هنا لكن أين نسكن؟ لم يعد لدينا خيار آخر سوى السكن بالمخيمات".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسين من عمرها - سماح من الرقة

"المرأة السورية عانت الكثير من عنف النظام وداعش، منذ بداية الثورة المرأة السورية كانت جنبا إلى جنب مع الرجل في الخروج إلى المظاهرات، الرجل يحتمي بها ويعتمد عليها في أن تحميه من الأمن، لأن الأمن عندما كان يجد مع الرجل سيدة يتركوه، هذا في بداية الثورة. فكانت المرأة تخرج حماية للرجل، لذلك تعرضت المرأة في بداية الثورة للاعتقال. وقبل الثورة بسنوات كان هناك اعتقالات متعسفة بحقها من بينهن الطفلة طل الملوحي التي لاتزال إلى الآن مفقودة... تتساوى المرأة مع الرجل في الثورة، على الرغم من أن المجتمع محافظ ولكنها استطاعت تخطي ذلك وأخذت دورها الحقيقي... المرأة كانت متساوية مع الرجل أيضا في مناهضة الاستبداد، تساند الرجل وتحرضه وتفكر مثله... الذي دفع المرأة السورية لهجرة البلاد حالات الاعتقال والاغتصاب. لا توجد حالات موثقة عن الاغتصاب خوفا على سمعة الأهل. تعرضت المرأة في مناطق سيطرة داعش لذلك أيضا خاصة النساء الناشطات اللواتي يقفن بوجه الظلم، إحدى صديقاتي الناشطات تعرضت لذلك بالإضافة للضرب والإهانة داخل بيتها، وهنا جاء الجيران لحمايتها وتمكنوا من تهريبها إلى خارج البلاد حيث تلقت العلاج بدولة أوروبية لمدة ثلاثة أشهر حتى تعافت... داعش ترهب الجميع بالرقة اليوم وتفرض زي معين

> منذ بداية الثورة المرأة السورية كانت جنبا إلى جنب مع الرجل في الخروج إلى المظاهرات، الرجل يحتمي بها ويعتمد عليها في أن تحميه من الأمن، لأن الأمن عندما كان يجد مع الرجل سيدة يتركوه، هذا في بداية الثورة. فكانت المرأة تخرج حماية للرجل

على النساء، تحولت الرقة من بلد متحضر ومن بلد الشعر والأدب إلى بلد يُخيم عليها الحزن. كانت فيما مضى مصيفا للخليفة هارون الرشيد وأصبحت كل مقومات الحياة البشرية منعدمة فيها اليوم... قبل داعش، المرأة كانت مهددة أيضا، لي صديقات تعرضن للاعتقال بعد خروجهن بالمظاهرات ولكن في الرقة ولأن النظام قبلي فكان النظام يُخرج البنت سريعا من المعتقل حتى لا تثور القبائل عليه. ذلك كان الوضع في الرقة على عكس مناطق أخرى، فالنظام العشائري بمثابة حماية لأبنائه وخاصة الأنثى لأن الأنثى تعتبر هى شرف المجتمع القبلي... زوجي كان على رأس لائحة المطلوبين سواء للنظام أو لدى داعش فيما بعد ولذلك خرجنا منذ عام ٢٠١٢، هو سبقنا إلى مصر ثم لحقنا به، خرجنا عن طريق مطار حلب وكان لايزال يعمل في ذلك الوقت ومن حلب إلى القاهرة، لكننا لا نستطيع العودة لأن اسم زوجي مطلوب لدى النظام ولدى داعش".

فتاة سورية لاجئة بمصر في السابعة عشرة من عمرها - نوف من الرقة

"هناك أكثر من ٢٥ شابا تم اعتقالهم من عائلتنا منذ ٢٠١١، وآخرهم ظل بالمعتقل ٣ سنوات في سجون النظام، حتى خرج في بداية ٢٠١٥، مستقبله تحول بالكامل، ترك دراسته الجامعية رغم أنه كان بالعام الثالث بالجامعة. وهو الآن سافر خارج سوريا ويريد بدء حياته من جديد وربما سيلتحق بالدراسة الجامعية بالسنة الأولى لأنه لم يتمكن من استخراج أوراق تثبت قيده بالسنة الثالثة بالجامعة، ضاعت عليه سنوات دراسته الأولى للأسف. ولديّ قريب ثانٍ أصبح مفقودا لأنه مختفي بالمعتقل".

فتاة سورية فى الثامنة عشرة عمرها لاجئة بالعراق - فيروز من الحسكة

"في الشام كانوا يمنعوننا من التحدث بالكردية في المدارس، وهذا كان يسري أيضا على تعلم الكردية أو اظهار علم كردستان أو لبس الزي الكردي... هنا نستطيع أن نفعل كل ذلك ولكن نسكن بالمخيم وليس لدينا خدمات لائقة".

فتاة سورية فى السابعة عشرة من عمرها لاجئة بالعراق - روان من الحسكة

"أنا اشتقت لسوريا كثيراً. أهلي كانوا يريدون إرسالي إلى دمشق لاستكمال دراستي الجامعية لكنهم عدلوا عن الفكرة بسبب خطورة الأوضاع هناك. فقلت لهم أنني أريد ان أذهب إلى كردستان للدراسة، لأن لي أخين يعيشون هنا أيضا، ولكن إجراءات الدراسة معقدة، ولست متأكدة أنني سأتمكن من استكمال دراستي".

فتاة سورية فى العشرينيات من عمرها لاجئة بالعراق - حنين من الحسكة

"انا جئت مع أسرتي هرباً من داعش. اذا لم نكن بنات، ما كنا جئنا خرجنا من منطقتنا هربا وجئنا إلى كردستان".

فتاة عراقية أيزيدية نازحة بشمال العراق في العشرينات من عمرها - غزالة من سنجار

"أنا هنا لازالت خائفة بعض الشئ، صحيح نعيش بمخيم عليه بعض الحرس ولكني لازالت خائفة، لست مستعدة للعودة إلى سنجار حتى لو تحررت، لا أظن أنني سأتمكن من العيش بها مرة أخرى.... أبي وأمي توّفيا حين كنا صغارا ولي أخت أصغر مني وأخين شباب... لم أكمل تعليمي بالمدرسة، كنت أعمل بالخياطة في قريتي وكان أملنا أن يكمل أخوتي الشباب تعليمهم.

لم أكن أتكلم العربية ولكني تعلمت العربية خلال فترة اختطافي لدى داعش في سوريا، والتي امتدت إلى ١٩ شهرا... هاجم داعش قريتنا ليلا ولذلك هربنا إلى الجبال في محاولة للوصول إلى كردستان ولكنهم لحقوا بنا واستوقفونا واستطاعوا أن يأسرونا، أسروني أنا وأختي وفرّقونا عن أخي، بينما كان أخي الآخر خارج البلدة.. ويومها أخذوا أخي ولا أعرف إلى أين ذهبوا به وكيف كانوا يعاملونه ولكنني رفضت أن أفترق عن أختي وبقينا معا طوال هذه الفترة. نقلونا عدة مرات إلى عدة أماكن، ذهبنا إلى الموصل والرقة والطبقة وريف حمص، خلال هذه الفترة تعلمت العربية وأصبحت أفهم الحديث الذي يتبادلونه بين بعضهم البعض. الكثيرون من داعش سوريون ومغاربة وتوانسة وخليجيون ومصريون وعراقيون وأتراك وآذريين وأردنيون ولكن يوجد أيضا أجانب فرنسيون وأمريكيون وألمان ومن كل الجنسيات. كانوا يجمعوننا بقاعة كبيرة ثم يدعون الرجال الراغبين في شراء البنات ثم يستدعوننا إلى هذه القاعة، ثم يأمروننا بإزالة الحجاب فنكشف عن شعورنا وبعض أجزاء من أجسادنا ويأمروننا بالمرور بين الرجال ذهابا وإيابا. ثم يعلنون عبر مكبر للصوت عن اسم الفتاة التي تمر وعمرها وعدد أطفالها إذا كان لديها أطفال، ثم يعلنون سعرها لمن يرغب من الرجال أن يشتريها. هكذا يتم بيع الفتايات، أنا وأختي تم بيعنا أكثر من ثلاث مرات، لأشخاص مختلفين، والسعر يختلف بحسب عمر الفتاة وإذا كان معها أطفال أم لا. يسموننا سبايا ومن يشترينا يأخذنا إلى حيث يريد، وإذا رفضت إحدى الفتيات الذهاب معه يضربونها بقوة حتى تنصاع إليه وتذهب معه وقد يبيعها إلى رجل آخر. الشاري قد يكون من أي جنسية من هؤلاء الدواعش، وبمجرد بيعنا إلى الشخص الذي دفع الثمن يمكن له أن يعاملنا بأي طريقة شاء. والمعاملة كانت بشعة، البيع والشراء في الإنسان مهين للغاية وكأننا سلع أو جماد أشياء تباع وتشترى، لا قيمة لنا حتى لو دفعوا لشرائنا الأموال، لا قيمة لنا على الإطلاق. أحيانا الرجل قد يبيعنا أو يهدينا لرجل آخر وكأننا متاع لا أكثر ولا أقل. أبشع الأوقات التي مرت عليّ وقت الاختطاف هي لحظات الاغتصاب، حيث كان يقيّدون أيدينا كي لا نقاومهم أثناء الاغتصاب. أكثر شئ آلمني ليس اغتصابي أنا، بل اغتصاب البنات الصغار بالعمر، لم يرحموا حتى عمرهن الصغير واغتصبوهن. قابلت فتاة صغيرة عمرها لا يزيد عن ١٣ سنة تم بيعها أكثر من ٧ مرات وكلهم اغتصبوها بوحشية، إحدى قريباتي تم بيعها بتل أعفر وتم بيعها واغتصابها وهي بعمر عشر سنوات فقط. الحياة هناك كانت صعبة للغاية، لكن أهم شئ أنني لم أفترق عن أختي، أحيانا كانوا يحتجزوننا في سجن إلى أن يتم بيعنا مرة أخرى. ذات مرة احتجزوننا لمدة خمسة أشهر في قبو تحت الأرض لا يصل إليه نور الشمس ولا الكهرباء، خمسة أشهر لم نر الشمس مطلقا. كانوا يقدمون لنا الطعام مرة واحدة فقط باليوم مع القليل من الماء، وكثيرا ما كان الماء قذرا به حشرات. ومع ذلك أهم شئ أنني وأختي بقينا معا، ولم يكن هذا هيناً، كانوا دائما يهددوننا إذا لم ننصاع لهم سيفرقون بيننا، إذا لم نفعل كذا وكذا سيفرقون بيننا. المشكلة أنهم كانوا يعدوننا أكثر من مرة أنه إذا دخلنا في دين الإسلام وصلينا وقرأنا القرآن سيطلقون سراحنا، ولكنهم كانوا يكذبون، لأن بعض الفتيات فعلت ذلك ولم ينفذون وعدهم. أنا لم أفعل ذلك ولا أختي، كانوا يقولون لنا أن بيع وشراء السبايا مكتوب بالقرآن وأنهم ينفذون أمر الله في غير المسلمين، وأحيانا أخرى كانوا يقولون

> كانوا يجمعوننا بقاعة كبيرة ثم يدعون الرجال الراغبين في شراء البنات .. ثم يأمروننا بإزالة الحجاب فنكشف عن شعورنا وبعض أجزاء من أجسادنا ويأمروننا بالمرور بين الرجال ذهابا وإيابا. ثم يعلنون عبر مكبر للصوت عن اسم الفتاة التي تمر وعمرها وعدد أطفالها إذا كان لديها أطفال، ثم يعلنون سعرها لمن يرغب من الرجال أن يشتريها. هكذا يتم بيع الفتايات

لنا نحن قتلنا رجالكم وأخذناكم سبايا، نحن انتصرنا عليكم ولن تعودوا إلى أهلكم أبدا. لقد تم بيعنا عدة مرات لكننا استقرينا ببيوت ثلاثة رجال في النهاية، أحيانا كان الرجل يشترينا ثم يبيعنا لآخر أو يحتفظ بنا عنده لفترة. أفضل وضع هو عندما نباع لرجل متزوج ولديه زوجة وأطفال، ففي هذه الحالة نكون خادمات فقط ليس أكثر. آخر مرة تم بيعي أنا وأختي إلى أحد السوريين كان اسمه أبو محمد، كنا ننظف البيت ونغسل أرجل الزوجة ونهتم بطفلها. كان طفله حوالي ٨ سنوات، كان يرفع السكين بوجهنا ويقول لنا عندما أكبر سأذبح الكفار، ومع ذلك، هذا كان أفضل وضع لنا. ذات مرة خرج أهل البيت وتركوا ورائهم هاتف محمول بالمطبخ، فاستخدمته وفتحت الفايسبوك وأرسلت رسالة إلى أخي الذي كان خارج قريتنا وقت هاجمها داعش، وأرسلت له كل المعلومات عن مكاننا. وأخي دفع المال إلى بعض الرجال الذين يدخلون إلى مناطق داعش لتحرير الفتيات المختطفات، وبالفعل، ذات يوم عندما لم يكن أحد بالمنزل هربت أنا وأختي وعدنا إلى العراق بصحبة الرجل الذي جاء لتهريبنا. أخي دفع عشرة آلاف دولار للرجال الذين ساعدونا على الهرب، تم جمع المال بواسطة بعض الأيزيديين المقتدرين الذين يحبون الخير ويريدون المساعدة.... أختي لاتزال مريضة نفسيا بسبب ما رأته خلال الاختطاف، تخاف كثيرا من الأصوات المرتفعة وتشعر مرارا بالاختناق، نحن الآن نعيش داخل الخيام في العراء التام مع أخي وأختي وبعض أقاربنا الآخرين. ليس لدينا عمل لكي نعتاش منه، لا يتم تقديم المساعدات لنا. أخي الآخر لا أعلم عنه شيء وأريده أن يعود إلينا... أنا أريد أن يسمع العالم قصتي، كي يساعدوا الفتيات اللواتي بقين بالأسر، أريدهم جميعا أن يعودوا إلى أهلهم كما عدت أنا وأختي وأخي. لأننا رأينا عذابا كبيرا في هذه الفترة، وأكثر من تعذب هم الأمهات اللواتي أخذوا منها أبنائها الذكور الصغار، حيث أخذوا الأم لبيعها في سوق السبايا وأخذوا الأبناء الصغار كي يدربوهم في معسكرات داعش ويعلموهم القتل والذبح ويقولون لهم إذا رأيتم أبائكم أو إخوانكم يجب أن تقتلوهم لأنهم كفار".

> أخي دفع المال إلى بعض الرجال الذين يدخلون إلى مناطق داعش لتحرير الفتيات المختطفات.. نحن الآن نعيش داخل الخيام في العراء التام مع أخي وأختي وبعض أقاربنا الآخرين. ليس لدينا عمل لكي نعتاش منه، لا يتم تقديم المساعدات لنا. أنا أريد أن يسمع العالم قصتي، كي يساعدوا الفتيات اللواتي بقين بالأسر

سيدة عراقية أيزيدية نازحة بشمال العراق في الخمسينيات من عمرها - رهف من سنجار

"كوننا أقلية أيزيدية نشعر بوطأة الخطر أكثر من غيرنا، لم يتضامن معنا أحد عندما هربنا من داعش، كنا نتوقع أن يكون حجم التضامن أكبر ولكن لم يحدث، لا أعلم لماذا رغم أننا ديانة مسالمة غير تبشيرية لا نسعى لنقل ديننا إلى أحد، نريد فقط أن نعيش بأمان. للأسف المشايخ والملالي على المستوى المحلي لم يدينوا ما حدث. الدواعش كثيرون ومن بلدان كثيرة لكن أخطرهم الذين ينتمون إلى نفس المنطقة ويعملون كأدلة على بيوت غير المسلمين سواء كانوا من المسيحيين أو الإيزيديين أو الشاباك. التقيت ببنات أيزيديات كثُر كانوا قد اختطفوا من داعش ثم تم تحريرهن بالجهود الأهلية للأيزيديين الكرماء... أنا لا أقول أن هذا حدث للأيزيديين وحدهم، لقد أعدموا نحو ٥٠ سيدة بالموصل بالساحة العامة أمام الملأ، فقط لأن

> هذا لم يحدث للأيزيديين وحدهم، لقد أعدموا نحو ٥٠ سيدة بالموصل بالساحة العامة أمام الملأ، فقط لأن أولئك النسوة كانت مرشحات للبرلمان أو صحفيات أو ناشطات بالحياة العامة، هذا استهداف للحضارة والثقافة، هذا استهداف للحياة ...

أولئك النسوة كانت مرشحات للبرلمان أو صحفيات أو ناشطات بالحياة العامة، هذا استهداف للحضارة والثقافة، هذا استهداف للحياة... حتى ولو كنت أنا متعلمة ومثقفة وربما من النخبة ولكني أشعر بالخوف لأننا بين يوم وليلة انتقلنا للعصور الوسطى والجهل والظلام".

سيدة عراقية أيزيدية نازحة بشمال العراق في الثلاثينات من عمرها - ليلى من سنجار

"أنا خرجت من بيتي مع زوجي وابنتي قبل دخول داعش إلى أحيائنا بساعة أو ربما نصف ساعة فقط، خرجنا بالسيارة رأسا إلى كردستان بأقصى سرعة، تركنا أغلب متعلقاتنا وهربنا سريعا، كنا خائفين أن يصلوا إلينا. الطريق يأخذ عادة نصف ساعة لا أكثر ولكننا خرجنا بطريق أطول عبر الجبل ولكنه كان أكثر أمنا واستغرق عدة ساعات... أنا لم يصبني أي سوء الحمدالله ولكن الكثير من الفتيات اللواتي تم اختطافهن ثم تحريرهن هن اللواتي تستحق أن تُروى قصصهن. أعرف فتاتين أختين خُطفن معا وتم أسرهن معا وعندما تم عرضهن للبيع، أشترى أحد الرجال إحدى الأختين ورفض أن يشتري الأخرى. وعندما رفضت الأختان أن يتم التفريق بينهما، قام الرجل بإطلاق النار على الأخت الثانية وتركها تموت بالبطيء ورفض علاجها، عقابا لأختها التي رفضت أن تفارقها. أعرف ثلاث أخوات تم بيعهن وسافرن إلى سوريا وتفرقن عن بعضهن ثم التقين هناك مرة أخرى. حكت لي الفتيات المحررات أن أحد الرجال كان يشتري عشرة بنات دفعة واحدة من سوق السبايا ثم يحتجزهن في بيته، ثم يستقدم رجال من داعش لاغتصابهن عنده ببيته أو يقوم بتأجيرهن أو بيعهن للرجال فرادى. إحدى الفتيات أخبرتني أنها كانت محتجزة لدى شخص غير عربي، كان يتكلم الانجليزية فقط، ولغته العربية ضعيفة وهو كان يستقدم الرجال من داعش لاغتصابها في بيته مقابل المال. إحدى الفتيات التي تم بيعها في سوق السبايا، لن أقول سبايا لن استخدم لغتهم، أقصد السوق اللاإنساني الذي يبيعون فيه الفتيات، تم اصطحابها إلى جنوب أفريقيا ولم نتمكن من ردها إلى أهلها حتى الآن. إحدى الفتيات فقدت ٤١ شخصا من عائلاتها، فتاة أخرى عمرها ١٣ عاما كانت أمها حامل، فتوسلت للدواعش أن يؤجلوا بيعها لحين موعد ولادة أمها كي تبقى معها وترعاها وترى أخاها الصغير وتراه ربما للمرة الأولى والأخيرة، فأبقاها لعدة أيام فقط بعد الولادة ثم باعها وتفرقت عن أهلها حتى تم تحريرها فيما بعد. اللجنة الطبية التي فحصت الفتايات بعد تحريرهن وجدت أن الكثير من الفتايات أجهضن أنفسهن عندما علمن بحملهن. وللأسف الفتيات الناجيات لا يتلقين أي رعاية حالية داخل مخيماتهن في شمال العراق، هن في أمس الحاجة إلى رعاية نفسية وصحية. الكثير من الفتيات المحررات والناجيات لديهم الكثير من الأمراض النسائية بسبب تكرار الاغتصاب الوحشي ولم يقدم أحد لهن الرعاية اللائقة... لابد أن يتم النظر في اعتبارهن سجينات سياسيات ومعاملتهن على هذا الأساس من التكريم والرواتب الثابتة لكي ندعمهن ونعوضهن قليلا عما رأوه من مآس... أتمنى أن يتم الاستجابة لهذا المطلب ويتم تخصيص مراكز نفسية لإعادة تأهيلهن ومراكز صحية خاصة بهن، أغلبهن قد فقدوا هوياتهن، لابد من إعادة استخراج أوراق ثبوتية لهن كي يستعيدوا حقوقهن... هناك منظمة أيزيدية تسمى غصن الزيتون توجه لهن المساعدات ولكن امكانياتها قليلة للغاية، وهناك قسم للشئون الأزيدية بوزارة الأوقاف العراقية، لديه كل البيانات عن الناجيات، لابد أن يقدم لهن المساعدة على كل المستويات. إلى جانب ذلك يجب دعم الجهود الأهلية الأيزيدية التي تسعى لتحرير بقية المختطفات

> لابد من تنظيم حملة منظمة لجمع التبرعات من أجل تحرير ما تبقى من فتيات مختطفات بيد داعش، لأن كل دقيقة إضافية لهن بالأسر هي عذاب كبير لهن

من داعش، تحريرهن يتم بالمال، حيث يتم الدفع إلى أشخاص متخصصين يدخلون إلى مناطق داعش ويتعقبون الفتايات ويحررونهن ويُعيدونهن إلى أهلهن. تحرير الفتاة الواحدة قد يتطلب ٥ آلاف دولار، وقد يصل إلى ٢٥ ألف دولار بحسب مدى تحصين المنطقة التي يتم احتجازهن فيها. لابد من تنظيم حملة منظمة لجمع التبرعات من أجل تحرير ما تبقى من فتيات مختطفات بيد داعش، لأن كل دقيقة إضافية لهن بالأسر هي عذاب كبير لهن... إحدى الدول الأوروبية عرضت استضافة البنات المحررات وتقديم العلاج النفسي والطبي لهن لمساعدتهن على تخطي المأساة ولكن إذا غادرن سيهدد ذلك الوجود الإيزيدي بالعراق على المدى الطويل، لأن الإيزيديين هم أصلا أقلية عددية، نريد أن ندعمهم حيث هم وليس إخراجهم من البلد".

سيدة عراقية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - رغد من بغداد

"نفس القارب الذي كان يحمل الطفل السوري الكردي "ايلان" والذي هزت صورته العالم، كان يحمل أيضاً طفلين عراقيين ولكن لم يهتم بأمرهما أحد، فلماذا يتغاضى الجميع عما يحدث للعراق؟ النساء تترمل ويختطفن ويغتصبن، ولا أحد يهتم، نحو ٧٨٪ من نساء العراق أرامل ولا أحد يهتم. المرأة العراقية عانت الكثير بسبب معايشتها للحروب والنزاعات الممتدة. والآن يتم زرع العنف والحقد الطائفي في نفوس أبنائنا، ماذا تتوقعون من الطفل الذي يُقتل والده على مسمع ومرأى منه؟ لن ينسى تلك اللحظة حتى يثأر ممن قتل والده أمام عينيه. ابنة أختي صاحبة الأربعة أعوام تقول لي "أريد أن أكبر وأصبح رجلاً حتى أثأر ممن أحرق بيتنا وشردنا"، لا أعلم بم أجيبها! هنا العراقيون في مصر يعيشون في تعايش، نعيش سُنة وشيعة في سلام ولا توجد بيننا ضغينة، تماما كما كنا قبل أن يتم إثارة الفتنة الطائفية بيننا بالعراق. الأزمة ليست بيننا ولا بسبب اختلافنا الطائفي، ولكن الأزمة بسبب من يستغل هذا الاختلاف لإذكاء الصراع. القتل الطائفي لا يوفر أحدا، لا صغير ولا كبير، ولا يقتصر فقط على الرجال بل يمتد للنساء أيضا."

> نفس القارب الذي كان يحمل الطفل السوري الكردي "ايلان" والذي هزت صورته العالم، كان يحمل أيضاً طفلين عراقيين ولكن لم يهتم بأمرهما أحد

فتاة عراقية لاجئة بمصر في العشرين من عمرها - علياء من الأنبار

"محافظة الأنبار بالكامل سنة، خالية من الشيعة والأكراد، ومع ذلك، تقوم داعش بخطف البنات وتزويجهن عنوة لمقاتليها. أسرتي مكونة من ستة بنات إضافة إلى أبي وأخي، ذات يوم عام ٢٠١٤ قام مقاتلو داعش باقتحام المنزل واشعال النيران في بعض أجزائه، ثم قالوا لأبي أنهم سيأخذون ٤ من بناته -وأنا منهن- لتزويجنا عنوة من مقاتلي داعش مع إبقاء الصغيرتين معه. رفض أبي ذلك وقال لهم اتركوا بناتي أو اقتلوهن أمام عيني ولكن لن تذهبوا بهن كسبايا. بعد هذه الواقعة تعرض أبي لمحاولات كثيرة لقتله ولكنه نجا منها، ثم تمكن من خلال نفوذه كضابط بالشرطة العراقية من إخراجنا من الأنبار إلى كردستان العراق ومنها توجهنا إلى مصر".

سيدة عراقية لاجئة بمصر في الأربعينيات من عمرها - ليلى من بغداد

"خرجت من العراق عام ٢٠٠٦ بعد أن قتلت الميليشيات أبي وأخي، وتوجهت مع زوجي إلى سوريا ومكثنا فيها حتى عام ٢٠١٢، عندما اشتدت الحرب بها ولم يعد من الممكن الاستمرار بها. حينها قرر زوجي أن يرسلني مع الأولاد إلى مصر، على أن يلحق بنا بعد بيع متجره وتصفية أعماله،

ثم انقطعت أخباره بالكامل وما عدت أعلم عنه شيئا، لست متأكدة إذا ما كان لا يزال على قيد الحياة... أعيش هنا وحدي مع أولادي بالقاهرة دون أقارب ولا أحصل على أية مساعدات من الأمم المتحدة ولا أستطيع إلحاق أولادي بالمدارس ولم أتمكن حتى من الحصول على عمل. عندما يعلم رب العمل أنني إمراة وحيدة بدون رجل يفكر فورا في استغلالي وكذلك الأمر مع صاحب العقار حيث نسكن. عندما كنا بسوريا كنا نحصل على مساعدات شهرية وحصص غذائية ثابتة بالإضافة إلى السماح لأبنائنا بالالتحاق بالمدارس السورية مجاناً. أنا لا أطلب مساعدة ولكني أطلب عملا شريفا أستطيع أن أنفق منه على أولادي دون أي مضايقات أو استغلال. لا أفكر بالذهاب إلى مكان آخر، أريد أن أبقى ببلد عربي".

سيدة عراقية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - هيام من الموصل

"كنا نقطن بمحافظة الموصل، وكانت المدينة شبه منقسمة إلى جانبين، الجانب الأول حيث نسكن والجانب الآخر حيث يسكن أقرباء لنا ويحدثوننا عن انفجارات واشتباكات وقتال في هذا الجانب، لم نكن نهتم. منهم من كان يقول أن المسلحين هم عصابات غير معروفة، ومنهم من تحدث عن قرب دخول داعش للموصل بالفعل، لم نكن ندرك أن الأمر سيتطور إلى استيلاء داعش على المدينة. في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٤ أنهيت آخر امتحانات السنة الأخيرة من دراستي الجامعية ثم تم زفافي فورا إلى خطيبي، وبعد أقل من أسبوع احكمت داعش سيطرتها على مدينتنا وصارت تتحكم في كل شئ. رأينا بأعيننا كيف فر الجيش العراقي وترك سلاحه وبطاقات الهوية وملابسه الموهة واختفى خوفا من داعش. رأينا مسلحو داعش وهم يتجولون في المدينة ويقتلون كل من يعارضهم، ويمرون على مراكز الشرطة ليُجهزوا على من بقى بها من رجال الشرطة والجيش العراقي، ثم يستولون على السيارات والسلاح.

> الحياة بالموصل اليوم في ظل حكم داعش مستحيلة. دوريات داعش تمر وتفرض دفع الأموال بالقوة على الناس ومن لا يدفع .. قد يتعرض للقتل. يوظفون سيدات للدخول إلى الأحياء والتعرف إلى النساء ويرصدون الفتيات والمطلقات والأرامل حيث يتم تزويجهن عنوة لمقاتلي داعش زواجا للمتعة

ساعات قليلة وفررنا من المدينة قبل طلوع الفجر، حيث توجهت شمالا مع عائلة زوجي إلى أربيل ومنها إلى دهوك، الطريق استغرق يومين حتى وصلنا ثم سكننا في مخيمات. عائلتي لم تتمكن من الخروج حينها، حيث كانوا خائفين من السقوط بيد داعش حال خروجهم، ثم تمكن أخويّ فيما بعد من الهروب شمالا إلى تركيا، بينما بقيت عائلتي بالموصل وبقيت أنا مع زوجي وعائلته في دهوك. بقيت في دهوك مع زوجي وعائلته حوالي سبعة أشهر، لم يكن معنا أية أموال حيث خرجنا من الموصل دون أي شيء فقط بملابسنا التي كنا نرتديها، فضلا عن مصوغات زواجي، ولم يكن هناك بد من قبول مساعدات مختلف المنظمات، فقد كنا في حالة احتياج شديد. بعد ذلك قرر زوجي التوجه إلى مصر وبالفعل قدمنا إلى مصر وبقينا فيها مدة قصيرة، ثم ما لبث زوجي أن افصح عن رغبته في العودة إلى الموصل، ولم أصدقه حينها، ولكن جيراننا أخبرونا بأنه لا يمكننا العودة لأن منزلنا كُتب عليه كلمة "مرتدين" لكوننا فررنا من داعش وخرجنا من البلد عقب سيطرتهم على الموصل، والمرتد عقابه القتل فورا إذا ماعاد. في إحدى الليالي غافلني زوجي وقام بالاستيلاء على ما معي من مصوغات زواجي الذهبية وأخذ كل المال الذي بقى بحوزتنا وغادر مصر. ثم فوجئت برسالة نصية منه على هاتفي يخبرني بأنه قد سافر إلى تركيا ليهاجر إلى أوروبا وأنه قد طلقني. أعيش الآن وحيدة بدون زوج وبدون أي أقرباء مما جعلني في مأزق كبير. لم يعد معي المال لاستئجار منزل، والآن تستضيفني عائلة عراقية تعرفت عليهم هنا في مصر، حيث أسكن في غرفة ابنتهم. أقدر كرمهم معي ولكن إلى

متى سيستمر هذا الوضع؟! أتراهم سيقبلون بسكني معهم للأبد، أم أنهم سيطلبون مني المغادرة حيث أكون بلا مأوى ولا قريب ولا عائلة ولا مصدر دخل؟! بعد أن تركني زوجي، اضطررت للعمل، وفي أول شهر تمت إقالتي من العمل بسبب حالات الإغماء المتكرر التي انتابتني، لأنني بطبيعتي عندما أحزن كثيرا أفقد الوعي. لا أتلقى حتى اليوم أية مساعدة من المفوضية رغم أني أعيش بمفردي هنا. كل هذه الأحداث مرت بي وأنا لازلت في الثانية والعشرين من عمري، منذ سن العاشرة، وأنا أعايش الحرب بشكل يومي، من الاشتباكات إلى القصف إلى القنابل والعبوات الناسفة، وصارت هذه هي حياتي منذ العاشرة حتى الثانية والعشرين من عمري أي منذ الحرب الأمريكية عام ٢٠٠٣ وحتى دخول داعش عام ٢٠١٤. رغم إني كنت أحب دراستي للغاية وأريد العمل في مجالي الفني، إلا أنني لم أعد أهتم لا بالدراسة ولا بالعمل ولا شيء، أريد فقط أن أعود إلى أهلي. ولكن العودة ليست هيّنة، أهلي يصفون لي الحياة بالموصل اليوم في ظل حكم داعش بأنها مستحيلة. دوريات داعش تمر وتفرض دفع الأموال بالقوة على الناس ومن لا يدفع يتم اتهامه بأنه لا يناصر الدولة الإسلامية وقد يتعرض للقتل. استولوا على منزلي بالموصل لأن المنازل التي يتركها أهلها تؤول لهم. يوظفون سيدات للدخول إلى الأحياء والتعرف إلى النساء ويرصدون الفتيات والمطلقات والأرامل حيث يتم تزويجهن عنوة لمقاتلي داعش زواجا للمتعة، ولذلك هربت عائلتين من أقاربي من الموصل خوفا على بناتهن من هذا المصير. إذا خرج أحد سكان الموصل إلى خارج المحافظة لأي عذر كتلقي العلاج مثلا، لابد أن يضمنه كفيل من ضمن سكان المحافظة يكون مسئولا أمام داعش عن عودة من خرج، فإذا لم يعد من خرج يتم قتل الكفيل الذي ضمنه، لذلك أصبح من المستحيل خروج الناس من الموصل ولو مؤقتا لعدم موافقة الناس على التقدم ككفيل أمام داعش لضمان خروج وعودة غيرهم".

فتاة يمنية لاجئة بمصر في العشرين من عمرها - نرجس من صعناء

"الأمن هو الأساس، إذا لم يكن متوفرا لا نستطيع أن نفعل أي شيء في الحياة، لا أن نخرج خارج المنزل ولا أن نذهب للمدارس والجامعات. الأطفال لا يستطيعون أن يعيشوا طفولتهم، حتى النزول إلى الشارع لشراء بعض الحلوى لا يصبح متاحا، نخشى إذا ما خرجنا ألا نعود مرة أخرى للبيت. الوضع الصحي باليمن سيء للغاية، الحرب أدت إلى انتشار بعض الأمراض والعدوى والحمى، والمشافي غير قادرة على استقبال المرضى لنقص إمداداتها الدوائية والطبية، هذا إلى جانب أن المشافي ليست بمعزل عن القذائف وإطلاق النار. أكثر اليمنين بمصر هم من مرضى السرطان الذين جاءوا لتلقي العلاج لعدم توفره باليمن، ولكن عندما قامت الحرب لم يتمكنوا من العودة، ثم تناقصت مدخراتهم وأصبحوا في وضع سيء. أنا جئت مع أسرتي إلى مصر منذ ٩ سنوات، بسبب مرض أختي بالسرطان، فجئنا لعلاجها منذ ذلك الحين. أقاربي باليمن يشكون لنا سوء الأوضاع، خاصة بسبب غياب الأمن وانتشار التفجيرات والخطف خاصة بالنسبة للأطفال... أنا كنت أريد أن أعود إلى اليمن لأدرس بالجامعة لأن طبعاً التعليم أهم شئ في حياة الإنسان ويكوّن شخصيته ويُحدد مستقبله. ولكن الحرب بدأت ولم أستطع أن أعود إلى هناك. أقاربي يقولون لي

> أنهم يفجرون المدارس والجامعات الآن لأنهم لا يريدون للفتيات والسيدات أن يذهبن لتلقي التعليم .. إذا أرادت الفتاة أن تدخل الجامعة لابد لها أن تتزوج أو يكون لها محرم ليذهب معها. لا نعرف من الذي يفجر الجامعات هل هم حوثيين أم قاعدة أم ماذا؟ ولكنهم هكذا يحرموننا من الاهتمام بمستقبلنا بدعوى أن التعليم حرام

أنهم يفجرون المدارس والجامعات الآن لأنهم لا يريدون للفتيات والسيدات أن يذهبن لتلقي التعليم، يجب أن يصحبها زوجها ولا تذهب بمفردها. إذا أرادت الفتاة أن تدخل الجامعة لابد لها أن تتزوج أو يكون لها محرم ليذهب معها. لا نعرف من الذي يفجر الجامعات هل هم حوثيين أم قاعدة أم ماذا؟ ولكنهم هكذا يحرموننا من الاهتمام بمستقبلنا بدعوى أن التعليم حرام. الكثير من الأمهات اليوم تهرب خارج اليمن من أجل تعليم أولادها، يردن أن يكون لهم مستقبل، بنات عمي باليمن توقفن عن الذهاب للجامعة، أهلهم يجبرونهن على البقاء بالمنزل خوفا من تعرضهن لأي مخاطر أو مضايقات. إحداهن لاتزال بالمدرسة قالت لي أنها كانت منذ أيام تستقل باص يقلها مع زميلاتها للمدرسة، فتعرض لهن مجموعة من المسلحين لترهيبهن ومنعهن من استكمال دراستهن، وفي أحيان كثيرة لا نعلم من هؤلاء ولمن ينتمون."

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الستينات من عمرها - أحلام من البيضاء

"الوضع سيء للغاية بسبب الحروب والملاحقات والتهديدات ووجود المليشيات المنفلتة، كل شيء متعب. أنا من البيضاء ولكن عندما تعرضنا للتهديد توجهنا إلى صنعاء للعيش بها. بعد اندلاع الثورة زاد التوتر الأمني وعمليات الخطف التي تنفذها جهات مجهولة سواء لإسكات الأفواه أو تصفية الحسابات، صرنا عندما نخرج من البيت لانصدق أننا عدنا إليه مرة أخرى. صرنا مشردين منذ العام ٢٠٠٩، خرجنا من اليمن قبل أيام من الانفجار الكبير الذي حدث قبالة المطار وجئنا إلى مصر مباشرة. زوجي لايزال باليمن لأنه مسجون بسبب معارضته السياسية للنظام، ولكنني خرجت من البلد مع أولادي وزوجاتهم وأحفادي. أنا بالأساس سيدة أعمال وكان لديّ مؤسسة تجارية ولكن سوء الأوضاع باليمن من توتر وانتشار جرائم أتى على كل شيء. تعرضنا للاستهداف المستمر بسبب مساندتنا للثورة في الساحات ضد النظام باليمن، ولكننا نجونا بأعجوبة. ولكن ابن أختي الذي كان يعيش معنا وكنت أربيه بدلا من أمه التي توفيت، تم اختطافه من بيننا وظللنا نبحث عنه لأكثر من عشرة أيام، حتى وجدناه مقتولا خارج المدينة، قتلوه بعدما تم تعذيبه بشكل وحشي. ما يحدث باليمن لا يظهر على الشاشات والإعلام، الحقيقة أسوأ بكثير مما يُتلى في نشرات الأخبار".

> ما يحدث باليمن لا يظهر على الشاشات والإعلام، الحقيقة أسوأ بكثير مما يُتلى في نشرات الأخبار

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - حميدة من صنعاء

"أنا من صنعاء، المشاكل عندنا ليس لها أول ولا آخر، عندما خرجت من بلدي، كان الأمن هو من يسبب لي المشاكل. اذا كان جهاز الأمن الذي من المفترض أن يقدم الحماية هو من يُخيف الناس، من إذن سيقدم الحماية لنا؟! إلى أين نهرب إذا كان الأمن هو من يطاردنا؟! اتهموا ابني أنه كان بالمظاهرات واتهموا زوجي بأنه ينتمي للحراك واتهموا أخي في قضية تفجير مسجد. حاولوا من قبل خطف أمي من أجل الضغط علينا، تعرضنا للعديد من التهديدات وتعرضنا للكثير من محاولات الاختطاف والاعتداء. كنت أمشي بالشارع خائفة من كل شيء وخاصة من الأمن، فمن ينصفنا؟ عندما حاولت أن أقيم مشروعا تجاريا من أجل الاعتماد على نفسي وإعالة أولادي هددوني في رزقي وأوقفوا المشروع، قالوا لي أنني وأسرتي يجب أن نكون تحت الأرض وليس من المفترض أن نمارس التجارة ونكون ظاهرين، لماذا ونحن لم نرتكب أي جرم، فقط نحاول أن نبدي آرائنا. للأسف لا نعرف اليوم من معنا ومن علينا،

من يمكن أن يكيد لنا ويتصيد لنا الأخطاء، ومن يقدم لنا الحماية، الخداع أصبح منتشرا والاغتيالات تطال الجميع بسهولة مفرطة. اليمن صارت فوضى، وتشعرين أن الكل يواجه نفس المشكلات، ألا وهي الاغتيالات والفوضي والمطاردات. المعتقلون صاروا كُثر، ولا أحد يعرف أين هم ومن يعتقلهم، في البداية كان الحكومة هي التي تأخذ الناس، أما الآن فأصبح هناك عدة جهات وتصفية حسابات."

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - افتخار من اليمن

"المشكلة أن الطائفية والعنصرية أصبحت منتشرة، لابد أن نكون حوثيين ليقبلنا الحوثيون، أو نكون مع الإصلاح ليقبلنا الإصلاحيون أو نكون مع المؤتمر ليقبلنا المؤتمريون، ولكنهم لا يقبلون أن يكون الشخص مواطن عادي لا ينتمي إلا لليمن. إذا لم نكن منهم يعتبروننا بالضرورة أعدائهم، وإذا أعلنا أننا لسنا مع الحوثيين يقولون إذن أنتم بالضرورة مع الإصلاحيين. لماذا يجب أن يصنفونا مع فريق ضد آخر، نحن مع اليمن وضد العنصرية والطائفية وفقط."

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - كوثر من صنعاء

"الحوثيون اذا اكتشفوا أن شخصا ما إصلاحي يفجرون بيته، ويخطفون أولاده، وكأنهم يريدون إلغاء الجميع ليبقوا هم وحدهم. نحن خرجنا في ديسمبر/كانون أول ٢٠١٤ لعلاج زوجي لأنه مصاب بالعمود الفقري ولا يستطيع أن يمشي، وهو بحاجة لعمل علاج طبيعي بانتظام واضطر لإجراء جراحة أخرى. وبينما كان يخضع للعلاج بمصر، بدأت الحرب باليمن، فنزح الناس من منطقة سكننا هربا من الموت ولم نتمكن من العودة بكل تأكيد. كيف نعود إلى هناك ولا يوجد دراسة للأولاد ولا خدمات ولا كهرباء ولا ماء ولا غاز، وهناك أزمة اقتصادية طاحنة"

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - عهد من صنعاء

"في صنعاء تنتشر الطائفية والعنصرية بقوة، حتى في المدارس، كانوا يعلمون الأولاد الانتماءات الطائفية، إما ينتمي للحوثي أو الاصلاحي وهكذا. والآن أصبحوا يستخدمون مناهج منتمية للطوائف المختلفة في المدارس، ويشغلون أدمغة الأطفال، حتى أصبحت لا أستطيع أن أجادل ابني لأثنيه عن الطائفية. ابني عمره الآن ١٤ عاما، يتابع الحوثيين منذ أن كان طفلا في العاشرة بسبب بث أفكارهم في المدارس والآن يقول لي هم على حق. نحن نخاف أن نعود لليمن بسبب ذلك، المناهج التعليمية أصبحت تُخرب عقول الأطفال أكثر مما تفيد، ولكن أيضاً بسبب مرض زوجي لا يمكن لي العودة، فعلاجه غير متوفر باليمن في ظل غياب الخدمات الصحية اللائقة".

سيدة يمنية لاجئة بمصر في العشرينيات من عمرها - بلقيس من صنعاء

"نحن خرجنا من صنعاء في عام ٢٠١٢ بسبب الأزمة، وتوتر الأوضاع والتخريب الذي أصاب مختلف الأعمال. كنا نسكن بمكان قريب من التظاهرات فلم نستطع أن نصبر على الاشتباكات التي تحدث قرب منزلنا وانعدام الأمان. في البداية جاء زوجي إلى مصر لمدة ٦ أشهر ليتفقد الوضع، ويتقصى اذا ما كنا نستطيع أن نعيش هنا أم لا، ثم لحقنا به عندما اطمئن للوضع هنا. نحن لا نفكر الآن بالعودة لأن أهم شيء بالنسبة لنا أمن الأولاد وتعليمهم، نريد لهم أن يحظوا بمستقبل جيد وأن نعوضهم عما خسرناه نحن."

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - ثريا من صنعاء

"جئنا في شهر مارس/ آذار عام ٢٠١٥ لعلاج أمي، لأنها مصابة بورم وكانوا باليمن يقولون أنه لابد لها من جراحة ثالثة بعد فشل جراحتين سابقتين لها بنفس مكان الورم. عندما جئنا إلى مصر قالوا لنا أن العملية تشكل خطورة وأنها يجب أن تخضع للعلاج الكيماوي لمدة ٦ أشهر. ومن ثم وقعت الحرب ولم نستطع أن نعود، صرنا نتصل بأهلنا هناك للسؤال عن الأوضاع. بيتنا بصنعاء قريب من معسكر وهم كانوا يركزون الضرب على هذا المعسكر، ذات مرة قال لنا أهلنا أن الضرب أسفر عن مقتل ٣٥ شخصا بأقل من نصف ساعة، بهذا المعسكر القريب من البيت. أهلنا كانوا يسمعون أنين الجنود المصابين ولكنهم لم يتمكنوا من إسعافهم، أطفأوا الأنوار بالبيوت القريبة خوفا من ضربها هي الأخرى. ثم ذهب ابن عمي صباح اليوم التالي إلى هناك ووجد تلال من الجثث لدرجة أن رائحة الدم كانت تملأ المكان، ولم تأتي الدولة لإجلاء الجثث إلا باليوم الثالث. أحيانا كان الحوثيين يهددون الأهالي بأنهم قريبين من المعسكر وعلى وشك ضربه، فكان الأهالي يخرجون خوفا من الموت تحت ركام البيوت إذا ما قصفت في معرض قصف المعسكر، ثم يعودون بعد بضعة ساعات عندما تهدأ الأوضاع. إلى جانب ذلك، الأسعار باليمن مرتفة جدا لشح المواد الغذائية، هذا بالإضافة لعدم توافر العلاج، وانقطاع الكهرباء المستمر منذ أكثر من ٥ أشهر تقريباً."

٢- قصص اللجوء والبحث المضني عن سبل العيش الكريم: أمن - غذاء - صحة - تعليم - عمل

يستعرض هذا الجزء قصص السيدات اللواتي يشتكين من سوء الأوضاع أونقص الخدمات والدعم اللائي يحصلن عليه في بلدان اللجوء وتطلعاتهن نحو تحسين ظروف معيشتهن.

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - حكمت من حمص

"المداهمات هي التي أخرجتنا من بيوتنا، أنا أولادي صغار أكبرهم عمره ١٠ سنوات، ابنتي عمرها ٧ سنوات عندها حالة صدمة. زوجي يعمل بعمل مرهق ولكن راتبه قليل، هنا يتعرض السوريون للاستغلال بالعمل ولا ينالون المقابل المجزي لعملهم، أين يمكن أن نقدم شكوى في هذا الأمر؟ لن نجد من يسمعنا. زوجي عندما ضاق به الحال هنا في لبنان بسبب العمل ذي الراتب القليل، سافر بطريقة غير شرعية إلى ألمانيا في رحلة استغرقت ثلاثة أشهر حيث رأى الموت رأي العين، هو الآن مستقر بألمانيا الحمدالله. ثم قبلوا أن نلتحق به في ألمانيا، وسوف نجري المقابلة بالسفارة العام المقبل، هذا يعني أني سأظل سنة أخرى وحدي مع الأولاد الصغار دون أبيهم. ابني الكبير عمره ١٠ سنوات ويعمل لكي يساعد في مصاريف البيت، لا يمكنه أن يدخل مدرسة رغم أنه كان متفوقا في دراسته عندما كنا بسوريا. كنت أتحدث معه لكي يحاول أن يلتحق بالمدرسة هذا العام ولكنه أجابني ومن سيتحمل مصاريف إخوتي؟ ولكني أعلم أنه متألم كثيرا بسبب عدم قدرتنا على إلحاقه بالدراسة. وابنتي لا تتوقف عن البكاء وأنا لا أستطيع أن أفي بكل احتياجات الأولاد. المفوضية تقدم بعض المساعدات، ندفع بها إيجار البيت بحوالي ٢٠٠ دولار وبقية المصروفات يتكفل بها ابني الذي يعمل في سن صغير للغاية."

سيدة سورية في الثلاثينات من عمرها لاجئة لبنان - حياة من إدلب

"سكن: المخيم هنا حاله مؤسف خاصة بالشتاء عندما تبدأ العواصف، كل عاصفة أقوى من الأخرى، هذه الخيام لا يمكنها مقاومة العواصف والثلوج، حاولنا التدفئة بالمازوت ولكن عندما نفد حاولنا مواصلة التدفئة بحرق الأخشاب، ولكن كل شيء ثمنه مرتفع. ذات يوم اشتعل حريق كبير بالمخيم، ولذلك لا أستطيع أن أترك بناتي بمفردهن داخل الخيمة، يجب أن أبقى معهما باستمرار.

غذاء: كارت الغذاء من الأمم المتحدة لا يزال ساريا ولكن كانوا يرسلون لنا صهريج مياه حلوة لكي نملأ الخزانات ونشرب، لكنهم الآن توقفوا عن إرسال صهريج المياة، ومياه البئر مُرة ومالحة غير صالحة للشرب، أحيانا نلجأ إلى جيراننا اللبنانيين لكي نملأ بعض المياة، أحيانا يتعاونون وفي أحيان أخرى يتبرمون.

صحة قريبتي ولدت من قبل بشكل طبيعي ولكن في حملها الثاني كان الجنين بوضع غير ملائم للولادة الطبيعية، ولم تتمكن من تحمل تكاليف الولادة القيصرية، ولكنهم ولدوها طبيعي رغم كلي شيء، الأم أصابها نزيف والطفلة الرضيعة توفيت. ولذلك أفكر لو قال لي الطبيب ولادتك ستكون قيصرية لابد أن ألد قيصري لا أريد أن أخاطر مهما كانت التكاليف... أحيانا يأتي باص به أدوية من الأمم المتحدة أقدم لهم وصفة الطبيب لكي يصرفوا لنا الدواء، ولكن يعاملوننا بشكل سيء لا أفهم لماذا؟ أليس هذا حقنا؟

> أنا حاليًا حامل. أرجو أن تكون ولادتي ضمن البرنامج الطبي بالأمم المتحدة ولكنهم لا يتحملون إلا الولادة الطبيعية فقط، أرجو أن تكون ولادتي طبيعية

المستقبل: أكثر ما أتمناه أن أستقيظ ذات صباح وأفتح نشرة الأخبار لأجد خبر وقف الحرب بسوريا والسماح للاجئين بالعودة، لم نعد نتمنى سقوط النظام بقدر ما نتمنى عودة بلدنا كذي قبل ووقف الحرب... خيمتي بسيطة كما ترين لكن التلفاز هام للغاية، لكي نسمع الأخبار ونعلم متى سنعود... دائما أفتح نشرة الأخبار وأنتظر هذا الخبر".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينات من عمرها - أمل من حلب

أمن وإقامة: "مشاكلنا تتمثل هنا إلى حد كبير في لم الشمل، فبعض السيدات أولادهن أو أزواجهن ما زالوا بسوريا ويواجهون مصاعب في دخول مصر بسبب صعوبة الحصول على تأشيرة. يوجد أيضا طالبات وطلاب بالجامعة ذهبوا لزيارة عائلاتهم في تركيا ولكنهم لم يستطعوا العودة إلى مصر مرة أخرى و لم يستطعوا العودة لجامعاتهم... السوريون منذ مجيئهم وهم يعملون في المجالات المتاحة ليحركوا أيضاً الاقتصاد ويساهمون فيه إيجابيا... الإقامات في مصر تكون سياحية تُعطى لمدة ٣ أشهر أو ٦ أشهر. والإقامة تستوجب حوالي شهرين أو ثلاثة لاستخراجها، فتنتهي الإقامة وهم لا يزالون يستخرجون الإقامة الجديدة. وفي كل مرة يحتاج الشخص إلى عقد البيت وتصديق عليه من الشهر العقاري، فكل هذه الأشياء تشكل مشكلة بالنسبة لنا وتعقد الإجراءات. بالنسبة للعائلات التي لديها أولاد بالمدرسة يستطيع أفرادها الحصول على إقامات دراسية تمتد لعام كامل. هذه الإقامات تحتاج إلى شروط كثيرة لاستخراجها ولكنها توفر الراحة للأسرة بأسرها... المعاملة في بعض أقسام الشرطة أفضل من غيرها، وقدمت الجالية السورية وثيقة لوزارة الداخلية لشرح الإهانات التي يتعرض لها السوريون ولبت الوزارة المطالب إلى حدٍ ما. توجد أعداد كبيرة من السوريين تقدر بالآلاف تم منحهم إقامات مزوّرة، وعندما اكتشفت السلطات أن الإقامة مزوّرة، تم ايداع الشخص صاحب الجواز بالسجن ومصادرة جواز سفره. لإنقاذ أنفسهم، يقوم بعض المضارين من هذا الأمر باستخراج جواز سفر جديد من السفارة بحجة أن جواز سفرهم القديم فُقِد. والجواز الجديد يُكلف ٤٦٠ دولار وتمديد الجواز القديم يُكلف ٢٠٠ دولار. وبعض الحالات تم ترحيلهم، وتم تخييرهم ما بين سوريا أو تركيا... فيما يخص الزواج المبكر بسوريا، قانوناً، يُسمح للقاضي بعقد قران الفتاة بسن الـ ١٤ بوجود ولي الأمر، ولكن هنا لا تتزوج البنت قبل البكالوريا، وإجمالاً، كل عائلة لها عاداتها. بسوريا بشكل عام إذا أصبحت البنت ٢٢ عام ولم تتزوج بعد، يُعتبر قد فاتها قطار الزواج. وبالمجمل ايضاً تزويج البنات بسن الـ١٤ يكون أكثر في المناطق الريفية وليس المدينة حيث تحتم عليها فرص التعليم تأجيل الزواج.

تعليم: أغلب الطلاب السوريين يرتادون الجامعات الحكومية، الزقازيق والشرقية والإسماعيلية وعين شمس وجامعة القاهرة وجامعة حلوان. كل هذه الجامعات تستقبل السوريين بنفس مصاريف المصريين، ما عدا في جامعة القاهرة تتعقد الأمور بعض الشيء، غالباً لأن عليها ضغط وزحام من المصريين بالأساس. نظام الجامعات هنا إداري، بمعني أن كل رئيس جامعة يضع اللوائح لجامعته، مع الاحتفاظ باللوائح العامة. ولكن بالمجمل يُعامَل الطالب السوري مثل المصري تماماً. ولكنهم الآن مُنعوا من المعاملة كالمصريين في الدراسات العليا بل يجب عليهم دفع المصروفات بالجنيه الاسترليني، أما الدراسة في مرحلة الليسانس أو البكالوريوس فتتم معاملتهم كالمصريين. والمشكلة أن من كان قد التحق بالدراسات العليا عندما كان قرار معاملة السوريين كالمصريين ساريا، لا يستطيعون مواصلة الدراسات العليا بعد القرار الجديد وبدء معاملتهم كالوافدين الأجانب بمصروفات باهظة، وعندما يتوجهون لسحب ملفاتهم يقال لهم ادفعوا المصروفات بالسعر الجديد أولاً لكي تتحصلوا على ملفاتكم. من أين لهم أن يدفعوا آلاف الجنيهات الاسترليني ليسحبوا ملفاتهم؟! وهذا الملف مهم لأن به أصول شهاداتهم السابقة التي جلبوها معهم من سوريا ولا يمكن لهم أن يصدروا غيرها، هذا التعقيد غير مبرر... لكن الطلبة السوريين بالثانوي بمصر من المتفوقين، ففي عام ٢٠١٥، حصل ٦٦ طالبا سوريا على ما يفوق من ٩٥٪ بالثانوية العامة.

صحة: نعاني من ندرة الأجهزة الطبية بالمشافي، السونار يكون أحيانا معطلا أو يخصصوه لعدد معين من السيدات في اليوم. ويوجد الكثير من الأطباء المصريين الذين يقدمون مساعدات عن طريق تخفيض سعر الكشف. المفوضية لا تتحمل نسبة من تكاليف العلاج إلا عند ذهاب المريض إلى مستشفي بعينها حددتها المفوضية ثم يتم تحويله إلى مستشفى آخر اذا لم يتوفر العلاج عند هذه المستشفى، فالمفوضية هي التي تشترط المستشفى. ولكن إذا كنا نعيش بعيدا عن هذه المستشفى فذلك يُشكل مشكلة، فأحيانا الطريق الطويل يصيب المريض بالمزيد من الإرهاق، كما أن تكلفة العلاج التي تتحملها المفوضية قد تتطابق ثمن المواصلات للوصول إلى المستشفي الذي يشترطونه أو ربما يفوقه. يوجد مستشفى آخر يتعاون مع المفوضية يتابع المرأة الحامل، ففي بداية الحمل تذهب إليه المرأة لفتح ملف للمتابعة، حيث تحصل كل شهر على سلة غذائية مع كل متابعة شهرية للحمل، وحين تحين الولادة تحصل على خصم ٣٠٠ جنيها للولادة الطبيعية من أصل ١٢٠٠ جنيها، وخصم ٦٠٠ جنيها للقيصرية من أصل ٣٠٠٠ آلاف جنيها، وهو جزء صغير من التكلفة. وتُفضل السيدات التعامل مع مشفى قريب من سكنهن ثم تسترد جزء من تكاليف الولادة فيما بعد من المشفى الذي يتعاون مع المفوضية عندما تأتي بالأوراق المطلوبة مثل بيان الولادة."

سيدة سورية بلبنان في الأربعينيات من عمرها - لطيفة من دير الزور

غذاء: " زوجي يعمل بمطعم مقابل ٧٠٠ دولار بالشهر، نؤمن منهم ٤٠٠ دولار للإيجار والبقية للغذاء. بالمفوضية ساعدونا لفترة وأعطونا بعض المال، لكن طلبوا من زوجي التوقف عن العمل لكي تستمر المساعدات ولكننا لا يمكن أن نعيش دون عمل زوجي فالمشكلة أن المساعدة من المفوضية لا تكفي دون راتب زوجي... والله نحن نعيش بالكاد على راتب زوجي وبعض مساعدات من المفوضية ولكنها لا تكفي... البطاقة الغذائية كانت كافية لنا، يمكن أن نقع في ضيق آخر الشهر بحيث نحتاج إلى كيلو أرز إضافي أو ما شابه لكن في الحقيقة كانت كافية، لا أعلم لماذا تم قطعها ولا أعلم ماذا نفعل فيما بعد دونها؟ بدلا من قطعها كان الأفضل أن يُميزوا من يحتاجها بحق ومن لا يحتاجها... عندما كنا نذهب لنصرف البطاقة الغذائية كنا نشتري الأساسيات فقط، لكن البعض الآخر كان يشتري كماليات وأشياء للرفاهية... لماذا لا يُميزون المحتاج عن غير المحتاج ثم يبقون البطاقات الغذائية للمحتاجين فقط.

صحة: تعرضت لصدمة كهربائية وأنا أقوم بنشر الملابس المبللة من الشباك، فالمبنى الذي نسكن فيه غير مكتمل البناء والكهرباء أدُخلت إليها بشكل عشوائي ولهذا مستني الكهرباء. ذهبت إلى مشفى حكومي هنا بلبنان لم يعالجني كما يجب... توجهت للمفوضية قالوا لي أنهم لا يعالجون إلا حالات الموت أو الطوارئ أو التوليد، قلت له أنا أم لسبعة أطفال وتعرضت لصدمة كهربائية ألا يعتبر ذلك طارئا قالوا لا... المشفى بلبنان قد يكون مسجلا ضمن المفوضية ومتعاقد معهم ولكن عندما نذهب إليه يقولون لنا لا نستقبل سوريين وينكرون تعاقدهم مع المفوضية.

> بالمفوضية ساعدونا لفترة وأعطونا بعض المال، لكن طلبوا من زوجي التوقف عن العمل لكي تستمر المساعدات ولكننا لا يمكن أن نعيش دون عمل زوجي، المساعدة من المفوضية لا تكفي.. والله نحن نعيش بالكاد على راتب زوجي

عمل: لي أقارب كثيرون كانوا يعملون بالأصل معلمين بسوريا ويريدون أن يعلموا أبنائنا هنا ولكن هذا الأمر غير متاح والسلطات اللبنانية لا تقبل وأيضا مؤسسات الأمم المتحدة لا تستعين بهم.

تعليم: درت على مدارس كثيرة ليقبلوا أولادي هذا العام ولكن ما قبلوهم، السنة الماضية قبل أن ينتهى العام الدراسي بشهر أو أقل قبلوا الأولاد في مدرسة عدة أيام ثم انتهت الدراسة... والله أولادي اصابتهم عقدة نفسية، فرحوا بالذهاب للمدرسة ثم سلبوهم هذه الفرحة عندما أرسلوهم للبيت مرة أخرى وحرموهم من الدراسة"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الخمسينيات من عمرها - هناء من حمص

إقامة: "أنا جئت إلى لبنان مع ابني منذ عامين، وزوجي وابنتي لايزالان عالقين بريف حمص لم يتمكنا من الخروج، منذ مجيئي إلى لبنان سجلت بالمفوضية ولكن لا يترتب على تسجيلي هذا أي فوائد... والكفيل يريد هو الآخر نقودا لكي يقبل أن يكفلنا لدى الدولة... ابني إقامته انتهت منذ ٧ أشهر ولا يملك المال لكي يجددها وخائف أن يتم القبض عليه إذا خرج للعمل، لأنه لو تم اعتقاله قد يواجه السجن ثم الترحيل إلى سوريا.

> أنا عندي خبرة ١٥ سنة بالتدريس بسوريا، ولكن هنا لا يعترفون بهذه الخبرة ولا يسمحون لي بالعمل في مجالي... نحن لا نريد مساعدات، فقط نريد أن يسمحوا لنا بالعمل بخبراتنا

عمل: أنا عندي خبرة ١٥ سنة بالتدريس بسوريا، ولكن هنا لا يعترفون بهذه الخبرة ولا يسمحون لي بالعمل في مجالي... نحن لا نريد مساعدات، فقط نريد أن يسمحوا لنا بالعمل بخبراتنا، أنا تخرجت من الجامعة بالثمانينيات قسم آداب عربي... ابني طبيب مخبري بسوريا يعمل الآن في متجر يبيع زيت زيتون وزعتر ويعمل ١٢ ساعة يوميا ومع ذلك راتبه زهيد جدا واضطر للقبول بهذا العمل لأنه لا بديل له... لا نريد منهم أن يرسلوا مساعدات لا نعلم عنها شيئا ولا نعرف أين تذهب.. فقط نريد أن يوفروا لنا عمل سواء مشاريع تشغل الشباب أو يسمحون لأصحاب المهن بمزاولتها... ولا نريد أن نضر أحد أو أن نعيش عالة على أحد بل نريد أن نفيد البلد الذي نعيش فيه هنا أيضا... أنا عملت من قبل بكل شيء يتطلب مهارات يدوية مثل الكروشيه والتطريز ورسم على الزجاج، كان لدى محل بحمص لبيع هذه الأشياء إلى جانب عملي كمعلمة... لكني هنا أشعر بالعجز ولا أستطيع أن أفعل شيئا لي ولأسرتي... لو سمحوا لي هنا بالعمل ووفوا لي مواد أولية ومكان لأعرض فيه منتجاتي لن أكون بحاجة لأية مساعدة.

صحة: المشافي الحكومية لا تستقبل عادة السوريين يقولون لنا لا يوجد أماكن أو يقولون لسنا موقعين مع المفوضية وقد يكونون موقعين بالفعل ولكن يتهربون من تقديم الخدمة الطبية لنا."

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينات من عمرها - زينب من ريف الشام

أمن وسكن: "جئت إلى لبنان منذ عام ونصف أنا وزوجي وأولادي، ضاق عيشنا بريف الشام وزوجي فقد عمله ولم يجد من يوظفه لأن أصحاب العمل يخشون توظيفه لكونه من ساكني ريف الشام، رغم أننا بالأساس من اللاذقية وأوراقنا مسجلة باللاذقية ولكن لم يعد يجد عملا يكفي حاجاتنا. عندما جئنا إلى لبنان سجلنا فورا بالمفوضية، كانوا يعطوننا مساعدات تصل إلى ٢٧٥ ألف ليرة لبناني، لكننا الآن نأخذ منهم فقط ٩٠ ألف ليرة رغم أننا ٧ أشخاص بالبيت، أنا وزوجي وخمس أطفال أكبرهم ابنتي تبلغ ١١عاما وأصغرهم رضيع بالكاد أجد له بعض الحليب... نسكن بغرفة صغيرة بحوالي ٣٠٠ دولار بالإيجار، قبلها كنا نسكن بحوالي ٣٥٠ دولار ولكن انتقلنا لنوفر فارق القيمة بين السكنين. لم يعد لدينا بيت حتى بسوريا، لأننا أضطررنا أن نبيع بيتنا قبل

أن نغادر لكي ننفق ثمنه على علاج إبني المريض، يعاني من كهرباء زائدة بالمخ، ولكن حتى الناس التي لم تبع بيوتها لم يعد لها بيوت، كل البيوت تهدمت من الحرب."

> أحيانا أبيع ورد أو علكة في إشارة المرور ... وأحيان أخرى أجلس على قارعة الطريق أطلب مساعدة من المارة ... اثنين من أطفالي يشربون الحليب وخاصة الرضيع لأن ثديي جف ليس به نقطة حليب واحدة، ولدى طفل آخر يحتاج إلى دواء باستمرار إلى جانب الحفاضات للرضيع الصغير، ولكن الله يدبرها والناس يساعدوننا أيضا

غذاء : "ونتحصل على حوالي ٩٠ ألف من الأمم (مفوضية اللاجئين) وزوجي يعمل على عربة خضروات يحصل على حوالي ٢٥ الف باليوم أو أقل قليلا، قد لا نتمكن أحيانا من دفع الإيجار، ولذلك ألجأ أحيانا إلى طلب المعونة من المارة بالشارع، أحيانا أطلب حليب لطفلي أو أي وجبة تكفي أطفالي. بسوريا كنت أخدم بالبيوت أو أعمل بالنظافة ولكن هنا لا يقبلون بنا للعمل، وإذا قبلوا يكون العمل صعبا للغاية والراتب قليل للغاية، قد يدفعون ١٥ ألف ليرة في يوم عمل طويل بالتنظيف والخدمة بالبيوت... أحيانا أبيع ورد أو علكة في إشارة المرور... وأحيان أخرى أجلس على قارعة الطريق أطلب مساعدة من المارة... صاحب المتجر القريب قد يصرفني ويطلب مني أن أجلس في مكان بعيد عن متجره فأنصرف لفترة وجيزة ثم أعود مرة أخرى... أحيانا أتساءل كيف لنا أن نؤمن المال اللازم لدفع الإيجار، لا أدري كيف أدبرها، لأن اثنين من أطفالي يشربون الحليب وخاصة الرضيع لأن ثديي جف ليس به نقطة حليب واحدة ولدى طفل آخر يحتاج إلى دواء باستمرار إلى جانب الحفاضات للرضيع الصغير، ولكن الله يدبرها والناس يساعدوننا أيضا".

صحة: هنا كل شيء يحتاج إلى مال، قد نتمكن من الوصول للمستوصف والكشف عند طبيب بسعر زهيد، لكن للأسف الدواء سيكون ثمنه مرتفع، ولو أردنا أن نعتمد على الأمم (مفوضية اللاجئين) فقد يتحملون جزء من تكلفة الدواء فقط، ويجب علينا أن نتحمل الجزء الآخر... ابنتي بها عيب منذ ولادتها بفخذها، أحدهما أطول من الآخر وكلما كبرت بالعمر كلما زادت المشكلة ولا نستطيع أن نجري لها الجراحة اللازمة، وابني مشكلته كهرباء زائدة بالمخ منذ ولادته، لا نتمكن من شراء الدواء له هنا، أحيانا قد نرسل لشراء الدواء له من سوريا لأن العلاج هناك أقل ثمنا، ولكن في أحيان كثيرة لا نتمكن من توفير الدواء له".

> ابنتي بها عيب منذ ولادتها بفخذها.. ولا نستطيع أن نجري لها الجراحة اللازمة، وابني مشكلته كهرباء زائدة بالمخ منذ ولادته، لا نتمكن من شراء الدواء له

تعليم: "سجلنا الأطفال بالمدارس بالمجان، ولكن بعد أن سجلناهم أبلغونا أن العدد أكتمل ولم يعد من الممكن قبولهم لأن الأماكن المخصصة للسوريين بالمدرسة اكتملت... قالوا لنا سجلوهم إذن بالمدارس الخاصة ولكن لم نتمكن من دفع المصاريف كل طفل من الأطفال الثلاثة الكبار قد يحتاج إلى مليون ليرة، كيف سندبر هذا المبلغ؟ مستحيل... ابنتي الكبيرة كانت بالصف الثالث بسوريا، هي اليوم بدون مدرسة منذ عامين تقريبا وما لم يسمحوا لنا بتسجيلها ضمن المدارس المجانية لن تتمكن من العودة للمدرسة مطلقا".

مستقبل: "أهم شيء بالدنيا أن أولادي سالمين، وأننا خرجنا من البلد قبل الدمار وقبل أن يتأذى أحد منا، لكن كل يوم هنا يكون أصعب من اليوم السابق، والديون تتراكم علينا خاصة الدين لصاحب البيت أو لدفع إيجار البيت، أصعب شئ هو الإيجار المرتفع، لأنهم قد يطرودننا من البيت إذا تأخرنا في الدفع، ولكن تدبير أكل وشرب الأولاد نتمكن من توفيره".

فتاة سورية لاجئة بلبنان في الثامنة عشرة من عمرها - آيات من حلب

أمن وسكن: "خروجنا من سوريا ووجودنا هنا بلبنان وعدم وجود عمل مستقر لأبي وزيادة المصاريف مقارنةً بالمال المتوفر معه، جعله عصبي المزاج للغاية، البيت مليء بالتوتر والشجار، بين أبي وأمي وبيننا وبين أمي وبيني وبين إخواتي، أعصاب الكل متوترة ولا يمكن أن نبقى بلا شجار إلا أوقات قليلة، لم يكن الوضع كذلك عندما كنا بحلب... مشكلاتنا في لبنان كثيرة لكن أهمها المعاملة السيئة والإيجارات المرتفعة في مساحة صغيرة جدا، غرفة واحدة أو غرفتين على الأكثر، كنا ببلدنا نسكن في سكن كبير ٤ أو ٥ غرف ونحن عائلة كبيرة بالأساس، ثم انتقلنا هنا لنعيش في سكن صغير للغاية وغير مجهز. المياه تنقطع باستمرار رغم أننا ندفع اشتراك المياه بانتظام وندفع إيجار السكن أيضا، في مرة تم قطع المياه عنا لمدة ١٠ أيام متصلة، لم نفهم لماذا؟ نحن لم نكن معتادين على ذلك لأننا كنا نسكن في منطقة جيدة بها خدمات مياه وكهرباء بشكل متواصل... رغم أننا عندما كنا ببلدنا كنا نعيش بمستوى جيد جدا وكافة الخدمات متوفرة لنا بأسعار قليلة، بينما هنا يوجد نقص بالخدمات وبأسعار مرتفعة. بعض الجيران يتعاملون معنا بشكل جيد والبعض لا بدون مبرر... أكثر ما أحببته هنا في الأنشطة التي تقدمها المنظمات هو أن البنات السوريات يجتمعن مع بعضهن باستمرار في دروس تعليم المهارات، نتقابل بانتظام ونكون صداقات ونتحدث عما يزعجنا ونجد فرصة للترويح عن أنفسنا والاستماع لبعضنا البعض، هذه الدروس والدورات خلقت لنا مساحة لنجد أنفسنا مرة أخرى ونبنى علاقات بأقراننا، بالتالي شعرنا بقيمتنا وشعرنا بقوتنا".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - رؤى من حمص

أمن وسكن: "المشكلة أننا كنا بيبرود ولكن عندما اشتدت الاشتباكات اضطررنا للدخول إلى لبنان بشكل غير نظامي عبر عرسال، رغم أنه معنا جوازات سفر، ولكن دخلنا فقط بدفتر العائلة، ولم نتمكن من تسجيل الإقامة بشكل نظامي، لأن دخولنا إلى لبنان لم يكن نظاميا، ولكن لم يكن لدينا بديل آخر لأننا كنا محاصرين تماما بالاشتباكات من كل جانب. لم نكن قادرين على النزوح داخل سوريا مثلا ثم الانتقال إلى لبنان عبر المعبر النظامي، السبيل الوحيد لنجاتنا كان الدخول بشكل غير نظامي إلى لبنان. ثم ذهبت لتسجيل الإقامة وعمل تسوية لجعل وضعي في لبنان نظاميا، ولكن زوجي لم يفعل ذلك لأن الخطر عليه أكبر، قد يحتجزونه ويقومون بترحيله أو اعتقاله. ولذا وضعه بالإقامة غير قانوني وبالتالي لا يستطيع العمل، لأنه قد يتم توقيفه على الحواجز عندما يذهب للعمل. ولذا أقوم أنا بالعمل لإعالة الأسرة، قد يعمل زوجي ببعض الأعمال التي لا تتطلب منه الانتقال بعيدا عن المخيم هنا ولكن هذه الأعمال ليست مستقرة، ولابد لي من العمل باستمرار. أنا بالأساس أريد أن أعمل كي أوفر مصروف دائم لأسرتي، لأني لا أضمن الظروف، قد يغيب زوجي لأي سبب، قد ينقطع رزقه أو قد يتعرض لأي حادث أو يتم اعتقاله أو توقيفه ولا أريد لأولادي أن يشعروا بالاحتياج، أريد أن أكفي حاجتي بعملي وتوفير الرزق

> أريد أن أعمل كي أوفر مصروف دائم لأسرتي، قد يغيب زوجي لأي سبب.. قد يتعرض لأي حادث أو يتم توقيفه ولا أريد لأولادي أن يشعروا بالاحتياج، أريد أن أكفي حاجتي بعملي وتوفير الرزق لهم. صحيح نحن مسجلون مع المفوضية نتلقى بعض المساعدات ولكنها لا تكفي وتستمر في الانخفاض ولذا أريد الاعتماد على نفسي وعملي فقط

لهم. صحيح نحن مسجلون مع المفوضية نتلقى بعض المساعدات ولكنها لا تكفي وتستمر في الانخفاض ولذا أريد الاعتماد على نفسي وعملي فقط. أريد أن يتم تسوية وضعنا بخصوص الإقامة لأن وضعنا هنا غير قانوني، الرجال لا يعملون كي لا يتم توقيفهم بسبب الإقامة، والنساء تعمل بدلا منهم، وأحيانا الأطفال الصغار يعملون ويتخلون عن الدراسة. ولكن إذا تم تسوية وضع الإقامة سيعمل الرجال وتهتم النساء بأسرهن ويعود الأطفال للدراسة وينصلح الوضع... ابني ليس مرتاحا هنا وغاضب باستمرار عمره ١٣ عاما ولا يعجبه أن أقول له لابد أن تساعدني في جلب الماء النظيف من أجل الطبخ والغسل والنظافة، يريد أن يسافر ولا يريد الاستمرار بالعيش هنا... الخيمة لا تعجبه ويقول لي هذه ليست طريقة سليمة للحياة، يريد أن يذهب إلى أي بلد آخر... نساء كثيرات هنا يتعرضن للتحرش من السائقين، يقول لها تعال معي وسأعطيك ما تطلبين دون أن تضطرين للعمل والكد... النساء تجد مضايقات كثيرة عندما تخرج للعمل ولكن ومع ذلك يخرجن لإعالة أسرهن، لا يوجد خيار آخر لهن".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينات من عمرها - وئام من حمص

أمن وسكن: "المخيم جيد ومنظم ولكن البرد ذابحنا، ولا يوجد مازوت متوفر، لابد من توفير بعض المازوت وإلا نضطر إلى البقاء تحت البطاطين باستمرار... لا أستطيع العمل لدى عشرة أبناء، لابد من متابعتهم باستمرار، لا وقت للخروج والعمل".

سيدة سورية لاجئة لبنان في الأربعين من عمرها - يمنى من حمص

"أمن وسكن: مشكلة حقيقية تواجهنا هنا وهي أن الرجال لا يستطيعون الخروج للعمل لأنهم قد يكونوا ملاحقين بسبب عدم وجود أوراق إقامة نظامية، ابني عمره ١٤ عاما، لا أسمح له بالعمل لأني أخاف عليه كثيرا. فقدت اثنين من أبنائي ولا أريد أن أفقده هو الآخر، ولا أجد من يكفله لأجدد له الإقامة بشكل نظامي. وعندما أحاول أن أخرج للعمل، أحيانا لا يقبلون أن يُشغلوا النساء إلا من يقل عمرها عن الثلاثين، يقولون أكثر من ثلاثين لا تستطيع العمل، ولكني قادرة على العمل وأريد أن أعمل كي أكفل نفسي وابني. ثاني مشكلة هي استحالة العودة إلى سوريا لكي نرى أقربائنا، وعدم قدرتهم على المجيء الينا، صرنا مبعثرين في الأرض لا نستطيع التلاقي. لدى ابنة بسوريا متزوجة هناك ولم أرها منذ ثلاث سنوات، إذا ذهبت إلى سوريا يغلقون ملفي هنا بالمفوضية، لا يمكن أن أخاطر بفقدان المساعدات، فكيف أعيش دون دخل وأنا لا أجد عمل؟! اعلم أن هذه المشكلة شائعة بين الكثير من العائلات. أعرف سيدة عادت إلى سوريا لتلقي العلاج لعدم توفر العلاج هنا أو بسبب ارتفاع ثمنه، وعندما عادت فوجئت أنه تم شطب اسمها من بطاقات المساعدات بسبب عودتها إلى سوريا. لماذا يحرمونها من الغذاء بسبب محاولتها لتلقي علاج لائق؟! هل وفروا لها العلاج هنا كي لا تضطر إلى العودة إلى سوريا؟ لا، إذن هل سمحوا لها بالعودة إلى لبنان دون مشكلات؟! لا، ماذا يريدون منها إذن؟! نحن نعتب على من بيدهم القرار ليجعلوا حياتنا أسهل وأكثر أمنا ولكنهم لا يفعلون."

سيدة سورية فى الثلاثينيات من عمرها ولاجئة بالعراق - ياسمين من كوبانى

سكن: "البطالة هي أكبر مشكلة عندنا بالمخيم ويعانى منها الرجال قبل النساء، ورغم أن الرجال هم المعيلين للأسرة، فأكثرهم الآن بدون عمل. وهذا شئ لا يعانى منه السوريون فقط، فيوجد هنا أيضا نازحين من العراق، من الموصل و من بغداد والكثير من المناطق الأخرى. وأى واحد يستطيع

أن يستأجر بيتا أو حتى غرفة يستطيع أن يوفرها لأولاده أكيد لن يسكن بمخيم. يعنى من غير اللائق إنسانيا أن يسكن شخص بخيمة، فاذا لم يكن الإنسان مضطرا حقا لن يسكن بخيمة. فالخيمة بالنسبة لنا الآن هى المطبخ والحمام وغرفة النوم وغرفة الاستقبال، يعنى هى كل شيء للعائلة. أنا عندي خمس أطفال، كلنا في غرفة واحدة، هذا غير المطر ومتاعبه، وانقطاع الكهرباء الدائم منذ الصباح وحتى الساعة الثالثة عصرا. الحقيقة نحن نسمع الكثير عن مساعدات المنظمات ولكننا لا نرى نتيجة، كلها وعود ولكن على أرض الواقع لا نرى تنفيذ لهذه الوعود".

> من غير اللائق إنسانيا أن يسكن شخص بخيمة، فاذا لم يكن الإنسان مضطرا حقا لن يسكن بخيمة. الخيمة بالنسبة لنا الآن هى المطبخ والحمام وغرفة النوم وغرفة الاستقبال .. أنا عندي خمس أطفال، كلنا في غرفة واحدة، هذا غير المطر ومتاعبه، وانقطاع الكهرباء الدائم منذ الصباح وحتى الساعة الثالثة عصرا

صحة: "يوجد مستوصف بالمخيم ولكنه بدائي للغاية، أما المشفى فهو بعيد بمركز المدينة أى يبعد حوالى ساعة بالسيارة. اذا لا سمح الله أى أحد هنا بالمخيم أصيب بجلطة أو أى شيء ليلا قد يفارق الحياة قبل أن يصل إلى المستوصف. لا يوجد هنا دكتور مناوب والأدوية التى تأتينا كلها عبارة عن مسكنات، فاذا مثلا ضرسك يؤلمك يعطونك البروفين أو باراسيتامول ويرسلوك إلى البيت. و لكن العلاج الحقيقى غيرموجود، يتم التعامل بالمسكنات ذاتها فقط رغم اختلاف الأمراض. وبالنسبة للسيدات، كان يوجد عندنا جهاز "الايكو/السونار" بالمستوصف ولكنه الآن لم يعد موجودا، وهو ضرورى للحوامل، نحن هنا ٧٠٠٠ شخص بالمخيم ونسبة كبيرة منهم نساء وحوامل وأبسط شيء أن يعيدوا لهم الكشف بالايكو حتى يطمئنوا على الحالة كل شهر وليروا كيفية تطور الوضع. وأنا اعرف سيدات تعرضن لحالات اجهاض أو أن تكون أجنتهن مشوهة. منذ بضعة أيام فقط، وضعت سيدة هنا طفلا مشوها، اعتقد أن ذلك بسبب غياب الايكو وعدم متابعة الأم خلال فترة الحمل. نحن مللنا من طلب المساعدات ولكن لا يوجد خيار آخر، نحن بالأساس شعب نشيط ومثقف وإذا توفرت لنا ظروف العمل سنعمل بجد ونكف عن طلب المساعدة، لكن المشكلة أنه هناك حالات تحتاج للمساعدة فعلا، كالأطفال الأيتام القصر الذين لا عائل لهم أو الأب الكبير بالسن الذي لا يستطيع العمل. بهذه الحالة تكون الظروف صعبة وبحاجة إلى مساعدات. نحن عندنا ايمان برب العالمين وهذا يعطينا أمل وثقة بأن بلدنا إن شاء الله سيعود كما كان وأفضل. ولكن قبل المساعدات نحن نحتاج إلى حل سياسى لبلدنا لنحل هذه الأزمة ونرجع على بيوتنا."

> يوجد مستوصف بالمخيم ولكنه بدائي للغاية، أما المشفى فهو بعيد بمركز المدينة أى يبعد حوالى ساعة بالسيارة. اذا لا سمح الله أى أحد هنا بالمخيم أصيب بجلطة أو أى شيء ليلا قد يفارق الحياة قبل أن يصل إلى المستوصف. لا يوجد هنا دكتور مناوب والأدوية التى تأتينا كلها عبارة عن مسكنات

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - يمنى من دمشق

"أنا أعيش في مصر منذ ثلاث سنوات، يوجد بمصر أمان ولكننا دائماً ينتابنا هاجس عدم كفاية المال، نحتاج دائما أن نعمل بشكل إضافي لكي ندفع إيجار البيت ومصاريف المدارس. الأحوال لا بأس بها نسبياً ولكن عندما نذهب إلى موظف ما لاستخراج أوراق، أول كلمة يقولها لنا 'لماذا أنتم هنا؟ زادت أعداد السكان بسببكم، هل ينقصنا أعباء جديدة؟'... أنا والدتي فوق سن الستين

وأختي عمرها ٢٠ سنة بأول سنة بالجامعة بدمشق ووالدي استشهد منذ عام ونصف، وأريدهم أن يأتوا إلى مصر لأنهم ليس لهم مُعيل، لم يبق لهم أحد هناك."

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - كوثر من حمص

"في البداية عندما وصلنا إلى مصر كانت المعاملة مختلفة عن الآن. كانت أفضل كثيرا ولكن بعد فترة تغيرت هذه المعاملة، وظهر ذلك جلياً في الأمور التي تتعلق باستخراج الأوراق سواء أوراق الإقامة أو التسجيل بالمدارس".

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - بدور من حلب

"في أول سنة عندما أتينا إلى مصر، كان استخراج الإقامة يستغرق أسبوعا واحدا. والآن الإقامة أصبحت تستغرق شهرا وربما أكثر. ولكي أسجل ابني بالمدرسة أحتاج إلى أن أنتظر الموافقة الأمنية له، لماذا تتطلب الموافقة الأمنية لطفل صغير يريد الالتحاق بالمدرسة شهراً؟!"

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها- فتون من حلب

"أنا في أمس الحاجة إلى أن أحضر أمي وأبي إلى هنا، خصوصاً أنه ليس لي أي أحد هنا، لا أقارب ولا أحد. هم بحلب وصار الوضع هناك شديد الخطورة. والنقود التي كنت أرسلها لهم ليعيشوا بها تحت القصف من الأفضل أن أوفرها ليأتوا ويعيشوا معي هنا. ولكن للأسف التأشيرات إلى مصر صارت صعبة، وصلت إلى حد ٣٠٠٠ دولار عن كل شخص".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - تيسير من حمص

"ابنتي الآن بحمص، زوجها متوفي وعندها طفلين صغار، أنا بأمس الحاجة ان تلحق بي إلى مصر. مر على زوجها ٤ سنوات بالمعتقل ثم تم اخطارنا أنه مات تحت التعذيب."

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - بدور من حلب

"اعرف شخصا ترك سوريا ليأتي إلى مصر ليبدأ بتأمين مكان معيشة لعائلته. وبعدما جاء إلى مصر، أغلقوا الحدود ولم تستطع عائلته أن تخرج. فأصبح يعمل هنا ويرسل بالنقود إليهم حتي قالوا له لم نعد نريد النقود، فقط تعالّ إلينا لا نريد أن نبقى بمفردنا."

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينات من عمرها - أمل من حلب

"ابنتي مريضة أورام، وهي أرملة ولديها بنت، رفعنا ملفها وضموه لملفي، لأني كان لديّ مشكلة حماية، وعملوا مقابلتين معنا. عندما رُفض ملفي، رُفض أيضاً ملف ابنتي. الآن أريد أن أقول لهم اقبلوا ملف ابنتي، أنا لا أريد المغادرة، أنا بالأصل فتحت ملف لكي تخرج هي لأنها بحاجة للعلاج بالخارج، هي تصارع المرض منذ سنة وأكثر وتضطر لكي تعمل رغم حالتها لكي تنفق على علاجها المكلف".

سيدة سورية في العشرينات من عمرها - لانا من حمص

"أمي سيدة كبيرة ومريضة وأريد أن أزورها بسوريا لكنني لا أستطيع لأن إقامتي السياحية لا تسمح لي بذلك. اتمني أن أراها قريباً لأني أخاف أن يصيبها مكروه وألا أتمكن من رؤيتها مرة أخرى، وهي بالتأكيد لا تستطيع أن تأتي إلى هنا، ليس لدينا المال الكافي لذلك، التأشيرة مكلفة للغاية".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الأربعينيات من عمرها - فدوى من دمشق

"ابنتي جاوزت الثامنة عشرة أخاف عليها كثيرا لابد أن أرافقها عندما تذهب لتجديد الإقامة، تجديد الإقامة من أصعب المواقف التي تواجهنا، نتوجه إلى مكان تجديد الإقامة من السابعة صباحا ونتظر حتى الثالثة ولا نصل بالدور إلى تقديم الأوراق ويطلبون منا أن نأتي اليوم التالي وننتظر وننتظر ولا ننهي الإجراءات في نفس اليوم... آخر تجديد اضطررت للعودة خمسة مرات. السوريون يصطفون في صف خاص بهم قد يكونون عشرين فيأتي الشرطي لينهي أوراق ٧ فقط ويطلب من الباقين العودة في اليوم التالي.. زوجي حاول اللحاق بنا لمصر لكن المشكلة أنه عندما حاول القدوم كانت الظروف تغيرت وتم تعقيد إجراءات استخراج التأشيرة للسوريين لدخول مصر، وصار لزاما أن يدفع حوالي ٣٠٠٠ دولار لدخول مصر، في حين أن الهجرة إلى أوروبا بالبحر تكلف ألف دولار فقط. للأسف وضع الأسرة الآن ممزق للغاية والآن نحن شبه منفصلين، هكذا فرقتنا الحرب... لهذا نطالب بفتح المجال لقدوم الرجال الذين سبقتهم عائلاتهم إلى مصر ولم شمل الأسر المشتتة، أولادي لم يروا أباهم منذ سنتين ونصف... معظم السوريين يفضلون تجديد الإقامة على جواز السفر وليس على الكارت الأصفر الخاص بالمفوضية، لأن الإقامة على الكارت الأصفر لا تمكننا من الخروج والدخول من مصر، ولكن الإقامة على الجواز تسمح لنا بالدخول والخروج لرؤية عائلاتنا في دول أخرى لأن الأسر تفرقت في أكثر من بلد، البعض في الأردن والبعض في لبنان وتركيا وهكذا.... أخاف على ابنتي كثيرا ومعظم السوريين يخافون على بناتهن ولهذا قررت أسر كثيرة وقف التعليم لبناتهن خوفا عليهم من الخروج من البيت والتحرك بالشارع للذهاب والمجئ من المدرسة وهكذا... البعض يستوقفني بالشارع عندما يعلم انني سورية ويطلب مني سوريات للزواج... وهذا أمر مهين.. أهم مشكلة في الإقامة في مصر أنهم يعطون الإقامة للأسر التي لديها أطفال بالتعليم ولكن لو الأسرة ليس بها أطفال، أو كبار بالسن وأطفالهم كبروا، يكون الحصول على الإقامة بالنسبة لهم صعبا وتكون إقامة سياحية لمدة ٣ أو ٦ أشهر."

> زوجي حاول اللحاق بنا لمصر لكن المشكلة أنه عندما حاول القدوم كانت الظروف تغيرت .. وضع الأسرة الآن ممزق للغاية .. هكذا فرقتنا الحرب .. أولادي لم يروا أباهم منذ سنتين ونصف ...

سيدة سورية في الأربعين من عمرها لاجئة بمصر - يُمنى من ريف دمشق

"علي عكس ما يقال عن الزواج المبكر وغيره، ما ألحظه من الدوائر القريبة مني هو انتشار مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج للسوريات بسبب تفرق الأسر في عدة مناطق وتفكك شبكات القرابة والصداقات الإجتماعية التي كانت تسهل عملية التعارف بين العائلات ومن ثم الزواج... قد يكون الزواج المبكر مشكلة قائمة أيضا في بعض الأوساط خاصة الأوساط ذات الأصل الريفي ولكن في الدوائر القريبة مني صارت المشكلة هي تأخر الزواج بسبب تفكك الأواصر الاجتماعية وتفرق العائلات في أكثر من منطقة وبلد... ومشكلة تفكك الشبكات الاجتماعية المساندة أدت إلى شعور السوريين بالعزلة ومن ثم ضاعف ذلك من شعورهم بالاكتئاب والضغط النفسي والوحدة خاصة مع لزومهم البيت أو افتقادهم للأهل والجيران وشبكة المعارف التي تركوها في سوريا".

> مشكلة تفكك الشبكات الاجتماعية المساندة أدت إلى شعور السوريين بالعزلة ومن ثم ضاعف ذلك من شعورهم بالاكتئاب والضغط النفسي والوحدة

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - حلا من دير الزور

"الرجال لم يعد من الممكن أن يعملوا هنا أو ينتقلوا خارج السكن أو الخيمة لأن إقاماتهم منتهية ويمكن أن يتم توقيفهم على الحواجز هنا بلبنان ويتم ترحيلهم أو اعتقالهم... ولذلك أنا أضطر للعمل بعمل شاق رغم أن لدى ابنان شباب، أخشى أن يتم اعتقالهما... أنا أريد أن أعود إلى سوريا أو إلى أي بلد آخر، لا أريد أن أبقى بلبنان".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في العشرينيات من عمرها - من درعا

أمن وسكن: "أنا من درعا عمري ٢١ عاما كنت قد أكملت تعليمي حتى الصف التاسع ثم بعمر السادسة عشرة تزوجت عندما كنت بسوريا وأنجبت بنتين وصبي، المشكلة هنا أن الكهرباء مقطوعة باستمرار، لا تأتي إلا بالمساء. أحيانا نعاني من مشكلة بالتنفس بسبب الغبار المنتشر بالمكان، والحر الشديد بالصيف كنا نتمنى أن تأتي الكهرباء باستمرار كي نستخدم المراوح لتلطيف الجو قليلا... الطقس هنا سيئ للغاية قد نجد الفصول الأربعة بنفس اليوم... أحيانا نفكر بالسفر إلى مكان آخر، بيت عمي عادوا إلى سوريا ومنها خرجوا إلى ألمانيا، زوجي كان يفكر بالخروج أيضا إلى ليبيا أو مصر ثم السفر منها إلى أوروبا. لكن الرحلة مليئة بالمخاطر، ولذلك أبي لم يوافق وأصر عليه من أجل البقاء".

سيدة عراقية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - رغد من بغداد

"المشكلة ليست بنا، نحن نستطيع أن نتحمل ولكن المشكلة في أبنائنا لأنهم في مقتبل عمرهم ولا يجدون أي فرصة ولا أفق للمستقبل. ليس لديهم أصدقاء لأننا جئنا دون بقية عائلاتنا، ليس لديهم فرص للتعليم الجامعي لأن التعليم العالي الحكومي باهظ بالنسبة للعراقيين والتعليم العالي الخاص أصبح في غير مقدورنا تدبير مصاريفه. وحتى من وفرنا الأموال لتعليمه من أبنائنا قد تخرج ولا يجد من يوّظفه وليس مصرح له بالعمل هنا في مصر. يستحي ابني الشاب أن يطلب مني جنيهاً واحداً، لعلمه بالظروف السيئة التي نمر بها، إذا وجد عملا سيتحسن وضعنا بكل تأكيد وستتحسن نفسيته كثيرا. في العيد، لا نخرج من ديارنا وانما نكتفي فقط بالصلاة ومن ثم العودة إلى المنزل، عندما كنا ببغداد كنا نزور أقاربنا ونتبادل التهاني ولكن هنا ليس لنا أحد. يتلقى السوريون الخدمات بالمساواة مع المصريين منذ بداية تواجدهم في مصر فيما يخص التعليم، حيث يسمح لهم بدخول المدارس والجامعات الحكومية بينما لا يسمح للعراقيين بذلك. نريد تحريك ملفاتنا من قبل المفوضية بشأن الهجرة إلى أوروبا، العالم كله يعلم ما يحدث في العراق ولكن الأمور الهامة يتم التعتيم بشأنها. للأسف عودتنا للعراق أصبحت مستحيلة في ظل هذه الظروف، وعلينا تدبير أمورنا على أساس أننا سنظل خارج العراق لفترة طويلة. وعلى المجتمع الدولي مسئولية إيجاد حل لذلك من خلال تيسير قوانين الدراسة والعمل والرعاية الصحية وغيرها حتى نتأقلم بالمجتمعات المستضيفة، فبقائنا هنا على هذه الحالة يجعلنا في سجن كبير، لا تعليم ولا عمل ولا رؤية لأهالينا ولا نستطيع التحرك أصلاً ذهابا وإيابا! يجب توفير الأساسيات للاجئ العراقي بمصر واعطائه فرص للحياة والعمل، توجد كفاءات عراقية عديدة ضمن اللاجئين تستطيع الدول المستضيفة أن تستفيد منها وأظن أن هناك تجارب عراقية رائده بأوروبا، لماذا لا تهتم الدول العربية بالمواطنين العرب وتوّظف كفاءاتهم بفعالية."

> المشكلة ليست بنا، نحن نستطيع أن نتحمل ولكن المشكلة في أبنائنا لأنهم في مقتبل عمرهم ولا يجدون أي فرصة ولا أفق للمستقبل

سيدة عراقية لاجئة بمصر في الأربعينيات من عمرها - خلود من سمراء

"جئت إلى مصر عام ٢٠١٢ وكانت لدينا المقدرة وقتها على دفع التكاليف الدراسية لأبنائنا وإلحاقهم بالمدارس، ولكن بعد ظهور داعش، ساءت الأوضاع في العراق وتوقفت المساعدات التي كان يرسلها لنا الأهل، ولذا لم نستطع إلحاق أبنائنا بالعام الدراسي التالي. إخوة زوجي ضاق بهم الحال بالعراق واضطروا لترك منازلهم ورحلوا للسكن بمخيمات بكردستان، ولذا لم يعد معنا مال كذي قبل، حتى أننا اضطررنا لبيع مصوغاتي الذهبية، ثم بعت هاتفي المحمول الأسبوع الماضي... يخرج أولادي أحيانا للعب في الشارع كمتنفس لهم، ولكن جارتنا تستاء من لهوهم وهددتهم بسكب الماء الساخن لحرقهم اذا لم يتوقفوا عن اللعب والازعاج. على إثر هذه التهديدات غيّرنا محل إقامتنا بالقاهرة من منطقة إلى أخرى، وصاحبة العقار قدرت حالتنا الاقتصادية وقررت تأجيرنا البيت بملبغ ١١٠٠ جنيها فقط رغم أن قيمته كانت ١٤٥٠ جنيها. لعب الأطفال بالشارع يوّلد الكثير من المشكلات، ذات مرة وجدت ابني -عشر سنوات- مقيّدا إلى جذع شجرة بالحبال وأطفال من عمره يضربونه بالعصا في جميع أنحاء جسده. لم أصدق كيف يفعل أطفال في عمرهم ذلك ويعتبرونه لعبا ولهوا، ولكني حمدت الله أن الأمر لم يتجاوز ذلك، خاصة أن بعضهم كان يحمل سكينا أيضا. صرت أخشى على أولادي كثيرا ولا أسمح لهم بالعب خارج المنزل سواء الذكور أو الإناث، لا أريد مشكلات مع الجيران وأخاف على أولادي من الأذى... بعدما ضاق بنا الحال في مصر، قررت أنا وزوجي الهروب عبر البحر إلى أوروبا في صيف ٢٠١٤، فتوجهنا إلى منطقة ساحلية للإبحار شمالا إلى أوروبا، إلا أن خفر السواحل قام بالقبض على جميع أفراد أسرتنا وتم حبسنا أنا زوجي وأطفالي لمدة ١٤ يوماً، ولم تفعل لنا الأمم المتحدة شيئا خلال تلك الفترة حتى أفرجوا عنا فيما بعد... يسألني أبنائي لماذا لا نذهب إلى المدرسة، كيف يذهبون للمدرسة ونحن لا نتمكن من توفير مصروفاتهم المدرسية، فكل طفل يحتاج ٦ آلاف جنيها في مدرسة خاصة، لأن الحكومية لا تقبله، وأنا لديّ أربعة أطفال، فكيف لي أن أوفر هذا المبلغ الكبير؟! لماذا يحصل اللاجئون السوريون على مميزات تفوق مميزات اللاجئ العراقي من فرص للتوطين إلى المواد التموينية وفرصة دخول التعليم الحكومي والمشافي الحكومية وغيرها من المميزات؟! تكاليف الدراسة استنفذت منا مبالغ طائلة في بداية مجيئنا إلى القاهره. أنهى ابني الثانوية العامة منذ ثلاثة سنوات ولم يعد لدينا القدرة على إلحاقه بالجامعة لارتفاع تكاليفها وأيضا بسبب حاجة أخوته الثلاثة الباقيين إلى التعليم الأساسي. في الوقت الحالي نفذت جميع أموالنا وبسبب ضيق الحال حدثت مشاكل بيني وبين زوجي وانفصلنا، فيما بقى الأبناء تحت رعايتي، ولم يعد لدي القدرة على دفع إيجار المنزل. فكل ما أحصل عليه من مساعدات هو فقط ٧٠٠ جنيه من المفوضية ولكنها لا تكفي لشيء لأن إيجار المنزل وحده يكلفنا ١١٠٠ جنيها."

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الستينيات من عمرها - ألطاف من إدلب

"خرجنا إلى لبنان -أنا ومعي أولادي وزوجة ابني- من ثلاثة سنوات واستقرينا هنا بهذا المخيم - مخيم عشوائي. من يملك المال يسكن ببيت إيجار ويدخل أولاده بمدراس خاصة، ولكن من لا يملك المال مثلنا يسكن هنا بالخيمة ولا يجد فرصة لتعليم أولاده، نحن وضعنا كل ما نملك من مال في هذه الخيمة الصغيرة ذات الجدران الخشبية علّها تقينا البرد والحر، هذه الخيمة -البركية- الصغيرة كلفتنا مليونان ليرة -١٣٥٠ دولار- وندفع أيضا

إيجار للأرض حيث تم نصب الخيمة، والكهرباء ندفع على رأس كل شهر حوالي ١٠٠ ألف ليرة - ٦٦ دولار. من أين لنا أن نوفر كل هذه الأموال، كارت المساعدات الغذائية مستمر والله الحمد ولكن لا يكفينا أو بالكاد يكفي. أحيانا نضطر للعمل مثل العمل بالزراعة والفلاحة، أحيانا يأتي شخص يطلب عمالا لإنجاز بعض الأعمال لمدة يوم واحد مثل قطف الثمار، نجمع بعض، عدة سيدات ثم نذهب للعمل. الرجال لم يعد لهم عمل هنا بلبنان، أنا مثلا زوجي مريض بالفراش لا يستطيع أن يتحرك ولا أن يعمل، لكن الرجال لا يمكنهم العمل سيأخذوهم للاعتقال لأنهم لم يجددوا إقاماتهم، وكيف لهم أن يجددوا الإقامة بدفع مبالغ كبيرة. وكل عدة أيام تأتي مداهمة وتعتقل بعض الشباب بحجة كسر الإقامة... أحيانا تأتي المداهمات بوقت الفجر يعتقلون الشباب ويصادرون الدراجات النارية أو السيارات التي تصف داخل المخيم أو خارجه".

سيدة سورية في الثلاثينيات من عمرها لاجئة بمصر - بسمة من ريف دمشق

"الإيجارات بمصر كانت رخيصة حتي بدأ السوريون بالتوافد، المؤجرين رفعوا الأسعار للغاية، فالبيت الذي كان إيجاره ٣٠٠ جنيها قبل مجيئنا أصبح الآن بحوالي ١٠٠٠ جنيها، ويكون خاليا تماما من الآثاث بالطبع... والمصريون يتهموننا الآن بأننا السبب بغلو الإيجارات، وبأن أصحاب العقارات يفضلون أن يؤجروها للسوريين عن المصريين."

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - خديجة من دمشق

"أنا من دمشق وخرجت منها في ٢٠١٢ مع ابنتي و٤ من أولادها، ابنتي الثانية جاءت قبلي إلى مصر ومعها ٣ أولاد وزوجها، واضطررنا للخروج لأن الضرب والتفجيرات كانت أمام البيت مباشرة. عندي ٧ أولاد، ٣ شباب و٤ بنات، ثلاثة من بناتي متزوجات الأولى عندها ٥ أطفال والثانية عندها ٥ أطفال والثالثة عندها ٣ أولاد. عندما خرجنا لم نكن نعلم أننا سنبقى هنا وخرجنا على أساس أننا سنعود بعد شهر أو شهرين، كنا نظن أن الأزمة ستنتهي سريعا... في البداية سكننا في مساكن عثمان وكان معي ابنتي صبية ولكن لم استطع تحمل العيش هناك، فانتقلت عند ابنتي شهرا وكان ذلك صعبا لأن زوجي مريض وبالكاد استطاع أن يذهب معي وعمره ٦٥ سنة. فيما بعد فكرت في استئجار بيت كي لا أثقل على ابنتي وزوجها وأبنائها، ولكن الإيجارات بمصر مرتفعة للغاية ويجب أن ندفع تأمينا عادة يكون ضعف الإيجار الشهري... كان لابد من أن أوفر المال لأسرتي فبدأت بالعمل بالطبيخ كي أبيعه، وعملت أيضا بالخياطة لبعض الوقت، البعض ساعدني بتوفير ماكينة خياطة وبالفعل صرت أعمل بالخياطة وأقوم ببيع ما أصنع، إلى جانب عملي بالكروشيه أيضا والحال أصبح أفضل والله الحمد... المشكلة الوحيدة أنهم قد طلبوا ابنتي وزوجها وأبنائها لإعادة التوطين بالخارج لأن أحد أبنائها معاق، فيما رفضوا ملفي أنا وزوجي وابنتي الصبية، لأننا كبار بالسن، وما ذنب ابنتي الصغيرة، هل لأننا نحن كبار بالسن تُحرم هي من مستقبل أفضل بالخارج؟ ولماذا يفرقوننا عن ابنتنا التي قُبل ملفها للسفر".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - يمن من ريف دمشق - ابنة خديجة

"المشكلة في مسألة اللجوء هي قبول الشباب ورفض ملفات كبار السن للسفر، ففكرة نقل العائلة بشكل جزئي يدفع الناس إلى أن تخرج بطريقة غير شرعية ويرمون أنفسهم بالبحر بهدف

> الحرب بعثرتنا وشتتنا في بلاد كثيرة، ثم تأتي ملفات اللجوء المنتقاة لتفكك ما بقى متماسكا من الأسر

لم شمل العائلة. الحرب بعثرتنا وشتتنا في بلاد كثيرة، ثم تأتي ملفات اللجوء المنتقاة لتفكك ما بقى متماسكا من الأسر. يجب إعادة النظر في هذا الملف، ففي حالة خروجي لعلاج ابني وترك أمي وأبي بدون معيل الموضوع سيكون صعبا. أريد أن أشكر الشعب المصري لأنه استضافنا بشكل جيد، خاصة في البداية ولأنه قبل أن ندخل بدون تأشيرات وقبل عددا كبيرا من السوريين الذين اندمجوا في المجتمع دون الحاجة إلى مخيمات لجوء. فكل شخص مصري أخذ يكفل شخصا سوريا من رعاية وغذاء وايجار وأحيانا بالعلاج أيضا، لكن المشكلة أن ضيافتنا هنا طالت والناس ضاقت بطول بقائنا، نعتذر عن ذلك كنا نود أن نعود لبلدنا سريعا ولكن الأمر ليس بأيدينا".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينات من عمرها - مها من حمص

"الأسر التي ليس لديها أولاد بالمدارس، تحصل على الإقامة السياحية وتضطر إلى تجديدها كل ٦ شهور، أما في حالة ذهاب الأبناء إلى المدرسة يتم الحصول على إقامة سنوية. دخول السوريين إلى مصر أصبح صعبا للغاية لابد أن يدفع حوالي ٣٠٠٠ دولار لكي يحصل على التأشيرة،هذه الإجراءات متبعة منذ حوالي سنة ونصف. أريد أن أخرج ابنتي وزوجها وأولادها الثلاثة من سوريا ولا أستطيع، كيف لي أن أدفع لكل منهم ٣ آلاف دولار، كل هذا لكي تخرج ابنتي من دولة عربية لتدخل دول عربية أخرى؟! لا أعلم لماذا طبقوا هذه الإجراءات الجديدة؟ الوضع القديم كان أفضل لنا، كنا نستطيع الخروج والدخول بسهولة كبيرة".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينات من عمرها - سُهيلة من حمص

"لا أفهم لماذا يعطوننا إقامة سياحية كل ٦ شهور فقط؟ هل علينا أن نخوض عذاب استخراج الإقامات مرتين سنويا؟! أنا أعمل سائقة على سيارة لتوصيل أطفال سوريين إلى مدارسهم، وشهادة القيادة الخاصة بي شهادة سورية ولإصدار الشهادة المصرية يلزمني استخراج إقامة سنوية ولكني ليس لديّ أطفال بالمدارس ولاحتى أولاد بالجامعة، وكثيرا ما يستوقفني أفراد شرطة المرور ويطالبونني بشهادة القيادة المصرية فأقول لهم ساستخرجها فورا ولكني لا أستطيع فعليا استخراجها... لابد لي أن أعمل لأني أعيش وحدي وليس لي عائل".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الخمسينيات من عمرها - سها من حمص

"صحيح أن السلطات المصرية تخشى من تسلل الإرهابيين إلى مصر، خاصة أن النظام السوري أطلق سراح الكثير من المجرمين والإرهابيين ولكننا لا ذنب لنا في ذلك. ابني عمره ١٦ عاما كان لايزال بسوريا عندما غادرت أنا إلى مصر، على أن يلحق بي، ولكن لم يتمكن من ذلك، أصبح يتنقل من بلد إلى آخر دون أن يتمكن من دخول مصر ليلحق بي. وفي النهاية قرر أن يعبر البحر إلى أوروبا وذهب إلى تركيا كي ينتقل إلى أوروبا... الإقامات بمصر لم تعد سهلة كذي قبل، استخراج الإقامة عن الشخص الواحد عن طريق سمسار قد تُكلف ٧٥٠٠ جنيها ومن الممكن أن تكون مزوّرة أيضا"

سيدة سورية لاجئة بمصر في الأربعينات من عمرها - هدى من دمشق

"أنا زوجي متوفي وعندي بنت وولدين، أحد أبنائي بالثاني الثانوي، عندما سجلته بالمدرسة لم أسجله ضمن الدوام الكامل ولكن ضمن التعليم دون دوام (من المنازل)، كي يعمل ويساعدني

بمصاريف البيت. ولكن للأسف التسجيل بالتعليم دون دوام لا يوفر الإقامة السنوية وإنما إقامة سياحية فقط. ولي ابن آخر لا يزال بدمشق لا يستطيع القدوم أولا لأنه ليس معه ثمن التأشيرة إلى مصر، وثانيا لأن زوجته فلسطينية، فالفلسطينيون الذين كانوا مقيمين في سوريا لا يمكن استقبالهم هنا في مصر، ألسنا كلنا عربا؟!"

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - نادية من حمص

سكن وعمل: "العمالة هنا رخيصة، فعندما يحصل رب الأسرة على عمل، الأجر لا يزيد عن ٨٠٠ جنيها، فمستحيل أن يكفي كل احتياجات الأسرة، ايجار البيت لا يقل عن ألف جنيها وربما يزيد، ولذا لابد أن يعمل فرد آخر في الأسرة، فإما أن تعمل الأم بأن تطبخ وتبيع أو تقوم بالخياطة والكروشيه وتبيع منتجاتها عن طريق إحدى الجمعيات. وإما أن يضطر أن يعمل أحد الأبناء وهنا لن يتمكن من استكمال دراسته للأسف. لم نكن معتادين على ذلك في سوريا، فالسيدات لا تعمل، كان الزوج فقط هو من يعمل ويكفي مصاريف البيت، أما هنا فالزوج والزوجة يعملون ولا يستطيعون أن يكفوا مصروف الأسرة. ليس لدي مشكلة بالعمل خاصة مع جمعية محترمة توفر لي فرص جيدة لكن بالنهاية المشكلة تكون بتسويق هذه المنتجات".

سيدة يمنية لاجئة بمصر في العشرينيات من عمرها - بلقيس من صنعاء

أمن: "اليمنيون مضطهدون بكل مكان، وحتى بمصر. في البداية عندما كان الناس يعلمون أننا يمنيون يقولون 'على رأسنا' ولكن الآن ينظرون لنا وكأننا بلا قيمة. كنا نستطيع العيش هنا بسبب مساعدة أهلنا باليمن، الآن أصبحت الحالة في اليمن أسوأ من هنا، ولا يوجد من يعمل ليرسل لنا بالمساعدات".

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الستينات من عمرها - أحلام من البيضاء

أمن: "تعرضنا لسرقات عديدة وأحيانا أشعر أن هناك من يتتبعنا لحساب من كان يطاردنا باليمن. أشك في الناس في الشارع وأتشكك فيمن قد يسير ورائي لمسافة طويلة، لا أشعر بالأمان وأتوقع حدوث أي مشكلة لنا بسبب المطاردات التي كنا نتعرض لها في اليمن. ذات يوم طاردني شخص ما في مركز تجاري حتى وصلت إلى حمام ثم أغلق عليّ الباب بالمفتاح واختفى، كدت أختنق وأنا أطرق الباب طلبا للمساعدة. حينها أصريت أن أقدم شكوى لأمن المركز التجاري ثم حررت محضرا لدى الشرطة. وعندما ألقوا القبض عليه واستجوبوه قال أنه حبسني لأنه ظن أن معي قنبلة، رغم أني قد دخلت من بوابة أمنية تكشف عن المفرقعات، فكيف لي أن يكون معي قنبلة. في النهاية، استسمحني الضابط أن اتنازل عن المحضر وفعلت من أجل أدبه وخلقه العالي معي لا أكثر، ولكني الآن أشعر أنني كان يجب عليّ أن استمر بالقضية، فلابد أن ذاك الرجل كان مأجورا ليطاردني ويضايقني وليست مصادفة".

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - حميدة من صنعاء

أمن: "مشكلتنا كيمنيين أن كل شخص هنا خائف من الآخر. فنحن في هذه الجلسة لا أحد يعرف الآخر، مع العلم أنه من المحتمل أن نكون جيران أو لنا معارف مشتركين. صرنا خائفين من السياسة، خائفين من أن يشي بعضنا ببعض، صرنا خائفين أن نظهر انتمائنا كي لا يتعرض لنا أحد. نخاف أن يكون أشخاص من الأمن القومي أو الأمن السياسي (باليمن) يعرفون بمكوثنا هنا فيبلغون عنا ... أنا أول مرة أعرف اليوم أنه هناك مجموعة كبيرة من اليمنيين هنا بمصر، رغم أننا إذا تقربنا من بعضنا البعض قد نتمكن من مساعدة بعضنا ونوفر لبعضنا البعض الأمان

والإحساس بالوطن رغم الغربة. من المفترض أن نكون كلنا هدفنا واحد وهو أننا هربنا من اليمن بسبب الحرب، فيجب علينا أن نكون كلنا يد واحدة. حاولت أن أنظم ائتلاف لليمنيين هنا ولكن لا أحد يتجاوب، الكل خائف، رغم أني يجب أن أكون أكثرهم خوفا بسبب ما تعرضت له باليمن، ولكني أريد أن أتخطى ذلك وأتقرب من اليمنيين".

سيدة يمنية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - عهد من صنعاء

أمن: "حتى هنا يسألنا سائق التاكسي اذا ما كنا من الشمال أم من الجنوب، وإذا قلنا من الشمال يقول إذن أنتم مع الحوثيين، فأصبحت فكرة الانتماءات المتصارعة والطائفية تطاردنا حتى هنا بمصر، ألا يمكن أن نكون يمنيين وفقط؟!."

سيدة عراقية في الأربعينيات من عمرها مقيمة بمصر - سميحة من بغداد

"أنا متزوجة من مصري، كان يعمل بالعراق، ثم غادرت معه إلى مصر عندما جاء الأمريكان، حاليا لديّ طفلين بالتعليم الابتدائي، ولكن زوجي مريض وأصبح غير قادر على العمل، حيث أجرى عملية قلب مفتوح. ذهبت إلى المفوضية، قلت لهم أنا عراقية وبحاجة للمساعدة، قالوا لي زوجك مصري فأنت تصبحين إذن كبنت البلد ولست لاجئة. قالوا لنا أن مستحقات زوجي عندما كان يعمل بالعراق ستأتينا ولكنها لم تأت أبدا... الأولاد يلزمهم مستلزمات دراسية إلى جانب إيجار البيت، وزوجي صار ضعيفا لا يستطيع العمل مطلقا، بالإضافة إلى مصاريف علاجه. حتى أخوتي كانوا يساعدونني قليلا ويرسلون لي بعض المال من العراق، ولكن بعد الأزمة الأخيرة في العام الماضي انقطعت المساعدات وبالكاد أصبحوا ينفقون على أسرهم... حاول إخوتي زيارتي فيما سبق ولكن لم يتمكنوا من الحصول على تأشيرة، أريد أن أرى أخوتي، سافرت لهم ذات مرة ولكن لم أتمكن من الذهاب مرة أخرى بسبب الأولاد الصغار... ذهبت للسفارة العراقية قلت لهم بلدنا به خيرات وأنا لا أجد لقمة العيش هنا، قالوا لي أنني لا استحق مساعدات بسبب أن زوجي مصري، لا أجد من يساعدني سواء من مصر أو من العراق، صرت معلقة بين البلدين دون طائل".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - أمل من حلب

"خرجنا بسبب الضرب والطيران والعصابات، ولتوقف الدراسة في هذه الظروف، البقاء هناك كان صعبا للغاية، ولكن الخروج أيضا كان صعبا. خرجنا ليلا، أنا وزوجي وأولادي الثلاثة ولم نخبر أحدا ولا حتى أهلي علموا بخروجي، والآن فقدت الاتصال معهم تماما، وهم لا يعلمون أين أنا الآن. الحواجز كانت كثيرة وحدث في بعضها اشتباكات أثناء مرورنا ولكن الله نجانا منها، فخرجنا إلى تركيا ومنها إلى القاهرة، كنا نظن أننا سنخرج لبعض الوقت ثم نعود ولكن وجودنا هنا طال وأينما ذهبنا تلحقنا المشاكل... عندما أتينا إلى هنا حاول زوجي العمل كسائق على سيارة ولكن صاحب السيارة تعثر واضطر أن يبيعها فحاول زوجي أن يعمل سائق توكتوك، ولكن سائقي التوكتوك رفضوه بينهم وهم بالأساس أصحاب مشاكل أمنية وعرضوا عليه العمل بترويج المخدرات فرفض وهددوه أكثر من مرة ليترك هذا العمل لأنه كان ينافسهم وأفضل منهم ويعامل الزبائن بالحسنى، ولكنه رفض أن يترك التوكتوك وهو باب الرزق لنا وبالنهاية أطلقوا على زوجي النار وقتلوه. بقيت هنا وحيدة،

> كل ما أتمناه هو أن يكون أولادي بخير ويتمّوا دراستهم ويتمّوا حفظ القرآن الكريم كاملا، لأن التعليم سلاح الطفل ... أحيانا أخشى عليهم لأننا ببلد غريب ولكن هنا أفضل من العيش تحت الطيران الحربي والقصف المستمر، لكن إذا استقر الوضع بسوريا سأكون أول من يعود إلى بلدي

ساعدتني إحدى الجمعيات كثيرا ووفروا لي سكن بديل بعد تهديد البلطجية لي ولأبنائي، فساعدوني على السكن في منطقة أكثر أمنا. صرت أنا الأب والأم لأبنائي، ليس لنا أحد هنا، ولست لى اتصال مع أهلي، فقط الجمعية التي تساعدنا هي التي توفر لي الحماية بعد الله. أعمل على فترات متقطعة لأن أبنائي صغار وأخاف عليهم كثيرا، لابد أن أكون متواجدة معهم بالمنزل وبانتظارهم عندما يعودون من المدرسة، أحيانا أنجز أعمال صغيرة بالمنزل، مثل تغليف مستلزمات الطعام البلاستيكية ثم أرسلها لمن يبيعها وهكذا. أنا بالأساس معي شهادة بالتمريض ولكن لا أستطيع أن أعمل بمجالي لأني لم أحضر شهادتي معي، ولأن أولادي صغار وبحاجتي... أصبحت أعمل من المنزل ولا أغادر إلا لكي أشترى بعض المتطلبات أو انتظر عودة أبنائي من المدرسة، أبنائي مقيدين بمدرسة مصرية من أجل الامتحانات ولكن يداومون في مدرسة تابعة لإحدى الجمعيات لرعاية السوريين هنا... عم أولادي كان هنا في مصر ولكنه خرج إلى ألمانيا بالتهريب... المساعدات الغذائية قطعت عني لمدة خمسة أشهر حتى تم نقل المساعدات إلى ملفي بعد مقتل زوجي، هذه كانت فترة صعبة للغاية ولكن اجتزتها والحمدالله. الآن المساعدات تبلغ ١٢٠ جنيها عن الشخص الواحد... كل ما أتمناه هو أن يكون أولادي بخير ويتمّوا دراستهم ويتمّوا حفظ القرآن الكريم كاملا، لأن التعليم سلاح الطفل... أحيانا أخشى عليهم لأننا ببلد غريب ولكن هنا أفضل من العيش تحت الطيران الحربي والقصف المستمر، لكن إذا استقر الوضع بسوريا سأكون أول من يعود إلى بلدي".

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - رؤى من ريف دمشق

"كنت أسكن مع أبي وأمي وأخواتي البنات بالإضافة إلى أبنائي ولكن العدد الكبير بالمنزل كان صعبا للغاية فقررت السكن وحدي مع أولادي... ولكن عندما علموا بالمنطقة انني أسكن وحدي -لأن زوجي متوفي- أصبحت أجد كل يوم بلطجيا يريد أن يقتحم عليّ المنزل... خفت كثيرا فقررت السكن بجانب أهلي بنفس البناية، صاحب العقار قبل أن يؤجرني بسعر جيد وبالفعل سكنت بالقرب من أهلي. خوفي أن أبقى وحدي جعلني أقبل بالزواج من أحد المصريين، خاصة أن أبي كبير بالعمر وليس لنا إخوة رجال وهو وعدني أن يتكفل بالإنفاق علي وعلى أسرتي. في البداية كان زوجي يعاملني بشكل جيد أنا وأطفالي لكن بعد فترة معاملته تغيرت، وتوقف عن الإنفاق عليّ وعلى البيت، واكتشفت فيما بعد أنه زوّر عقد الزواج ولم يوثقه رغم أن من قام بتزويجنا كان شيخا. وبدأ يسبب لنا المشكلات، كان يتعمد الدخول على إخواتي البنات وهن نائمات وبملابس النوم، خفت عليهن منه، وشعرت أيضا أنه يريد أن يؤذي أطفالي، ذات مرة أحضر لهم طعام فاسد، لكن الحمدالله أن نجاهم الله منه. عندما اختلفنا معه أصبح يتهجم علينا بالمنزل وكل يوم نجد أحد البلطجية يريد أن يقتحم المنزل خاصة أننا نسكن بالدور الأرضي، أعتقد أنه هو من يرسلهم. في النهاية قدمت شكوى ضده لدى الشرطة وصاحب البناية وافق أن يشهد معي لأنه كان يرى كيف يعاملني هذا الرجل، ولكنه اشتكى علي لدى الشرطة أنني تزوجت أيضا من صاحب البناية وانني قد تعددت في زيجاتي... أنه رجل بلا ضمير، لجأت في النهاية إلى المفوضية وساعدوني بأن وكّلوا لي محامية تساعدني لتطليقي منه، وحينها اكتشفنا أنه تاجر مخدرات وعليه قضايا كثيرة ومنها قضية قتل قد يُحكم فيها بالإعدام... تم القاء القبض عليه فيما بعد وحينها فقط شعرنا بالأمان، والآن أنتظر حكم الطلاق منه غيابيا لأنه مسجون... المفوضية تساعدنا بالمساعدات الغذائية، ولكني أحاول العمل أيضا بالخدمة بالبيوت لكي أوفر علاج أبي وأمي، وأختى تساعد بالعمل كمعلمة بإحدى المدارس السورية هنا، نحاول أن نتكفل بالأسرة لأن ليس لنا إخوة رجال... أنا عمري ٢٢ عاما ولكن عمري يبدو أكبر كثيرا، زوجوني وأنا صغيرة ولكن موت زوجي وما رأيته فيما بعد منذ تركنا سوريا جعلني أبدو بعمر أكبر".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في العشرينات من عمرها - رهف من حلب

"في لبنان نحتاج لاستصدار إقامات تتكلف الواحدة ٢٠٠ دولار عن الشخص الواحد، يعني الأسرة قد تصل إلى ١٠٠٠ دولار ونحتاج أيضا لكفيل لبناني أمام السلطات اللبنانية وعادة الكفيل يطلب أموالا إضافية".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - كلارا من حلب

"نتلقى معاملة سيئة، إذا ذهبنا للمشفى يصرفونا ويخبروننا أن لا مكان للسوريين، هذه المعاملة نجدها في أماكن عدة. أنا دخلت البلد بشكل نظامي وأدفع الإقامة لي ولأولادي وأقيم بما تبقى معي من مدخرات وأشتري وأؤجر وأدفع الأموال بالبلد، جئت أنا وابنتي من سوريا إلى لبنان فقط لكي نجري مقابلة بسفارة كندا، اختي وأسرتها تعيش هناك وكفلتنا والسفارة وافقت، بعنا بيوتنا بحلب وكل ما نملك فقط لكي نسافر إلى أختي ونعيش معها هناك بعيدا عن الحرب، فقط خطأ بسيط في عنوان البيت الذي نسكن فيه هنا أخرت وصول موافقات السفارة لنا، وطلبوا مني أن انتظر دوري مرة أخرى وهذا الانتظار قد يصل لعدة أشهر ونحن لا نشعر بالأمن. ابنتي عمرها ٢٨، ترصد لها بعض الشباب السوريين ودبروا لها فرصة عمل وهمية وعندما ذهبت للمقابلة اكتشفت أنها وهمية وحاولوا خطفها وإيذائها ولكنها استطاعت الهرب بعد أن سرقوا أغراضها، واكتشفنا فيما بعد أنه كان أحد جيراننا بحلب وكان يريد أن يتزوجها ولكننا رفضنا لأنه مسلم ونحن مسيحيون فترصد لها ودبر لها هذه الواقعة وأراد أن يخطفها عنوة ويجبرها على الزواج منه".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - وجد من حمص

"أسوأ شيء هنا الإيجارات المرتفعة على غرف صغيرة وسكن غير قابل للعيش فيه خاصة إذا فيه أطفال ورضع، من الصعب أن يعيشوا في هذه الظروف، أحيانا الأمم المتحدة تساعد بعض الناس بالإيجارات وتدفع للأسرة ٢٠٠ دولار لكن تتوقف عن الدفع فيما بعد... المشكلة أن المؤجرين عندما يعلمون أننا سوريين يرفعون الإيجار، رغم أن وضعنا لا يسمح بذلك نحن لم نأت إلى هنا سياحة، جئنا لأن ببلدنا حرب وبيوتنا تهدمت".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الخمسينيات من عمرها - ضحى من حلب

"المشكلة أنه بعض الأسر ممزقة بين لبنان وسوريا، قسم من الأسرة جاء إلى لبنان والقسم الآخر بقى في سوريا على أمل أن يأتي فيما بعد، لكن بعد رفض دخول سوريين جدد إلى لبنان بقيت العائلات ممزقة، لماذا لا يسمحون لنا بلم الشمل بين العائلة الواحدة".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - مريم من حمص

"الرجال لم يعد من الممكن أن يعملوا هنا أو ينتقلوا خارج السكن لأن إقاماتهم منتهية ويمكن أن يتم توقيفهم على الحواجز هنا بلبنان ويتم ترحيلهم أو اعتقالهم... ولذلك أنا أضطر للعمل بعمل شاق رغم أن لدى ابنان شباب، أخشى أن يتم اعتقالهم، كيف يمكن أن ندفع ١٦٠٠ دولار مستحقة علينا جميعا كأسرة لكي نجدد الإقامة، كيف يمكن أن أؤمّن هذا المبلغ، أليس من الأولى أن أدفع به إيجار البيت، ابني الكبير هاجر بالتهريب، لم يبق له شئ هنا، قال لي لماذا تريدونني أن أبقى كل أصدقائي قُتلوا ولم يعد لي مستقبل، خرج من الدراسة ليعمل ويعيل الأسرة لأن زوجي مريض بالقلب لا يستطيع العمل، ثم بدأ ابني يواجه خطر الاعتقال والترحيل بسبب الإقامة المنتهية، حينها قال فلأهاجر إذن لا شيء بقى لي هنا".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - صابرين من حمص

"الرجال هنا بلا إقامات، لا يوجد كفيل يريد أن يكفل أحدا".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - شام من حمص

"المخيم هنا به عقارب وحيّات تهاجمنا في بعض الأحيان والأطفال أكثر عُرضة للدغاتها، بعض الخيام أتفقت على اشتراك كهرباء مع المباني المجاورة وبعض الخيام تستخدم الشموع للإضاءة ليلا".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - فاطمة من حمص

"هذه الخيام لا تقينا البرد والمطر، لأن غطاء الخيمة يتعرض للتآكل من الشمس طوال الصيف، ثم مع أول زخات للمطر بالشتاء ينقطع غطاء الخيمة والمياه تملأ المكان ونجد أغراضنا تعوم في المياه وكأنها مجموعة من الأوز. لابد من استبدال غطاء الخيمة ببداية الشتاء بغطاء جديد ومتماسك كي لا يتمزق ويتهاوي ويتركنا بالعراء تحت السماء المطيرة".

هذه الخيام لا تقينا البرد والمطر، لأن غطاء الخيمة يتعرض للتآكل من الشمس طوال الصيف، ثم مع أول زخات للمطر بالشتاء ينقطع غطاء الخيمة والمياه تملأ المكان ونجد أغراضنا تعوم في المياه وكأنها مجموعة من الأوز

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها ومقيمة بمستودع غير مكتمل البناء - حليمة من حمص

"نحن نسكن بمستودع قديم غير مكتمل البناء بلا أبواب ولا نوافذ، البناء على الحجارة فقط وندفع به إيجار ٢٠٠ دولار بالشهر، والكهرباء تصلنا من جارنا مقابل اشتراك شهري، أما المياه فنقوم بملء الخزان ثم نستخدمه، دورة المياه غير مكتملة ولكننا حاولنا أن نجهزها لكي نضمن بعض المعايير الصحية خاصة للأطفال الصغار... عندي بنتين ١٥ و١٤ سنة وابني الكبير متزوج وعنده ثلاثة بنات، بالإضافة إلى والدة زوجي كبيرة في السن وتسكن معنا".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الثلاثينيات من عمرها - عبير من درعا

"يقولون نريد أن نحل لكم مشكلة العنف الأسري، نعم هناك عنف أسري ولكن أيضا هناك أشكال أخرى من العنف تمارس ضدنا في ظل هذا الوضع المستجد الذي نعيش فيه ولا أحد يهتم بها".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الثلاثينيات من عمرها - وردة من درعا

"عندنا أطفال لديهم حساسية شديدة نذهب بهم إلى المشافي يقولون لنا لا يوجد أوكسجين أو الكهرباء مقطوعة وغير متوفرة، أو لا يوجد حليب للرُضع. هناك مشكلات كثيرة نعاني منها كسيدات أو كفتيات سواء في التعليم أو الصحة، مثلا في حالة الولادة أحيانا نسمع كلاما مهينا، كأن يقول لنا أحدهم كأن الوضع باللجوء محبب

إليكم فتتفرغون للتكاثر وإنجاب المزيد من الأطفال؟! هناك سيدات تزوجن هنا باللجوء، ألا يحق لهن أن يُنجبن؟! لم يسبق لهن الإنجاب من قبل ألا يحق لهم أن يفرحن بالإنجاب؟! وهناك سيدات فقدن أطفالهم بالحرب ألا يحق لهن أن ينجبن غيرهم ليفرحن من جديد؟! وجودنا هنا أخذ وقتا أكثر مما توقعنا، نحن خرجن من بيوتنا على أساس أننا سنعود بعد شهر أو شهرين ولكننا لم نعد، هل المطلوب منا أن نوقف كل أوجه الحياة حتى نعود إلى بلدنا؟! لا سنستمر بالحياة والإنجاب، وإذا كنتم تريدون أن تسمعوا منا، نحن نريد أن يستقر الداخل السوري كي نعود إلى بلدنا بإمان، لا نريد أن نبقى هنا."

هناك سيدات تزوجن هنا باللجوء، ألا يحق لهن أن يُنجبن؟! لم يسبق لهن الإنجاب من قبل ألا يحق لهم أن يفرحن بالإنجاب؟! وهناك سيدات فقدن أطفالهم بالحرب ألا يحق لهن أن ينجبن غيرهم ليفرحن من جديد؟! نحن خرجن من بيوتنا على أساس أننا سنعود بعد شهر أو شهرين ولكننا لم نعد، هل المطلوب منا أن نوقف كل أوجه الحياة حتى نعود إلى بلدنا؟!

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الثلاثينيات من عمرها - رسمية من درعا

"مؤسسة المرأة بالأمم المتحدة تبذل الكثير هنا بمخيم الزعتري لكي تخفف عنا المعاناة، والأهم أننا نتطوع لكي نخدم بعضنا البعض. الكثيرات منا كن قياديات بسوريا في خدمة مجتمعهن، أهم ما في الأمر أننا نستمر في خدمة مجتمعنا هنا أيضا، (واحة المرأة) هنا تصنع فرقا كبيرا، من خلال توظيف طاقات السيدات لحل مشاكلهن وخدمة بعضهن البعض. والأهم هنا هو حل المشكلات المعنوية قبل المادية، والتشبيك مع زميلاتي وكسر العزلة والشعور بقوة الاتحاد فيما بيننا، يكفي أننا نستطيع أن نفضفض ونحكي عما يزعجنا ونجد من يشاركنا مشكلاتنا بإيجابية".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الأربعين من عمرها - وصفية من دمشق

"لدينا هنا بالمخيم الكثير من الفرص كالمشافي والمدارس والدوائر الحكومية، بالإضافة إلى دور الأطفال، لدينا هنا الكثير من الفرص لكن نريد أن نتكلم عما يواجهنا من مشاكل. نشكو من الانقطاع المتكرر للكهرباء، وإذا كان هذا الأمر متكررا في سوريا أيضا حيث كنا نسكن ولكننا نشكو هنا عما ينقصنا علّنا نجد له حلا... مرت علينا عدة أشهر بدون كهرباء إلا على سبيل الاستثناء، الآن الكهرباء تأتي من الثامنة مساءا حتى الثانية ليلا فقط، ثم تنقطع مرة أخرى... هناك مشكلة مزمنة للنقل والمواصلات الداخلية بالمخيم، مساحة المخيم شاسعة حوالي ٤ كيلومتر مربع والنساء خاصة الحوامل أو كبار السن لا يتمكنّ من المشيّ لمسافات طويلة للوصول للمرافق التي يحتاجونها... خاصة في حال الطوارئ، بعد أذان المغرب لا نجد أي سيارة بالمخيم لنقل المرأة الحامل التي تكون على وشك الولادة، وسيارات الإسعاف لا تستطيع الوصول إلينا لأن الخيام غير مرقمة وبالتالي لا يهتدون إلى حيث المرأة الحامل بسهولة. الشباب عادة تحمل المرضى وتسير بها لمسافة كبيرة إلى المشفى حتى نستطيع اسعاف مرضانا. لقد اقترحنا عدة مرات مسألة النقل الداخلي بالمخيم لكن لا أحد يستجيب... الإطفاء أيضا به مشكلة مزمنة، عندما يشب حريق بأحد الكرافنات، قد يأتي الحريق على ثلاثة أو أربعة كرافانات أخرى قبل أن تصل سيارة الإطفاء".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الثلاثينيات من عمرها - رؤى من درعا

"حال المخيم تغير كثيرا خلال الأشهر السابقة، تم استبدال الكثير من الخيام بالكرافانات، تم تزفيت/ تمهيد الطرقات، تم استحداث مساحات صديقة للبيئة ومساحات آمنة للأطفال والنساء، أصبحنا نشعر بمتنفس لم يكن متاحا من قبل. أصبحنا نلتقي فيما بيننا لنحسن حياتنا في كل شارع وبكل قطاع، هذا أمر إيجابي للغاية. ولكن مع ذلك تبقى بعض المشكلات، مثلا مشكلة المول/السوق حيث يتم صرف الكروت الغذائية، بالمخيم هناك حوالي ٨٤ ألف نسمة، ولا يوجد إلا مكانين فقط لصرف الكروت لأهل المخيم كلهم، وهو أيضا مكانه بعيد للغاية بطرف المخيم، نتكبد عناءا كبيرا حتى نستطيع أن نصرف منه أولا بأول، لأننا لا نستطيع أن نصرف كميات كبيرة من حصتنا، لأنه ليس لدينا برادات (ثلاجات). فلو من الممكن أن يكون هناك ثلاث مولات أو أربعة في مختلف زوايا المخيم ليكون سهلا علينا الوصول إليه دون مشقة... نفس المشكلة تتكرر مع المدارس، المدارس التي تقبل صفوف الأول والثاني والثالث في آخر المخيم وهم أطفال صغار لا يستطيعون الذهاب بمفردهم، بينما مدارس الصفوف الأكبر قريبة".

> هناك مشكلة للنقل والمواصلات الداخلية بالمخيم، مساحة المخيم شاسعة ..... في حال الطوارئ، بعد أذان المغرب لا نجد أي سيارة بالمخيم لتقل المرأة الحامل التي تكون على وشك الولادة، وسيارات الإسعاف لا تستطيع الوصول إلينا لأن الخيام غير مرقمة وبالتالي لا يهتدون إلى حيث المرأة الحامل بسهولة

غذاء

سيدة سورية فى الأربعينيات من عمرها لاجئة بالعراق - تالا من الحسكة

غذاء: "كانت المساعدات الغذائية في البداية تبلغ ٣٠ دولار للشخص الواحد. الآن أصبحت ١٠ دولارات للشخص، هذا بالإضافة إلى أنهم لا يعطون جميع أفراد العائلة. أنا وأولادي كل صباح نأكل الخبز والشاي، وأنا أعرف امرأة هي وأولادها الصغار لم يأخذوا الحصص الغذائية رغم أن أبوهم غير موجود، وجيراني أيضاً لا يأخذون أية مساعدات غذائية، لا توجد عدالة بتوزيع المساعدات خاصة عندما قرروا قطع معظمها، أتعرفين من بقت معهم المساعدات؟ أولئك الذين يعملون مع المنظمات الإغاثية، هم فقط من بقيت معهم المساعدات وليس من يحتاجها فعلا، كل شيء تحكمه الواسطة هنا حتى استمرار المساعدات أو قطعها".

فتاة سورية لاجئة بلبنان في السادسة عشرة من عمرها - هند من درعا

غذاء: "نحن نشعر بأن الأولوية في المساعدات تكون للمخيمات فقط، ولكن المنظمات التي تقدم المساعدات لا تهتم بمن يسكن خارج المخيمات أو المستأجرين لسكن خاص أو سكن مشترك مع أسر أخرى، وبالتالي لا يتوجهون إلينا بأي مساعدات".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينات من عمرها - ريحانة من حمص

غذاء: "أنا أم لست أولاد، أكبرهم بنت عمرها ١٥ سنة، المساعدات انخفضت، الأمم المتحدة لم يعد لديها تمويل كاف، شطبوا بطاقاتنا من المساعدات الغذائية لمدة ٩ أشهر كاملة، كنت أطعم أولادي الخبز اليابس فأبلله بالماء كي يأكلوه. وكان الجيران من السوريين الباقين يذهبوا لصرف الكوبونات الغذائية من السوبرماركت، لا أفهم لماذا قطعوا عنا المساعدة وتركوها للآخرين. عندما كنت أوفر بعض الطعام كنت أذهب إلى جارتي أطبخ عندها على جارورة الغاز الخاص بها، لأني لم أكن أملك المال لأحضر غاز داخل خيمتنا. ماذا أقول أكثر من أن صاحب المخيم قالها لي صراحةً بيعي لي نفسك وأنا أعفيك من إيجار الخيمة. ومع ذلك أنا متطوعة هنا مع الأمم المتحدة لتنفيذ بعض المهام، أحيانا أعمل بالزراعة ضمن البيوت البلاستيكية، ولكن جسمي لم يعد يحتمل العمل الشاق مثل الرجال. لم أعد قادرة على حمل أقفاص البندورة والخيار وأمشي بهم لمسافات طويلة، ثم أعود لأولادي بالشتاء والوحل يغطيني بالكامل بسبب العمل في الحقل تحت الأمطار".

> المساعدات انخفضت، الأمم المتحدة لم يعد لديها تمويل كاف، شطبوا بطاقاتنا من المساعدات الغذائية لمدة ٩ أشهر كاملة، كنت أطعم أولادي الخبز اليابس فأبلله بالماء كي يأكلوه

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - كفاح من حمص

غذاء: "المشكلة تفاقمت بعد وقف المساعدات الغذائية من الأمم المتحدة، أنا اتفهم أن وقف المساعدات كان وفق معايير محددة، ولكني سيدة أرملة وأعيش وحدي مع طفلين في غرفة صغيرة، كيف يقطعون عني المساعدات؟! لست مرفهة على الإطلاق وليس لديّ من يعيلني وليس معي أحد من أهلي، أنا لا أثق في هذا التقييم الذي قطع عني المساعدات، لابد أن به مشكلات وقد تم بشكل عشوائي، لأنهم إذا درسوا حالتي بحق لم يكونوا ليقطعوا عني المساعدات".

سيدة سورية لاجئة بلبنان بالأربعينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - سهى من حمص

غذاء: "قطعوا المساعدات عن أسر كثيرة، أحيانا الأسر التي تكون بها ٤ أو ٥ أفراد يشطبون بطاقات المساعدات لهم، والعائلات التي بها ٩ أو ١٠ أفراد تستمر المساعدات لهم، لا أفهم لماذا يمنعنون عنا المساعدة؟ لم تعد الجمعيات تدعمنا بمساعدات كذي قبل ومأساتنا لم تنته والوضع يزداد سوءا".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الستينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - سميحة من إدلب

غذاء "أنا عمري ٦٠ عاما وزوجي عمره ٧٠ عاما وعندي ضرة أيضا -زوجة زوجي- وفصلونا كلنا من كارت المساعدات بالأمم المتحدة، رغم أن زوجي مريض بالفراش لا يستطيع الحركة والانتقال، أجريت جراحة بقدمي بترت بعض أصابع قدمي بسبب مرض طاريء وقالوا لي أن البتر ضروري وتداينت لتوفير نفقة الجراحة. ورغم هذا فصلوني هذا الشهر (سبتمبر/أيلول ٢٠١٥) من كارت المساعدات، قبل الجراحة كنت أستطيع أن أعمل في تنظيف البيوت، لكن الآن أنا بالكاد أستطيع المشي، ورغم هذا فصلوني من المساعدات لا أفهم لماذا؟!... كارت الغذاء كان يساعدنا كثيرا في شراء الأرز والشاي والبرغل لكن الآن لا أدري ماذا أفعل من دونه وليس معي أولاد هنا لكي يعملوا وينفقوا عليّ، المشتكى إلى الله وكفي به".

صحة

سيدة سورية في لبنان في العشرينيات من عمرها - سلمى من حلب

صحة: "زوجي مريض ويتألم كثيرا من مرضه ونريد عرضه على طبيب بأي مشفى حكومي يقولون لنا لا توجد أماكن أو يطلبون منا مبالغ كبيرة للفحص وإجراء اللازم بالمشفى. أين أذهب به وأنا أم لطفلين وبأول عمري ولا أستطيع العمل لأن أبنائي صغار".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - ناهد من حمص

صحة: "المساعدات التي تقدمها المفوضية لا تكفي، مساعدات الأدوية والطبابة لا تكفي أو غير متاحة، بعض الجمعيات كانت تساعد فيما مضى في ثمن الأدوية للأمراض المزمنة، خاصة بالنسبة للمسنين ومن يتناول انسولين. ولكن من ٤ أشهر تقريبا (شهر مايو/ أيار ٢٠١٥) توقفت هذه المساعدات".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينات من عمرها - سعاد من حمص

صحة: "الحمامات بالمخيم لأنها جماعية تتسخ سريعا، ونحتاج إلى مواد نظافة أكثر لتنظيفها باستمرار. القمامة تتراكم باستمرار ولكن نعلم أن مشكلة القمامة بالبلد كله. المشكلة أيضا في عدم توفر خدمات صحية سريعة، لابد أن نذهب إلى المدينة الأقرب وهي طرابلس. نحتاج إلى مستوصف صغير لخدمة الحالات الطارئة خاصة ليلا كي لا نضطر للذهاب إلى المدينة. المخيم صار به كل شيء نحتاجه، خضروات ولحوم وفرن، لم نعد نخرج إلى خارج المخيم لشراء احتياجاتنا، نحتاج فقط مستوصف لمتابعة الحالات الصحية".

> الحمامات بالمخيم، لأنها جماعية، تتسخ سريعا، ونحتاج إلى مواد نظافة أكثر لتنظيفها باستمرار

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - سوسن من حمص

صحة: "أهم ما تحتاجه المرأة هنا هو موانع الحمل، أنا أتكلم عن نفسي، ولكني أعلم أن هذا أكثر ما يهم نساء كثيرات هنا... نريد تخفيف الحمل في هذه الفترة، اذا لدينا ٤ أو ٥ أولاد هذا يكفي، خاصة إذا كانوا مباشرة الواحد تلو الآخر، حينها تكون المرأة منهكة ولا تستطيع رعايتهم ولا يمكنها العمل لتوفير مصروفات إضافية لأسرتها. لابد من وجود توعية جادة في اتجاه تخفيف الحمل، والتوعية يجب أن تطال الجميع، الرجال والنساء، وأن تتوفر الموانع المناسبة والخدمة الطبية التي تساعد المرأة على استخدام الموانع بشكل سليم وصحي. نحتاج أيضا إلى مستلزمات صحية للسيدات، ومتابعة صحية وأدوية للأمراض النسائية، تكاليف الولادة هنا باهظة الثمن وصعب علينا توفيرها".

> لابد من وجود توعية جادة في اتجاه تخفيف الحمل، والتوعية يجب أن تطال الجميع، الرجال والنساء، وأن تتوفر الموانع المناسبة والخدمة الطبية التي تساعد المرأة على استخدام الموانع بشكل سليم وصحي. نحتاج أيضا إلى مستلزمات صحية للسيدات، ومتابعة صحية وأدوية للأمراض النسائية

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينات من عمرها - عبير من حمص

صحة: "نحتاج إلى توفير مواد تنظيفية من ضمن الدعم المقدم، لأنها تتكلف الكثير إذا اشتريناها، خاصة أن الحمامات مشتركة، فعادة ما تقول النساء بدلا من إهدار المواد المنظفة لتنظيف

الحمامات المشتركة، سأوفرها لغسل ملابس الأولاد أو لتنظيف الخيمة من الداخل... تعودنا على الحمام المشترك ولكن المشكلة في ضمان نظافته طوال الوقت، أحيانا تستخدم ٨ أو ٩ عائلات نفس الحمام وأحيانا أكثر، وبالتالي فالنظافة تكون غائبة بسبب كثرة استخدامه وخاصة إذا استخدمه أطفال صغار بمفردهم... المواد التنظيفية هامة للوقاية من الأمراض ولا أحد يهتم بدعمنا بها".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - دليلة من ريف دمشق

صحة: "المستوصفات رخيصة ولكن مستوى الخدمة متردي جداً أما العيادات الخاصة فانها باهظة للغاية. فالعيادات يتراوح رسم الدخول بها ما بين ال١٠٠ و ١٥٠ جنيها."

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - صابرين من حمص

صحة: " أنا مريضة أحتاج إلى جراحة كل فترة، جئت إلى لبنان طلبا للأمان ولكن كنت عندما أحتاج لعمل جراحة أعود إلى سوريا أجري الجراحة ثم أعود إلى لبنان، لكن اليوم بعد غلق الحدود أو منع دخول سوريين جدد إلى لبنان لم أعد أتمكن من العودة لإجراء الجراحة. لا أستطيع أن أجري الجراحة هنا لأنها مكلفة جدا، أعيش هنا وحدي مع أبنائي، أحد أبنائي يعمل لكي يدفع إيجار البيت. هل من حل كي أعود إلى سوريا لكي أجري الجراحة ثم أعود مرة أخرى؟!"

سيدة سورية من حمص لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - فاطمة من حمص

صحة: "كل الفحوصات الطبية بسوريا أقل تكلفة من لبنان، عندما كان يمرض أبنائي كنا نذهب لسوريا بضعة أيام لإجراء الفحوصات ثم نعود، ولكن بعد غلق الحدود صرت لا أستطيع أن أوفر لهم أي خدمة صحية، لا يوجد خدمات مجانية والخدمات بالقطاع الخاص عالية التكلفة".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - شام من حمص

صحة: "ابني تعرض لإصابة بسيخ حديد بقدمه عندما كان يلعب بجوار الخيمة هنا، لم نتمكن من علاجه ضمن مساعدات الأمم المتحدة واضطررنا لعلاجه على نفقتنا... الخدمة الصحية لا تقدم أي علاج، قد يشخصون المرض ويكتبون الدواء ولكن لا يوفرونه مطلقا، لابد أن نأتي به على نفقتنا الخاصة".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الستينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - سميحة من إدلب

صحة: " أنا عمري ٦٠ عاما وزوجي عمره ٧٠ مريض بفراشه ولا يستطيع العمل، اضطررت لأجراء جراحة طارئة بقدمي وتم بتر عدة أصابع قبل انتشار المرض بها، ولم أجد أي مساعدة في قصة العلاج من الأمم المتحدة، ساعدني أهل الخير بثمن الجراحة والأشعة على قدمي ثم تداينت ببقية المبلغ لكي أجري الجراحة".

تعليم

(الصورة من موقع http://www.enabbaladi.org/archives/tag)

فتاة سورية لاجئة بلبنان في السادسة عشرة من عمرها - هدى من حلب

"المدارس اللبنانية لم تقبلنا، للأسف ذهبنا أكثر من مرة للتسجيل وصرفونا... الشيء الجيد أن بعض المنظمات تقدم لنا دروس مجانية، يعلموننا الكثير من مهارات الحياة والحوار واللغات وبعض المهارات الحرفية أيضا، نأتي إلى المنظمة لنتعلم من المعلمات ولكن أيضا لكي نرى فيهن قدوات لنا، نتطلع أن نكون مثلهن في المستقبل، أنا مثلا عندما أتعلم أي شيء جديد هنا لابد أن أتكلم عنه مع إخواتي الأصغر كي يتعلمون مثلي ولا يفوتهم شيء بسبب وجودنا هنا بلبنان... أهم شيء بالنسبة لي أن أكمل دراستي، اليوم كان من المفترض أن أكون على وشك الالتحاق بالبكالوريا ولكني لم أتمكن من الاستمرار بالدراسة منذ تركنا سوريا، أهم ما يعنيني اليوم هو أن أعود إلى المدرسة، لكن العودة للمدرسة مكلفة أهلي لا يستطيعون تأمينها لي، وإذا افترضنا أنني انتظمت في إحدى المدارس، الطريق إلى المدرسة ذهابا وعودة مكلف للغاية، ولا توجد مدارس في المنطقة التي نسكن بها لأنها بالأصل منطقة متوسطة الحال، فأجرة الطريق للمدرسة تحتاج لميزانية مستقلة بذاتها، وأهلي لا يملكون ذلك... أنا أريد أن أكمل دراستي وأن أصبح معلمة فيما بعد... لأنني كنت أحب معلماتي بسوريا".

> بعض المنظمات تقدم لنا دروس مجانية، يعلموننا الكثير من مهارات الحياة والحوار واللغات وبعض المهارات الحرفية أيضا، نأتي إلى المنظمة لنتعلم من المعلمات ولكن أيضا لكي نرى فيهن قدوات لنا، نتطلع أن نكون مثلهن في المستقبل

سيدة سورية فى الاربعينيات من عمرها لاجئة بالعراق - تالا من الحسكة

"أولادنا هنا لا يذهبون إلى المدارس، القليل منهم فقط يذهب للمدرسة لأننا لسنا متأكدين من مدى الاعتراف بالشهادة التي تُمنح لهم هنا، فالشهادة التى سيحصلون عليها هنا لن يتم الاعتراف بها فى أماكن أخرى، فيقول الأطفال لماذا نتكبد العناء الآن ونذهب إلى المدارس."

> أولادنا هنا لا يذهبون إلى المدارس، لسنا متأكدين من مدى الاعتراف بالشهادة التي تُمنح لهم هنا

فتاة سورية في السادسة عشرة من عمرها لاجئة بالعراق - دانا من الحسكة

"أنا حاولت أن اقدم للبكالوريا هنا على أساس أنني كنت قد اجتزت الصف العاشر. عندما ذهبت لأسجل، قالوا لي أنهم بحاجة لأصل شهادتي من سوريا. كيف اذهب الآن إلى سوريا لآتي بالشهادة الأصلية ؟".

سيدة سورية في لبنان في العشرينيات من عمرها - سلمى من حلب

"عندي بنت وصبي، لم يقبلوهم بالمدارس، سجلوا أسمائهم ولكن لم يذهبوا فعليا للمدرسة. هناك مراكز لخدمة المجتمع تقبل أولادنا دون مقابل تعلمهم بعض المهارات والأنشطة كالرسم وهكذا... والأولاد سعداء بذلك، لكن كانوا يعطوننا بدل مواصلات والآن لم يعد معهم أموال لدفعها للمواصلات ولذا لم نعد نستطيع أن نأتي بالأولاد كذي قبل".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - صفاء من حمص

"أبنائي خرجوا من التعليم ليساعدوني في دفع إيجار البيت، ابني كان عمره حين جئنا إلى لبنان ١٣ عاما، حين خرجنا من البلد لم نحضر أي شيء معنا، فقط خرجنا بالملابس التي كنا نرتديها، وزوجي مريض لا يستطيع العمل لأنه أجرى جراحة قلب مفتوح. ولذا ابني خرج من المدرسة لكي يعمل في محل ملابس ويساعدني في دفع إيجار البيت".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - يمنى من دمشق

"اذا ذهبت إلى مدرسة ابنتي، وهي مدرسة حكومية، لاستخراج بعض الأوراق، تقول لي المديرة 'ماذا تفعلين هنا بالصباح الباكر؟ ألا يكفينا أولادكم المسجلين عندنا بالمدارس؟' فاضطر إلى الاعتذار منها لأني عكرت صفو نهارها، أفعل ذلك فقط لتعطيني الورقة التي احتاج إليها. ذهبت إلى المدرسة بعد ذلك لأخذ ورقة لإثبات حضور أولادي بالمدرسة من أجل تحصيل رسوم المنحة الدراسية التي يحصل عليها الطفل السوري من قبل المفوضية. فتقول لي المديرة 'لماذا لا تأتين لي برزمة من الأوراق البيضاء فكل الأهالي السوريين يطلبون مني هذه الأوراق وبذلك نستهلك الكثير من الورق الأبيض'. وبمرة أخرى طلبت مني أن أقوم بنسخ ٥٠ صورة ضوئية لوثيقة بحجة أن الكثير من السوريين يحتاجون اليها. وفي مرة أخرى قالت لي 'لماذا انتم السوريون لا تجمعون النقود من بعضكم البعض لعمل باب حديد على الباب الخشب المؤدي إلى حجرة الكومبيوتر حتى لا يقوم أحد بسرقتها'. مع العلم أن هذه الأجهزة تم إرسالها من قِبَل إحدى المؤسسات الدولية كدعم للمدارس المصرية مقابل انخراط السوريين بالمدارس. قلت لها أنني لا أستطيع طلب ذلك من السوريين وأنها من الأفضل أن تعمم هذا على الكل بطلب ٥ جنيهات

من كل طالب. فقالت لي أن هذا غير قانوني، فتعجبت كيف تطلب مني هذا الطلب رغم أنه غير قانوني... بعدما حصلنا على الورقة المطلوبة أخذها زوجي إلى الجهة المسئولة عن تحصيل المنحة الدراسية، حيث رفضها الموظف بحجة أن الوثيقة ينقصها كلمة واحدة، بالرغم من وجود كل الأختام والإمضاءات المطلوبة. وكان هذا حال ٥ من ٧ أشخاص حاولوا تقديم الأوراق بهذا اليوم وجاءوا جميعا من ضاحية بعيدة خارج القاهرة إلى مقر المؤسسة المسئولة عن صرف مستحقات المنحة الدراسية، فهناك الكثير من العراقيل التافهة التي تصعب علينا الإجراءات. و مع كل ذلك، فالتعليم حالته متردية للغاية. ابنتي في الصف الثاني الإعدادي وكانت يجب أن تكون الآن في الصف الثالث الإعدادي، لكنها رسبت لأنها لم تأخذ درس خصوصي في الرياضيات. وهذا غير الضرب الذي يتعرض له التلميذ المصري قبل السوري. في مرة دخلت الصف بالمدرسة ورأيت المعلمة تضرب تلميذ بخرطوم مياه كأنها تقوم بتنفيس كل غضبها ضده. وبتلقائية شديدة سحبت الولد الصغير من يد المعلمة وقلت لها 'حرام عليكِ' قالت 'لا، هذا الولد يحتاج إلى تربية من جديد'. ولكن هذا النوع من التربية يؤدي إلى أن يتوحش الولد ويقوم بتنفيس غضبه بدوره على زملائه أو بالشارع. في مرة عاد أولادي من المدرسة في حالة نفسية سيئة وعندما تحدثت إلى أستاذهم بالمدرسة قال لي 'لا تخاف، كان هناك أطفال بلطجية من المدرسة المجاورة لنا هجموا على المدرسة وتعدوا على بعض التلاميذ بالصفوف بالشفرات، هذا شيء عادي ولا شيء يدعو للقلق'. كيف لا شيء يدعو للقلق وأبنائي بالإبتدائي والذين تعدوا عليهم بالضرب كانوا من مدرسة إعدادي وأكبر منهم، هل طبيعي أن يتعدى التلاميذ على زملائهم بهذا الشكل!".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - دليلة من ريف دمشق

"أنا أولادي متفوقين بالدراسة ولكنهم عندما ينامون تراودهم الكوابيس عن هذا الخرطوم الذي تستخدمه المعلمة في ضربهم بالصف. ابنتي استيقظت بمنتصف الليل وهي تبكي وعندما سألتها لماذا قالت 'يا ماما أنا قمت بعمل واجبي ولكني خائفة أن أكون اخطأت فيه بشكلٍ ما فتعاقبني المعلمة' فقلت لها أن الإنسان يخطئ في بعض الأحيان وهذا شيء عادي. فقالت ابنتي 'لا، المعلمة بمدرستنا معها خرطوم تعنف به الأطفال' قلت لها ألا تقلق لأنها متفوقة ولكنها كانت لا تزال خائفة. أما الدروس الخصوصية فهي مشكلة أخرى كبيرة. أصلاً عندنا بسوريا، كان من العار على العائلة أن تسمح لأبنائها بتلقي دروس خصوصية قبل الوصول إلى البكالوريا... وأيضا المدارس كان بها أنشطة ترفيهية كثيرة ولكن هنا لا توجد تلك الأنشطة".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الستينات من عمرها - ضحى من ريف دمشق

"أنا ابتني عندها ٥ أولاد والولد الكبير عندما دخل إلى المدرسة المصرية كان بالصف الثالث، ورغم أنه متفوق إلا أن المدرسة تتعمد أن تجعله يرسب ولم ينتقل إلى الصف الرابع والخامس بل ظل ثلاث سنوات بالثالث، لا أفهم لماذا؟! الولد لا يتعلم، كل ما يفعله أنه يؤمن لأسرته الإقامة لأنه مسجل بمدرسة حكومية".

سيدة ليبية في مصر في الاربعينيات من عمرها - هدى من بني غازي

"لا أخاف من شيء هنا بالعكس أشعر بالأمان التام وعلاقاتي جيدة مع الجيران ولا يوجد صعوبات تواجهني كوني امرأة للهم الا التعرض لبعض المضايقات أو المعاكسات العادية. كما

أن السكن هنا مناسب ونوفر الغذاء بشكل جيد ونذهب للعيادات والمستشفيات الخاصة ولكن مشكلتنا الأساسية هي تناقص فرص التعليم للأولاد؛ لا يوجد فرص تعليم لأبنائنا في الجامعات إلا بمبالغ كبيرة لا نستطيعها فنقوم نحن بمساعدة أبنائنا في التعلم".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الأربيعينيات من عمرها - سلوى من دمشق

تعليم: "لم يدخل أحد من أبنائي الجامعات هنا، الإجراءات معقدة ويطلبون أصول الشهادات، كيف وقد خرجنا على عجل على أمل أن نعود سريعا، ابني كان بسوريا بآخر سنة بهندسة معلوماتية، يريدونه أن يُعيد من السنة الأولى للجامعة".

إمرأة سورية في الأربعينيات من عمرها ولاجئة بلبنان - سعاد من الرقة

تعليم: "عندي ٦ أطفال، ولد عمره ١١عاما واخته ١٢ عاما ليسا بالتعليم منذ عامين، منذ جئنا إلى لبنان، ابنتي الأكبر كانت بالبكالوريا قسم علمي ولكن عندما جاءت إلى لبنان توقفت عن التعليم، أبنائي الكبار ١٦ و١٥ بلا تعليم أيضا وابني الأصغر ٤ سنوات لم يدخل مدرسة من قبل... ولا أتمكن من تعليمهم أي شيء لأن كل شيء هنا يلزمه نقود... وأنا غير متعلمة لا أستطيع حتى أن أعلمهم بالبيت بأية وسيلة... المدارس مثل عدمها هنا... ذهبت إلى مدرسة قرب المنزل للتسجيل لأطفالي بها لأني سمعت أن المدرسة تعمل بعد الظهر للأطفال السوريين، داوم ابني وابنتي ١٥ يوما فقط ثم أرسلوهم للبيت وقالوا لم يعد هناك مدارس لاستقبال السوريين لا نستطيع قبولكم بعد اليوم... أبلغوني أنه لابد من دفع مصروفات بملايين الليرات اللبنانية وأنا عندي أكثر من ولد وبنت بالتعليم كيف سأدفع لهم جميعا؟!".

سيدة سورية لاجئة بمصر في الأربعينات من عمرها - وئام من دمشق

تعليم: "قدمت أوراق ابني بكلية هندسة بجامعة بعيدة فقبلوه واجتاز السنة الإعدادية، وأريد أن أنقله إلى جامعة قريبة ولكن لا يقبلون أبدا، المسافة من بيتنا إلى الجامعة تأخذ قسطا كبيرا من وقته، إذا عمل بهذا الوقت قد يوفر بعض المصروف للبيت ويستريح بدلا من ركوب المواصلات لمسافة كبيرة".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينات من عمرها - لبنى من حمص

تعليم: "أولادي بسن التعليم ولكن لم يدخلوا إلى مدرسة هنا بلبنان، رغم أني جئت إلى لبنان منذ عامين، وانتظرت من الأمم المتحدة أن تبين لي المدارس التي يجب أن أتوجه إليها وأسجل فيها أولادي ولم أجد ردا، وضاع عامان دراسيان على أبنائي. وحتى الآن أبنائي بلا تعليم ولا أعلم ماذا أفعل لكي يقبلوهم بالمدارس".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينات من عمرها - يُمن من حمص

تعليم: "النظام التعليمي بلبنان معقد والمدارس لا تقبل أبنائنا خاصة لأننا أتينا من سوريا منذ عامين أو ثلاثة، هم يقبلون السوريين الذين سبق واندرجوا في التعليم اللبناني لأن فرصهم في الاستيعاب أكبر.. إذن ما البديل لأبنائنا؟".

فتاة سورية في الثالثة عشرة من عمرها لاجئة بالأردن - جيهان من درعا

تعليم: "عمري ١٣ عاما، بالصف السابع، عندما تغيب الشمس كل يوم أجمع بنات الحارة في خيمتنا وأدرسهم قرآن، أعلمهم الإشارات وطريقة القراءة الصحيحة كما تعلمتها. عندما أكبر أريد أن أصبح معلمة، ولذلك أعلّم جيراني الصغار كل ما اتعلمه في المدرسة أولا بأول".

> كل يوم أجمع بنات الحارة في خيمتنا وأدرسهم قرآن، أعلمهم الإشارات وطريقة القراءة الصحيحة كما تعلمتها. عندما أكبر أريد أن أصبح معلمة

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - ياسمين من حلب

تعليم: "الأطفال الصغار قد يجدون فرصة أفضل للتعليم بلبنان لكن الأولاد الأكبر فرصهم أقل في التعليم، عندي أولاد بالبكالوريا والصف التاسع والحادي عشر، ليس لهم مجال للدراسة".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - رنا من حمص

تعليم: "ذات مرة أبلغونا أن هناك دورة لتقوية الطلبة السوريين لتأهيلهم للالتحاق بالتعليم اللبناني بسهولة، وطلبوا منا الأوراق اللازمة والمعلومات لتسجيل الأولاد، لكن بعد أن قيدونا بالسجلات اختفوا ولم يطلبوا أولادنا مرة أخرى للالتحاق بالدورة أو التسجيل ضمن صفوف بالتعليم اللبناني".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - غصون من حمص

تعليم "أغلب المدارس بعيدة عن الأماكن التي نسكن بها، لو الأسرة بها طفل أو اثنين، من الصعب أن يخصص الوالد ١٥٠ دولار شهريا فقط لمواصلات الأولاد إلى المدارس".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في العشرينات من عمرها - تولين من حلب

تعليم: "كل عام نذهب لتسجيل الأولاد بالمدارس، ثم نسأل متى يجب أن يداوم الأولاد، يقولون لنا قبلنا عدد محدد واكتفينا به حاولوا التسجيل في العام التالي. إذا فكرنا بالتسجيل بالمدارس الخاصة لا نستطيع لأن مصاريفها مرتفعة جدا أقل مدرسة تطلب مليون بالسنة للطفل الواحد (٦٥٠ دولار)، وأنا زوجي يعمل ومرتبه ٤٠٠ دولار فقط، ندفع منهم ٢٠٠ دولار لإيجار الغرفة الصغيرة التي نسكن بها مع طفليّ الاثنين، ولا أستطيع أن اسجلهم بالمدارس الخاصة لارتفاع التكلفة ولا يقبلوهما بالمدارس الحكومية، ماذا بقى لي لكي أعلم أولادي؟ هل تريدون أن يكبر الجيل الجديد وهو جاهل لا يعرف القراءة والكتابة؟ ماذا ينتظر الوطن إذا كان شعبه جاهل؟ أي مستقبل ينتظرنا؟".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - شام من حمص

تعليم: "ما قبلوا أولادي بالتعليم هنا في لبنان، أنا هنا منذ ٣ سنوات ولم يقبلوا ابنتي بالتعليم منذ كانت بعمر ٦ سنوات، يقولون لي لاتزال صغيرة ويؤجلوها للسنة القادمة".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في العشرينات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - منى من حمص

تعليم: "ابني عمره ٦ سنوات، لم يقبلوه بالمدارس هنا، وخفت على مستقبله بدون تعليم، فأرسلته مرة أخرى إلى سوريا إلى بيت جده ليكمل دراسته، وقلت إذا عاش يكون متعلما وإذا لا قدر الله أصابه مكروه أكون قد حاولت أن أوفر له مستقبل أفضل، لأنه لا معنى للحياة بدون تعليم... أخوه الأصغر عمره سنتين، لا أعلم ماذا سيكون مصيره وهل سيتوفر له تعليم أم لا".

سيدة سورية من حمص لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - فاطمة من حمص

تعليم: "أهم شيء تعليم الأولاد، أحاول من حين لآخر أن أعلم ابنتي بعض الحروف والكلمات، حتى يتفتح عقلها قليلا لا أريدها أن تكون جاهلة عندما تكبر، لا أريد أن يضيع مستقبلها بلا تعليم. لكن الأفضل أن يوفروا لنا مدرسة صغيرة بجوار المخيم كي يذهب إليها الأطفال".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها ومقيمة بمخيم غير نظامي - صابرين من حمص

تعليم: "هذه الطفلة عمرها ٩ سنوات، ألا يجب أن تذهب للمدرسة لتتعلم، كانت بالصف الأول بسوريا، هنا تذهب للعمل لتجمع البطاطا معي من الحقل، على الأقل تحتاج أن تقرأ وتكتب وألا تصبح جاهلة".

فتاة سورية من حمص لاجئة بلبنان ومقيمة بمخيم غير نظامي

"أنا عمري ١٣، كنت بسوريا بالمدرسة بالصف الثاني، وهنا أكملت دراسة للصف الرابع، وبعدها أوقفوا التعليم لنا، أنا أخرجوني من المدرسة ولم يقبلوا إخواتي الصغار، أعمارهم ١٠ و٨ سنوات... إذا توفرت الدراسة مرة أخرى سأكون سعيدة للغاية... أنا كنت أحب دراسة اللغة العربية والرسم بسوريا أكثر من بقية المواد، وهنا عندما درست بالمدرسة لغة فرنسية أحببتها كثيرا وأريد أن أكمل دراستي".

فتاة سورية من حمص لاجئة بلبنان ومقيمة بمخيم غير نظامي

"عمري ١٢ سنة، كنا نذهب للمدرسة من عدة أشهر، ثم أغلقت المدرسة ولم نذهب مرة أخرى، كنا نتعلم لغة عربية وفرنسية ورياضيات، لم يعد لنا أماكن بالمدرسة قالوا لنا لا يوجد مدارس للسوريين".

فتاة سورية من حمص لاجئة بلبنان ومقيمة بمخيم غير نظامي

"عمري ١٠ سنوات، لا أريد أن أذهب للمدرسة، أخي يحب أن يذهب إلى المدرسة عمره ٨ سنوات، ولكني لم أعد أحب المدرسة، لم يكن لدي أصدقاء بها وبعض الأولاد بالصفوف الأكبر كانوا يزعجونني كثيرا".

فتاة سورية من حمص لاجئة بلبنان ومقيمة بمخيم غير نظامي

"لم يسجلوا اسمي بالمدرسة لأني مازلت صغيرة، أنا عمري ٥ سنوات فقط، لكن أحب أن أذهب للمدرسة عندما أكبر".

فتاة سورية من حمص لاجئة بلبنان ومقيمة بمخيم غير نظامي

"كنت بالصف الأول بسوريا، ولكن هنا وصلت للصف الثالث ثم توقفت الدراسة ولم نعد نذهب للمدرسة".

فتاة سورية من حمص لاجئة بلبنان ومقيمة بمخيم غير نظامي

"أنا عمري ٥ سنوات، أسمي خديجة، عندما أكبر سأذهب إلى المدرسة مثل أخي محمد، هو كبير عمره ٨ سنوات وأبي سجل اسمه بالمدرسة، سيذهب عندما يبدأ الأطفال في الذهاب إلى المدرسة".

عمل

سيدة سورية لاجئة بمصر في الأربعينيات من عمرها - منى من حمص

عمل: "ابني كان يدرس إدارة أعمال والآن يعمل بسوبر ماركت وابني الثاني كان يدرس الهندسة والآن يعمل بمخبز... لم يعد لهم مستقبل بالدراسة... إذا درس الأولاد من سيعمل ليوفر مصروف الأسرة؟ زوجي ظروفه الصحية صعبة ولا يستطيع العمل وإيجار البيت مرتفع للغاية قد يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ جنيها شهريا"

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - نهى من ريف حمص

عمل: "زوجي حاول أن يعمل كسائق وليس معه سوى الشهادة السورية للقيادة ولكنهم لا يقبلونها، وهو مريض ولا يستطيع أن يعمل بعمل شاق ولذلك يُفضل القيادة، ولكن لاستخراج شهادة قيادة مصرية يلزمه أموال كثيرة"

تعليم: "مشكلة المدارس أن الأولاد مسجلين بالمدارس المصرية ولكنهم لا يفهمون لهجة المعلمين المصريين، كان لابد أن نسجلهم بمدارس سورية موازية ولكنها بمصاريف إضافية، وزوجي قد يعمل يوما ولا يعمل الآخر، فكيف لنا أن ندبر المال لتعليم الأولاد لا أدري... فالأطفال يداومون في المدرسة السورية الخاصة ثم يقدمون الامتحانات بالمدرسة المصرية الحكومية".

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - فتون من حلب

عمل: "أنا أصلاً معلمة لغة عربية. أحببت ان أُدَرِّس هنا بمدرسة بمصر فطلبوا مني تصريح عمل، واستخراجه مكلف جدا. مع إني حققت مستوى جيد جداً بامتحانات القبول. قالوا لي يمكنك العمل ولكن بعد توفير تصريح عمل، في النهاية عندما علمت أن الراتب سيكون ٧٠٠ جنيه صرفت نظر تماما، خاصة أن تصريح العمل يكلف نحو ٥ أو ٦ آلاف جنيها ولابد من تجديده كل فترة. مع العلم بأنني قد اجتزت دورة تدريبية مقدمة من إحدى المؤسسات الأهلية الدولية لتأهيل المعلمين السوريين على تدريس المنهاج المصري والعمل بالمدارس الحكومية المصرية. وكان من المفترض أن نحصل على شهادات بذلك عليها ختم النسر ولكننا لم نحصل على أي شيء حتى الآن."

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينات من عمرها - كوثر من حمص

عمل: "عُرض علي أن اعمل في إحدي محال الكوافير ولكن مواعيد العمل صعبة للغاية. فأنا لا أستطيع أن أترك بيتي وأولادي كل هذا الوقت، فساعات العمل طويلة، هذا بجانب المواصلات التي تكلف الكثير من المال والوقت."

فتاة سورية فى العشرين من عمرها لاجئة بالعراق - بهار من الحسكة

عمل: "نحن نحتاج لعمل مستمر، خاصةً للبنات، فنحن نريد أن نعمل كي نوفر لقمة العيش وليس مجرد العمل لفترة مؤقتة. ولكن العمل بخارج المخيم صعب، خاصةً للبنات، من غير الممكن أن يبقين خارج المخيم لفترات طويلة بخاصة بالليل، فطريق العودة إلى المخيم غير آمن

> العمل بخارج المخيم صعب، خاصةً للبنات، من غير الممكن أن يبقين خارج المخيم لفترات طويلة بخاصة بالليل، فطريق العودة إلى المخيم غير آمن خلال الليل وفي ذلك خطورة عليهن

خلال الليل وفي ذلك خطورة عليهن. هذا بالإضافة إلى ان الكثير من العائلات لا يسمحن لبناتهم بالخروج من المخيم بمفردهن... نحن نريد أي عمل مستقر داخل المخيم، مثل أن نصنع شيء داخل المخيم ويتم تسويقه خارجه مثلا".

فتاة سورية فى العشرينيات من عمرها لاجئة بالعراق - هافين من الحسكة

عمل: "هنالك أيضاً بنات وشباب يشتغلون بالمشافي بالتنظيف ويذهبون من السابعة صباحاً حتى السابعة مساءً. وأنا كنت أعمل هناك لفترة ولكني لم استطع أن استمر بسبب مواعيد العمل، وإضافة إلى ذلك كان الراتب ضئيلا للغاية."

فتاة سورية فى العشرينيات من عمرها لاجئة بالعراق - راندا من الحسكة

عمل: "أنا معي شهادة جامعية وذهبت للبحث عن عمل ولكن أينما ذهبت يحتاج المرء إلى شخص يتوسط له بالعمل، كل شيء هنا تتخلله الواسطة."

امرأة سورية فى العشرينيات من عمرها لاجئة بالعراق - دارين من الحسكة

عمل: "الكثير من الناس هنا تستعين بالوسائط، فمثلاً اذا كان شخص ما من عائلة معروفة ويعمل مثلاً بمنظمة إغاثية، فور تعينه بها يقوم هو بدوره بتعيين أقاربه، واذا بدأوا في العمل لا يتركون عملهم ابداً ولا يُفسحون المجال لغيرهم."

فتاة سورية فى العشرينات من عمرها ولاجئة بالعراق - بيرين من الحسكة

عمل: "كثير من طلاب الجامعات تركوا جامعاتهم وجائوا إلى هنا ولكنهم لا يجدون عملا يناسب شهاداتهم، يعني مثلا بالنسبة لى أنا معى شهادة ولكنى لا أجد أى عمل. أنا مدرسة ابتدائى ليس لديّ راتب وعملى تطوعى، وكثير من صديقاتى لا يجدن عملا، وأنا أعرف بنات معهن شهادات جامعية يعملن بمحلات للألبسة."

فتاة سورية لاجئة بلبنان في الثامنة عشرة من عمرها - آيات من حلب

عمل: "ليس لدينا فرصة حقيقية للتعليم الآن للأسف، ونحن بحاجة للعمل بالتأكيد لمساعدة أسرنا في هذه الظروف، وكنت أريد أن أعمل ولكن أبي لم يسمح لأنه يخاف عليّ من المعاملة السيئة التي قد أجدها هنا في الشارع أو في مكان العمل، ورغم أننا تعلمنا بعض الأمور المفيدة مثل مهنة تصفيف الشعر أو التزيين ولكن ليس لدينا فرصة لمزاولة هذه المهن"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الخمسينيات من عمرها - وفاء من حلب

عمل: "أنا ابني متخرج من سوريا إدارة أعمال واقتصاد، هنا يعمل نادل بمطعم، لأنه لا بديل آخر للعمل".

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - سميرة من حمص

عمل: "إذا اعتمدنا فقط على مساعدات الأمم المتحدة لا نستطيع أن نعيش، لابد أن يعمل فردين على الأقل في الأسرة كي نعيش، وإذا ابني عمره ١٩ عاما ويعمل لكي يساعد أباه بمصاريف البيت يحتاج هو الآخر لكفيل لكي يجدد إقامته. لا أفهم لماذا يريدون كفيل؟ كيف نأتي بكفيل إذا

كان صاحب العمل لا يريد أن تعلم الدولة أنه يُشغل سوريين، وصاحب البيت لا يريد أن تعلم الدولة أنه يؤجر بيته؟"

سيدة سورية لاجئة بلبنان في الأربعينيات من عمرها - هدى من حلب

عمل: "أخذنا حصص كثيرة لتعليم المهارات، كروشيه وتطريز وكوافير وخياطة، لكن ما فائدة ما نتعلمه إذا ما لم يُفتح لنا المجال للعمل لكي نساعد أسرنا وأزواجنا".

سيدة يمنية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - فاطمة من اليمن

عمل: "جئنا إلى مصر للدراسة، زوجي كان يدرس الطب وعندما أنهى دراسته لم نتمكن من العودة بسبب مشاكل الحرب، ولكنه غير مصرح له بالعمل هنا. فلا يمكننا العودة ولا يمكن لزوجي العمل، فكيف لنا أن نوفر النفقات ونعيش بشكل لائق هنا؟!"

معلمة: سيدة سورية لاجئة بلبنان في الثلاثينيات من عمرها - هبة الله من ريف دمشق

"عندي ٣٣ سنة وأم لأربعة أبناء ولدين وبنتين، خرجت من سوريا عام ٢٠١٢، كنت أعمل معلمة بسوريا واستكملت عملي هنا أيضا كمعلمة. السنة الماضية الأولاد السوريون توزعوا على أكثر من مدرسة بعيدة عن المخيم، وأصبحوا يتابعون مناهج مختلفة باختلاف المدارس التي توزعوا عليها. ولذا قرروا أن يؤسسوا مدرسة قريبة من المخيم لاستيعاب كل الطلاب السوريين بها، حتى لا يدرسوا مناهج متفرقة وحتى تكون قريبة من المخيم ولا يتعرض الأطفال لأخطار الطريق. الطلاب كثر ولذا كنا نداوم دوامين لأن المدرسة لا تستوعب كل الطلاب بدوام واحد، نحن معلمات سوريات ندرس الطلبة السوريين بمنهاج لبناني داخل هذه المدرسة اللبنانية ولكنه معرب حتى يستطيع الطلبة السوريين استيعابه. وفي نفس الوقت يذهب الطلبة اللبنانيون إلى هذه المدرسة ويدرسون على يد معلمات لبنانيات منهاجهم اللبناني الطبيعي دون تعريب. بالبداية كنا ندرس على دوامين لأن الطلبة كثر، دوام صباحي من السابعة ونصف إلى الحادية عشرة ثم من الثانية عشرة إلى الثالثة ونصف. ولكن تم إجراء توسعة بالمدرسة وتم بناء صفوف جديدة حتى يتم استيعاب الجميع بنفس الوقت. أما عن الشهادة، فلسنا متأكدين من أن وزارة التربية اللبنانية ستعتمدها، ولكن مع ذلك هذا أفضل من ألا يتعلم الأولاد مطلقا. بالنسبة لي العمل مهم جدا، لأني عندما أقارن حالتي قبل بداية عملي وبعدها أشعر بالفارق. مجرد الخروج من الخيمة والسير بالطريق ثم الشعور بأني أصنع فارقا في حياة الطلاب الذين أعلمهم ومن ضمنهم أولادي، حينها أشعر بالتميّز والإنجاز. عندما يبقى النساء بالبيت يشعرن بالعزلة ويكرهن أنفسهم وينظرن إلى وضعهن باعتباره أكثر سوءا مما يبدو عليه. أشعر بالسعادة لأني أساعد الأولاد على التعلم والدراسة، وأيضا لأني اتقاضى راتبا وبالطبع بالنسبة لأربعة أولاد راتبين أفضل من راتب واحد، لأن المصروفات كثيرة. وبالطبع شعوري بالإنجاز والتحقق عندما أخرج للعمل لا يوصف، وأشجع النساء الأخريات على الخروج إما للعمل أو للانتظام بدورة تدريب أو تثقيف كالدورات التي تعقدها الجمعيات القريبة من المخيم. لأن ذلك سيحفزهم ويعطيهم مساحة للتعارف وستتحسن نفسيتهن بالاختلاط مع الناس. عندما أقول لهم اذهبوا إلى هذه الدورات يقولون لي ماذا سنستفيد، الاستفادة ليست فقط بتعلم مهارات جديدة أو التعرف إلى محيط جديد من المعارف، بل الاستفادة تشمل الخروج من العزلة والحديث إلى الناس والشعور بأن العالم أوسع من مجرد الخيمة التي أصبحنا فيها كالمحتجزين.عندما ذهبن ا إلى الدورات واستفدن منها أصبحن يردن المزيد ويسألن عن دورات

جديدة. قبل أن أعمل كنت دائمة الصراخ بأولادي وأعنفهم باستمرار، ولكن بعد خروجي للعمل وشعوري بأني أضيف شيئا لي ولأسرتي وللناس من حولي، توقفت عن العصبية وأصبحت اتكلم مع أولادي بهدوء واشتاق للحديث معهم لأخبرهم بما استفيده وأسألهم عما يتعلموه كل يوم. المخيم هنا به نساء كثيرات يعملن، منهن من تعمل بالحقول المجاورة في قطاف الثمار، ومنهن من تعمل بالخياطة ومنهن من تعمل بحرف تعلمتها عبر برنامج سبل العيش. والمشكلة أن الرجال لا يستطعون الخروج من المخيم والتحرك بحرية بسبب الحواجز الأمنية والخوف من الاعتقال بسبب عدم وجود أوراق إقامة نظامية. فالنساء قد يواجهن بعض المضايقات أيضا ولكن ليس كالرجال الذين قد يتعرضون للاعتقال أو الترحيل، وبالتالي فالنساء تعمل بدلا من الرجال لإعالة أسرهن، ومنهن من تعمل لأنها بلا عائل وزوجها متوفي أو مفقود. نرى من الخامسة فجرا النساء يخرجن للالتحاق بالحقول ثم يعدن قبل المغرب... أشعر أن خبرة العمل أضافت الكثير إلى خبراتي ومهاراتي، صحيح أني قد عملت من قبل، ولكن العمل هنا مختلف. أصبح عندي خبرة بالتعامل مع الطلاب، ليس فقط بالتدريس ولكن أيضا بالدعم النفسي للطلاب الذين يعانون من الوضع هنا. قد أجد طلاب مهاراتهم كثيرة وعندهم فرصة حقيقية للتفوق ولكنهم يعانون نفسيا ولا يريدون الدراسة، حينها لابد أن اتحدث اليهم وأوجههم وأحاول أن أفهم المشكلة وأساعدهم على تجاوزها حتى يصفى ذهنهم للتعليم. وهذا علمنى أن اتعامل بشكل أفضل مع الأطفال وأن انحي العصبية جانبا وأحاول أن أفهم دوافعهم واتحدث عليهم... الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة هنا كانوا بلا تعليم لفترات طويلة، منهم من بقى بلا تعليم لمدة ٤ سنوات كاملة ومنهم من بقى لمدة عامين. ومنهم من خرج من الدراسة منذ بدء الثورة، ومنهم من صاروا بالصف السابع ولا يعلمون الكتابة والقراءة. العام الماضي، التحقوا منذ نصف العام الدراسي بمدرسة لبنانية، ولكن المنهاج كان بالفرنسية وبالتالي لم يستفيدوا شيئا، لأنهم لا يتحدثون الفرنسية والمنهاج كله فرنسي، وبالتالي كأنهم لم يذهبوا للمدرسة. المشكلة أن نفسية الأطفال تأثرت لأن منهم من كان متفوقا، ولكنهم لا يستطيعون التأقلم بالفرنسية، لكن هنا في مدرستنا المنهاج بالعربية وبالتالي الأطفال يتجاوبون معه بشكل جيد ويتعلمون ومتأقلمين معه بشكل تام. المشكلة أن الشهادات ليس من المؤكد أن يتم الاعتراف بها، ولكي يدرس الطلبة بالبكالوريا لابد أن تكون شهاداتهم السابقة معترف بها، وبنفس الوقت يبذل الأولاد جهدا كبيرا بالدراسة، حرام أن يذهب بلا طائل دون شهادات. ابني الآن بالصف السابع، عندما كنت أسكن بمنطقة أخرى قبل أن انتقل إلى هذا المخيم، انهى دراسة السابع، حاولت أن الحقه هنا بالصف الثامن ولكن المدرسة لم تقبل لأنه بالنسبة لهم الإفادة التي حصل عليها بانتقاله من السابع إلى الثامن غير نظامية، ولذا رسبوه ليعيد العام السابع، رغم أنه كان من المتفوقين. هذا يؤثر على نفسية الأولاد كثيرا، لأنه يبذلون جهدا كبيرا في التعليم... نحن بالنسبة لنا راحت أيامنا... المستقبل للأولاد ومستقبلهم بالتعليم، لا يوجد مستقبل دون تعليم... لكن هنا المشكلة للاولاد بالتعليم تظهر بالصف التاسع، حيث يجب أن يأخذوا الشهادة لينتقلوا إلى مرحلة الثانوي، لكن لا يتم قبول تقديم الامتحانات بالعربية، لأن نظام التعليم بالفرنسية، والأولاد لا يتكلمون الفرنسية الا القليل، فكيف يكون الامتحان بالفرنسي في كل المواد. والمشكلة أن الأطفال متفوقون ولكن لا يستطيعون اجتياز الاختبار للترقي إلى الصفوف الثانوية، ورغم أنه يتلقون دورات محو أمية ودورات فرنسي لتتحسن لغتهم، ولكن ومع ذلك لا يتمكنون من اجتياز امتحانات الشهادة للانتقال إلى الصف التالي. كيف يمكن أن ينطلقوا باللغة الفرنسية بشكل فوري، الأولاد كلهم يذهبون لصفوف مجانية باللغة الفرنسية يقدمها اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية، ولكن الأولاد يجدون صعوبة في اتقان الفرنسية بشكل يسمح لهم باجتياز

امتحانات الشهادة. بعض الأولاد قرر أن يُعيد السنة بدلا من ترك المدرسة ككل، وفي العام القادم ستواجههم نفس المشكلة ولكنهم يخشون أن ينسوا الدراسة اذا ما تركوا المدرسة. لابد من إيجاد حل لهذه المشكلة، لأن من لم يتعلم فرنسي منذ أول عمره، سيجد صعوبة في اتقانه فيما بعد، ونحن بسوريا كان التركيز على الانجليزية. ثانيا اهم شيء أن يتم الاعتراف بشهادة المدارس التي تدرس المنهاج اللبناني المعرّب، وإلا ضاع جهد هؤلاء الأطفال وضاع تعبهم على الدراسة والتعليم، وإذا لم يدرسوا ماذا سيفعلون؟ وكيف سيكون مستقبلهم؟ هذا قرار يمكن اتخاذه فورا وسيوفر الكثير على السوريين ويعطيهم أمل بالغد ويؤسس لمستقبل أفضل."

متجر الخضرة وفاكهة: سيدة سورية لاجئة بلبنان في الخمسينات من عمرها - ابتسام من حمص

"تقريبا منذ عامين جئنا إلى لبنان وأقمنا بالمنطقة الحدودية وكانت حالتنا المادية صفر، لم يكن معنا ثمن كيلو بندورة لنشتري وناكل. كنا محرومين من أكل الخضروات الطازجة لأشهر طويلة ولكن عندما قدمنا للسكن بالمخيم هنا وصرنا نعمل بالسوق التابع للمخيم ووضعنا المادي تحسن والله الحمد... متجر الخضرة هنا وكأنه شركة يتشارك به حوالي ٣٠ شخصا من سكان المخيم ونتقاسم المداومة على العمل والبيع هنا ونقتسم الربح فيما بيننا. البيع بالمتجر جيد والزبائن كثر سواء من داخل المخيم أو من خارجه، لأن اسعارنا أفضل من الخارج... بالمخيم هنا الناس تساعد بعضها البعض وكأننا ضيعة صغيرة، رغم أننا من أماكن متفرقة من سوريا. البضاعة تأتينا من خارج المخيم يوفرها القائمون على المخيم والناس تبيع وتشتري ونقتسم الأرباح."

المستقبل

(أطفال مخيم الزعتري يتابعون أخبار الحرب على سوريا من خلال تليفزيون متخيل صنع من ورق مقوى)

فتاة سورية فى الثامنة عشرة من عمرها لاجئة بالعراق - لما من الحسكة

"الآن لا يوجد توافق سياسي ولا يوجد توافق ما بين المعارضة والنظام، سوريا أصبحت وكأنها قطع متفرقة، مستحيل دمجها."

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - ياسمين من ريف دمشق

المستقبل: "نحن لا نفكر بالغد، نعيش فقط اليوم بيومه، نريد أن نعيش ونأكل ونعلم أولادنا فقط. لم يعد هناك متسعا من الوقت أو الجهد للتفكير بالمستقبل. وأما بسوريا، فحتى أهلي لا يستطيعوا أن يزوروا مكان سكننا. وكل يوم يتم قصف أو تفخيخ ثلاث أو أربع بنايات بمنطقتنا. فاذا كان هذا حالنا فكيف نفكر بالغد أو نتعلق بأي أمل."

سيدة سورية لاجئة بمصر في الثلاثينيات من عمرها - يمنى من دمشق

"مثل ما قامت الحرب بيوم، إن شاء الله نستطيع بيوم من الأيام أن نرجع على بلدنا. الأطفال يسألون عن الوطن أكثر بوقت الأعياد ويسألون إذا ما كنا سنذهب لزيارة أجدادهم كما كنا نفعل عندما كنا بسوريا."

سيدة سورية لاجئة بمصر في العشرينات من عمرها - بدور من حلب

"يجب أن نفكر الآن كيف نتلائم هنا، بالبيئة التي نعيش بها الآن. طالما نحن هنا، يجب أن نفكر بالشيء الذي يحسن من وضعنا هنا."

إمرأة سورية في الأربعينيات من عمرها ولاجئة بلبنان - سعاد من الرقة

مستقبل: "أنا لا أرى أي مستقبل لي إطلاقا، لا المستقبل القريب ولا البعيد، كل ما يهمني الآن هو أن أذهب إلى مكان يمكن فيه لأطفالي الالتحاق بالتعليم، إلى متى يجب أن ننتظر حتى يتعلم الأولاد بشكل لائق؟! إذا انتظرت عاما تلو الآخر سيكبر أبنائي كأميين وأنا لا أريد هذا المصير لهم... أنا أهم شيء بالنسبة لي أن أجد تعليم لأولادي لكي أبعدهم عن المشاكل وعن الحركات والأحزاب، هنا بلبنان لا يوجد أمان لهم بل ترصد، وفي سوريا لا يوجد أمان لهم، وهم يفكرون بالخروج إلى تركيا ثم الهروب بالبحر إلى أوروبا، ماذا يجب أن أفعل لأمنعهم؟... لا أعلم!"

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الأربعينيات من عمرها - وجد من دمشق

"نريد منطقة عازلة أو آمنة داخل سوريا يلتزم الجميع بعدم قصفها أو الهجوم عليها يعيش فيها المدنيون بكامل الحرية مع توفير الخدمات والصحة والغذاء لهم. لكن نريد الالتزام من الجميع، لأنه النظام سبق أن كسر الهدنة أكثر من مرة، أتذكرون هدنة العيد في أحد الأعوام عندما خرقها بقصف ملاهي الأطفال، من يريد أن يقتل الأطفال وهم يلعبون؟! أنا لم أعد أثق بالتزامه بأي هدنة أو وقف قتال لعودة المدنيين، أتعلمون أن الأسر التي كانت مقيمة هنا بالزعتري وقررت العودة إلى سوريا إذا ما مرت على حاجز للنظام في الداخل السوري تُعتقل؟ لن نشعر بالأمان أو الرغبة بالعودة ما لم يرحل هذا النظام، نحن لا نأتمنه على أرواحنا إذا ما عدنا. لا يهمنا داعش لأن النظام هو من صنع داعش، فقط فليرحل النظام ونحن كفيلين بقتال داعش وغيرها من كل العصابات وسنخرج الجيمع من أرضنا، نحن أصحاب إرادة قوية".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في العشرينيات من عمرها - إيمان من درعا

"أسوأ ما في سوريا الآن هو البراميل المتفجرة، من يلقيها؟! النظام هو من يلقيها، لا داعش ولا غيرها. الناس تخرج من البلد خوفا من البراميل، أعرف سيدة كانت تعيش معنا هنا ثم عادت مع أسرتها إلى سوريا بسبب مشكلة ترحيل، استشهدت هذا الأسبوع من برميل متفجر ألقى على بيتها واثنين من أخواتها بحالة خطرة. البراميل هي من تقتل الناس ولا شيء آخر، وأيضا مشكلة الترحيل، قد يخالف بعض السوريين القانون هنا، ولكن هذا لا يعني أن يتم ترحيلهم، فليجعلوا العقوبة تقتصر على السجن أو الغرامات ولكن ليس الترحيل، لأن الترحيل قد يساوي حياتهم... صحيح هناك أسر تريد العودة إلى سوريا بسبب ضيق العيش هنا ولكن هناك من يعود بسبب ارتكابهم لمخالفة فيتم ترحيلهم إلى سوريا".

سيدة سورية لاجئة بالأردن في الأربعينيات من عمرها - نغم من دمشق

"أنا أريد أن ينتهي أمر كل المسلحين، ليس فقط أن يرحل النظام، أنا لن أشعر بالأمان إلا إذا كان هناك دولة نظام دون مسلحين أو عصابات، الأمر ليس فقط برحيل هذا النظام ولكن أن يكون هناك نظام محترم من الجميع".

٣- قصص تحدى الصعاب: دعم يهزم آثار الصراع

"أرغب في يكون اللاجئون فخورين بي. أريد أن أشجعهم"

يسرا مارديني هي لاجئة سورية في المانية تبلغ من العمر ١٨

الصورة رسم للاجئة سورية في مخيم ديافاتا باليونان

(من صفحة متطوعون لأجل الإنسانية على الفيسبوك)

كانت يسرا مارديني هي وأختها من بين ألمع السباحات السوريات قبل أن تندلع الأزمة السورية في عام ٢٠١١. انتقلت أولا إلى لبنان ومن ثم إلى تركيا ثم دفعت أموالا إلى مهربين لينقلوهم إلى اليونان عبر الممرات المائية التي تفصل بين البلدين.

وفشلت المحاولة الأولى للعبور عندما اعترض خفر السواحل الأتراك المركب الذين كانوا يستقلونه وأعادوه من حيث انطلق.

واضطر ركاب المركب الذين كان عددهم يتراوح ما بين ٢٠ شخصا في المحاولة الثانية إلى إلقاء أغراضهم في البحر لإبقاء المركب عائما بسبب هبوب رياح قوية في بحر إيجه. لكن ذلك لم يكن كافيا. ولهذا، فقرّت يسرى وأختها سارة وشخص آخر إلى مياه البحر لتخفيف حمولة المركب وإبقائه عائما.

وقالت يسرى تعليقا على ما حدث "كان الأمر سيكون مخزيا لو لم نساعد الأشخاص الذين كانوا معنا لأن بعض الركاب لم يكونوا قادرين على السباحة. وطبعا كرهت البحر بعد هذه التجربة. لقد كانت صعبة بكل ما في الكلمة من معنى".

تشبثت الفتيات بجانب المركب الصغير لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة حتى وصل إلى جزيرة ليسبوس اليونانية. ثم بدأوا رحلة برية مضنية حتى وصلوا إلى ألمانيا ساعدهم مترجم فوري مصري يعيش في ألمانيا في التعرف على المسبح المحلي. وقال المسؤولون على المسبح إنهم فوجئوا بالتقدم الكبير الذي أبدته يسرى في مجال السباحة، وحظوظها كبيرة في الترشح للألعاب الأولمبية ممثلة للاجئين. ومارديني من ضمن ٤٣ لاجئا من بلدان مختلفة يأملون في المشاركة في فريق سيتكون على الأرجح من ٥ إلى ١٠ لاعبين تحت راية "فريق الرياضيين اللاجئين المشاركين في الألعاب الأولمبية".

http://www.bbc.com/arabic/sports/2016/03/160318_syria_swimming_olympics

يستهدف هذا القسم من التقرير إلقاء الضوء على التجارب التنموية الناجحة التي أثرت بشكل إيجابي في حياة النساء والفتيات اللواتي تمت مقابلتهن وجعلتهن يخرجن من الشعور بالعزلة والاحتياج إلى الشعور بالتمكين والمشاركة الإيجابية في تغيير واقعهن وواقع مجتمعهن. ولكن هذا القسم لا يهدف إلى حصر هذه التجارب ولا قصر النجاح بها ونفيه عن التجارب الأخرى. ولكن ببساطة، حدثتنا السيدات والفتيات عن نقطة مضيئة في ظلام تجربتهن في اللجوء كانت قد سيقت إليهن بسبب نجاح هذه المؤسسات في عملها وتغيير واقع اللاجئات على عدة مستويات. كما يهدف هذا القسم إلى إلقاء الضوء على المشاريع القابلة للدعم والتي يمكن توجيه الدعم الدولي إليها، فبعض هذه المؤسسات والمبادرات يحصل على دعم دولي بالفعل ولكنه يتناقص من عام إلى آخر، فيما أن البقية الأخرى لم تحصل على دعم بعد وتسعى للحصول عليه من أجل التوسع في نشاطها والوصول إلى عدد أكبر من لاجئين بحاجة إلى دعم.

مبادرة خطوة

خطوة هي مبادرة تطوعية أسسها طالب جامعي سوري يقيم بالقاهرة منذ عامين بهدف مساعدة الطلبة السوريين على استكمال دراستهم الجامعية عبر آلية توفير المعلومات عن كيفية التقديم والأوراق المطلوبة والجهات الواجب مخاطبتها. حدثنا مؤسس المبادرة: "المشكلة بدأت أصلاً عندما كنت بسوريا وكنت أفكر بالخروج إلى مصر لاستكمال دراستي الجامعية لتعذر استكمالها بسوريا مع تصاعد الأحداث، حاولت التواصل بأي طريقة مع الجهات الجامعية بمصر ولكن كان هذا الأمر شبه مستحيل. سألت المعارف، فأجابوني بمعلومات متضاربة، وعندما أتيت بالفعل إلى مصر استغرق استخلاصي للمعلومات وقتا طويلا ومن ثم إجراء خطوات التقديم والتسجيل بالجامعة. وعندما استقريت واطمئننت إلى انتسابي للجامعة بدأت أفكر في أقراني وكيف أساعدهم لاستكمال دراستهم، بشيء بسيط جدا، هو توفير المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب، وهنا كانت البداية."

خطوة أسست صفحة على الفايسبوك لإقناع الطلبة السوريين بعدم التخلي على حلمهم بالالتحاق بالجامعة، وعرضت المساعدة لمن يسأل عن معلومة ولمن يريد التقديم بالجامعة عن بعد، حتى قبل مجيئه إلى مصر. وبالفعل كان الطلبة السوريون يراسلون خطوة من سوريا للسؤال عن فرص الالتحاق بالجامعة بمصر والفارق في المنهاج والتخصصات والأقسام وفرص الدخول إلى الجامعات المختلفة. خلال الشهر الأول من تأسيس خطوة، انضم إليها حوالي ٢٠٠٠ من الطلبة الباحثين عن معلومات عن التعليم العالي في مصر ومن ثم بدأت الأعداد في التزايد. قامت الفكرة على التطوع بالأساس بسبب حماس كل من تتم مساعدته في البداية إلى مساعدة غيره فيما بعد، ولعبت خطوة دورا مهما في التشبيك بين الشباب السوري من الذكور والإناث من كل التخصصات والجامعات ومشاركة المعلومات الخاصة بفرص التعليم الجامعي، فضلا عن لعب دور الوسيط بين الطلبة السوريين ومكتب خدمة الطلبة الوافدين بالجامعات المصرية. وصارت خطوة تمرر المعلومة من الجامعات المصرية إلى الطلبة السوريين والعكس، حتى صارت مكاتب الوافدين بالجامعات يعولون عليهم لنشر معلومة محددة بأوساط الطلبة السوريين في الوقت المناسب، مثل مد باب التسجيل بالجامعة وهكذا.

فيما بعد صارت خطوة تقيم فعاليات داخل الجامعات لشكر الجامعات المصرية على تذليل العقبات أمام الطلبة السوريين لاستكمال دراستهم الجامعية وأصبحت محط أنظار الجامعات بسبب جمعها لكل الطلبة السوريين دون استثناء. خطوة آثرت النأي بنفسها عن الدخول في التفاصيل السياسية المسببة للصراع في سوريا، وتريد البقاء على الحياد لخدمة كل السوريين دون تمييز بسبب موقف سياسي أو انتماء طائفي أو جغرافي، حتى أنها رفضت رفع علم سوريا المتنازع عليه وقررت اتخاذ خريطة سوريا رمزا بدلا من العلم.

"اقمنا أول نشاط لنا بالجامعات في عام ٢٠١٤ بجامعة عين شمس، أردنا كطلاب سوريين ان نُعبر عن شكرنا للوزارة ولإدارات الجامعات لقرار معاملة السوري مثل المصري بالجامعات في مرحلة البكالوريوس، فكانت مبادرة شكراً مصر".

هدف خطوة هو محاربة ارتفاع نسب التسرب من التعليم الجامعي بين السوريين بتذليل العقبات والتوسع في خلق فرص للطلبة السوريين بمختلف الجامعات بمصر ابتداء ثم في أماكن أخرى. عين خطوة على خطورة ارتفاع نسبة الأمية بين السوريين بسبب الصراع، وترفض قبول الشباب السوري بالوضع القائم والاستسلام لليأس وتسعى لإتاحة الفرص أمام الشباب لاكتساب المهارات بخدمة أقرانهم والاستمرار بالحلم بمستقبل أفضل لبلدهم. ورغم الاحتياج المادي والظروف السيئة، تحاول خطوة تسهيل عملية القبول بالجامعات لمن يريد كل حسب قدرته المالية. خطوة توفر المعلومة مجانا تماما للطلبة السوريين ولكنها تعرض خدمة إضافية مدفوعة لمن يريد أن يستخدم وسيطا لإيصال أوراقه إلى الجامعة. ويتم توجيه هذه الرسوم إلى خدمات أخرى تقدم للطلاب مثل دورات اللغة الأجنبية وبعض المهارات الأساسية التي تسهل على الطلبة الاندماج في أجواء الدراسة المصرية.

"فريق العمل كله من المتطوعين ويبلغ حوالي ١٠٠ شخص، نصفهم تقريبا من البنات. في البداية كنا نساعد الطلاب فقط في الحصول على المعلومات. ثم أردنا أن تكون خدماتنا أشمل فأصبحنا الآن نقدم خدمات من أول الصفوف الثانوية، ومرحلة الثانوية مهمة جدا لتوجيه الطلاب للتعرف على مهاراتهم وميولهم التعليمية وشرح الفارق بين القسم العلمي والأدبي وتفاصيل الدراسة بهما. السنة الماضية كان يوجد من ضمن أوائل المرحلة الثانوية ٦٦ طالبا سوريا، فهم تفوقوا بمجاميع أكبر من ٩٠ بالمائة، وأعلى مجموع بينهم كان ٩٩.٥ بالمائة وكان طالبا من حلب. فبعد مرحلة الثانوية يبدأ الصراع بالنسبة للطالب. كيف يسجل بالجامعة؟ وماذا يجب أن يختار للتسجيل؟ وما هي الفروق في الشهادات المستخرجة من سوريا أو السعودية؟ وما الاجراءات التي يجب اتخاذها بمصر للتسجيل بهم؟ فنحن نشرح لكل طالب ما هو الأنسب له؟ ما هو المجموع الأنسب للكليات المختلفة وما الفروق بينهم؟ وأيضاً نساعدهم في التفكير في مختلف الاختصاص وما إذا كان مناسبا لهم أم لا. أحياناً يأتينا طلاب يقولون أهلي يريدونني أن ارتاد كلية الطب ولكنني أريد كلية الهندسة فنحاول أن نتواصل مع الأهل لشرح أنه من الأحسن أن يرتاد ما يرغب به بدلاً من أن يُرغَم على شيء. توجد أيضاً الكثير من الكليات المميزة ولكن لا يعرف الطالب أنها موجودة، ولذلك فإننا نحاول أن نشرح للطلاب الكليات المختلفة فنقوم بمحاضرة تعريفية تقام بالمناطق الرئيسية بمصر، مثل العبور، مصر الجديدة، الإسكندرية، و٦ أكتوبر وغيرها، هذا بجانب الدعم عبر الانترنت. وتوجد بالمناطق الريفية تجمعات سوريين كبيرة، فنقوم بجمع جميع طلاب المرحلة الثانوية ونشرح لهم مراحل التسجيل من الألف إلى الياء، بالإضافة إلى شرح للكليات بالكامل.

وهذه المحاضرة تكون حوالي ٣ أو ٤ ساعات ولكنها تشمل كل المعلومات التي يحتاجونها. وطبعاً إذا وُجدت أي استفسارات أو أي شيء، يكون الفريق هناك بالكامل."

تمتد خدمات خطوة لتوفير بعض الأعمال البسيطة للطلاب السوريين يستطيعون القيام بها من المنزل دون أن تعيقهم عن استكمال دراستهم، وتساعدهم في رفع مهاراتهم للالتحاق بهذه الأعمال أو للحصول على منحة أو تدريب.

"إننا لا نأخذ دعما من أي جهة بشكل مباشر ولكن حاولنا القيام ببعض الأعمال التي يكون عليها أجر حتى نحقق أرباحا معينة نستخدمها للاستمرار. مثلاً نقدم بعض الدورات التدريبية بمبالغ مخفضة عن أماكن أخرى، وبالتالي تكون أقل تكلفة على الطالب وبنفس الوقت تحقق لنا ربحا حتى نستطيع الاستمرار بتقديم خدماتنا. والدورات التدريبية المقدمة معظمها دورات جامعية وتشمل التصميم والبرمجة، وهناك أيضاً خدمات التسجيل بالجامعة، فالطالب اذا لم يكن قد أتى بعد إلى مصر يمكنه التسجيل عبر مندوبينا بتكلفة قليلة وهي بكل الأحوال أقل كثيرا من مكاتب التسجيل الخاصة، وبنفس الوقت يتوفر لنا بعض الدخل. فإننا نحاول الفصل ما بين الأساسيات والرفاهية. فكل الخدمات الأساسية تُقَدَم بلا مقابل، ولكن الخدمة الخاصة نقدمها بمقابل بسيط... ومنذ فترة قصيرة وَقَّعْنا شراكة لتنفيذ مشروع جديد مع مؤسسة سورية بالخارج وسيتم تنفيذه في عدة دول منها مصر عن طريق "خطوة". المشروع يهدف إلى تدريب سيدات وفتيات لتأهيلهن على العمل على الكمبيوتر والانترنت وتسويق عبر الانترنت والتصميم ومهارات أخرى كثيرة تساعدهن على الإندماج في سوق العمل. ميزتنا الأساسية أننا بعيدين عن السياسة ونعامل السوريين كلهم على قدم المساواة ونمنع المتطوعين من الحديث بالسياسة كي لا نفسد هذا العمل الخدمي والتنموي المهم بتفاصيل الصراع السياسي... نشاطنا الآن في توسع ونساعد بعض الأخوة العرب كالعراقيين والأردنيين والفلسطينيين أيضا، نحن نملك المعلومة ولن ندخرها لخدمة كل أخواننا... ولكن تواجهنا مشكلات كثيرة نحاول أن نخاطب السلطات لتذليلها، من ذلك مثلا تضرر عدد كبير من السوريين من إلغاء قرار معاملة السوري كالمصري في الدراسات العليا بالجامعات. خاصة أن بعض الطلاب الذين كانوا قد سجلوا بالماجستير والدكتوراة طبقا للقرار القديم لم يتمكنوا من الاستمرار بالدراسة تبعا لشروط القرار الجديد الذي يفرض رسوم دراسية باهظة وبالجنيه الاسترليني. كما أنهم لم ينمكنوا من سحب ملفاتهم وشهاداتهم السابقة من الجامعة لأن الجامعة تريد تحصيل المصاريف الدراسية منهم تبعا للقرار الجديد قبل تسليمهم ملفاتهم، وهكذا صارت كل شهاداتهم وملفاتهم محجوزة لدى الجامعة، فلا يستطيعون حتى التسجيل في جامعات أخرى خارج مصر... نحن نريد فقط أن يتم إعادة النظر ومساواة السوري بالمصري بكل مراحل التعليم الجامعي، فإذا تعذر ذلك نريد استرجاع ملفات الطلاب دون دفع رسوم أو دفع رسوم رمزية فقط".

خطوة تريد أن يصبح لها صفة رسمية تسهل لها التواصل مع سلطات الجامعات المصرية ولكن لكي تكتسب هذه الصفة لابد أن تأتي بموافقة السفارة السورية بالقاهرة، وهو أمر صعب في ظل الظروف الحالية وفي ظل التزام المبادرة بالحياد السياسي. وبالمثل تريد خطوة أن تتواصل بشكل مباشر مع مختلف الكليات للتفاوض حول قبول أعداد أكبر من السوريين خاصة مع الكليات التي تقبل أعداد محدودة أو لا تقبل من الأساس. من جهة ثانية، تريد خطوة أن يتم اتباع سياسة واضحة مع الطلاب السوريين من جانب الكليات، فأحيانا يتم قبول الطلاب مبدئيا بأول الفصل

الدراسي على أن يتم البت النهائي بأمرهم قبل نهاية الفصل الدراسي، ثم يتفاجأ الطلاب بأن إدارة الكلية لم تقبلهم وتمنعهم من الدخول للامتحانات بعد أن يكونوا قد أنفقوا الكثير من الوقت والجهد في الدراسة طوال الفصل الدراسي دون جدوى. وبالمثل تريد خطوة الدخول في شراكة مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين من أجل تنفيذ مشروعات واسعة تصل إلى شريحة أكبر من الشباب السوري قبل أن يتخلوا نهائيا عن حلم استكمال تعليمهم.

لاجئون بخدمة لاجئين

مبادرة أخرى ذكرتها لنا السيدات والفتيات اللواتي تمت مقابلتهن وكانت مؤثرة في مسارهن. هي مبادرة أسستها طبيبة نفسية ومستشارة اجتماعية لتأهيل وتدريب اللاجئين أنفسهم من أجل تقديم الدعم للاجئين، سواء كان الدعم نفسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا. تم تصميم هذه المبادرة لخدمة اللاجئين الذين ينتشرون في أوساط حضرية داخل المدن في المجتمعات المضيفة ويعيشون بالأساس في مساكن فقيرة أو على أطراف المدينة. تأسست هذه المبادرة منذ عام ٢٠٠٩ تحت مظلة مؤسسة Terre des hommes ودخلت في شراكة مع مفوضية اللاجئين لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين في القاهرة. تقوم فلسفة هذه المبادرة على أن تقديم المساعدة للاجئين عن طريق لاجئين آخرين تسهل عملية احتواء اللاجئين وتكسبهم المزيد من الثقة في أنفسهم وفي مستقبلهم وفي الفرص المتاحة لهم. فالتواصل يكون أفضل بسبب اتقانهم لذات اللغة ولعلمهم الواسع عن الخلفية الثقافية والاجتماعية لأقرانهم من اللاجئين وبسبب الشعور المتبادل بالثقة والانتماء. فبدلا من أن يكون مقدم الدعم أجنبي يتعامل مع اللاجئين عبر مترجم، لماذا لا يكون مقدم الخدمة هو من ذات جنسية اللاجئين. بدأت هذه المبادرة كمركز تدريب للاجئين على المهارات الأساسية التي يحتاجونها لمساعدة أقرانهم ثم تم توظيف المتدربين لخدمة اللاجئين من نفس جنسيتهم. تقوم المبادرة بتدريب دفعة جديدة من المتدربين كل عام لمدة ٥ أسابيع ثم يبدأ العمل معهم، تقوم المبادرة على حوالي ١٠٠ شخص ٦٠ منهم من اللاجئين، بالإضافة إلى ٧ أطباء نفسيين يشرفون على تقديم المشورات النفسية والاجتماعية للاجئين ضمن ٤ عيادات نفسية تابعة للمبادرة. تمتد خدمات المبادرة إلى القاهرة والإسكندرية ودمياط، وتقدم معظمها داخل الأحياء السكنية التي يقطنها اللاجئون أو الزيارات المنزلية والتواجد المجتمعي في محيط اللاجئين بشكل متواصل. من أهم خدمات المبادرة هي خدمة الخط الساخن الذي يقدم الدعم النفسي على مدار ٢٤ ساعة لكل من يحتاج إليه للفئات الأكثر عرضة للتقلبات النفسية أو لمشكلات الحماية أو العنف المبني على النوع أو العنف الجنسي، وفريق المبادرة جاهز باستمرار للتوجه إلى حيث يقيم اللاجئون لتقديم الدعم بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك تساعد المبادرة في تقديم دعم السكن الآمن للحالات التي تتعرض لمشاكل حماية أو عنف وتحتاج إلى سكن بديل في منطقة أخرى غير تلك التي كانت تسكنها. ويقوم حوالي ١٠ أشخاص من فريق الطوارئ بزيارة أقسام الشرطة يوميا لتقديم المشورة القانونية للاجئين الواقعين في مشكلات أمنية أو قانونية تتطلب منهم التفاعل مع السلطات الأمنية.

حيث تعتمد المبادرة سياسة دعم شاملة لتخفيف المعاناة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين، فتقدم الدعم والمشورة في حالات محاولة الانتحار أو الانهيار النفسي أو الحوادث أو مشكلات الحماية والأمن التي تتعلق بالعنف المبني على النوع أو العنف المنزلي فضلا عن تقديم المشورة الاجتماعية للزيجات التي تواجه مشكلات. يقوم فريق المبادرة بالتغلغل في مجتمع

اللاجئين للبحث عن أكثر الحالات التي تواجه صعوبات وتحتاج للمساعدة وإن لم تطلبها بشكل مباشر. يستخدم فريق المبادرة المواصلات العامة للتنقل لتقليل تكلفة عمله وتوجيه كامل الدعم بشكل مباشر للاجئين، حيث يتم خدمة عدة آلاف من اللاجئين المقيمين بمصر في مختلف الشئون النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسبب لهم الصعاب. مسألة خدمة لاجئين للاجئين من نفس الجنسية كانت قد طرحت مشكلات سابقة بسبب التذرع بأن كل شخص من جنسية معينة سيحابي أبناء بلده، ولكل على العكس من ذلك يستطيع فريق المبادرة التمييز بدقة بين من يحتاج المساعدة فعليا وبين من لا يحتاجها دون أي حرج أو غضاضة. خاصة أنه من غير السموح الحديث عن التفاصيل السياسية حيث يتم التركيز فقط على تقييم الحالات وفق أوضاعها النفسية والاجتماعية والإقتصادية بشكل متكامل يسمح برؤية الصورة كاملة. يضم فريق المبادرة الكثير من الأعضاء من جنسيات عربية كالسودانيين والسوريين، ويعتبرون أن الانجاز الأبرز الذي حققوه هو النجاح في إنقاذ حياة أقرانهم من اللاجئين أو توجيه مسار حياتهم للإيجابية والتمسك بالحياة والخروج من العزلة ورفض الاستسلام لليأس.

مبادرة خدمة اللاجئين للاجئين تعد من أكثر المبادرات نجاحا والتي يمكن بسهولة نقلها وتعميمها في أوساط اللاجئين من ساكني المدن وأطراف المدن العربية. وتعتمد بالأساس على تدريب اللاجئين لتوجيه الدعم النفسي والاجتماعي لأقرانهم وتدريب غيرهم لتوجيه هذا الدعم بدورهم إلى آخرين. كما تعتمد فكرة التوعية عبر الأقران وربط اللاجئين بشكبات حماية نفسية واجتماعية واقتصادية تساعدهم على الخروج من العزلة والاغتراب.

مؤسسة فرد

مؤسسة فرد هي مؤسسة اجتماعية ناشئة تأسست منذ ٣ سنوات بالقاهرة لدعم اللاجئين السوريين ثم امتد نشاطها ليشمل لاجئين عرب من جنسيات أخرى كالعراقيين والسودانيين. حيث يمتد دعم فرد ليشمل المئات من الأسر السورية والعراقية التي تسكن بمنطقة السادس من أكتوبر بالجيزة. وتتعدد الأنشطة التي تقدمها مؤسسة فرد بهدف دعم اللاجئين وتتنوع بحسب احتياجاتهم.

سكن وحماية: قدمت فرد الحماية والسكن الآمن لعدد من الأسر السورية التي اشتكت من مضايقات واعتداءات وعنف مبني على النوع في محيط سكنها، فتم توفير سكن بديل آمن ومساعدة الأسر على الانتقال إليه والمساهمة في تسديد الإيجار لعدة أشهر قبل أن تعود هذه الأسر لتحمل تكلفة الإيجار بعد توفيق أوضاعها.

ورشة خير: نشطت المؤسسة في تدريب السوريات على حرف مختلفة يمكن العمل بها من البيت أو داخل المؤسسة كالكروشيه والتطريز وغيره. ثم نشطت في تسويق منتجات السيدات اللواتي تم تعليمهن هذه الحرف والمساهمة بأرباح هذه الورشة لتوجيه الدعم الاجتماعي والصحي للاجئين أو لتوليد دخل إضافي لهذه السيدات.

مركز فرد لخدمة النشء والعائلة: نشأ مركز فرد بدعم مباشر من منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF ومنظمة Terres des hommes لتقديم خدماته بمدينة السادس من اكتوبر. ويعنى المركز بشكل أساسي بالأطفال من عمر ٥ إلى ١٨ عاما، بينما يقدم أيضا خدمة الحضانة الصباحية للأطفال من سن ٢-٥ سنوات، فضلا عن تنظيم حلقات توعية لأهالي الأطفال. يقدم المركز خدماته

من خلال عدد من الموظفين نصفهم على الأقل من السوريين، بينما يتطوع معه العديد من الشابات والشباب لرعاية الأطفال. يقوم المركز بعمل تقييم حالة لكل أسرة تتقدم لديه للحصول على الدعم، فيعقد زيارات منزلية للإطلاع على حاجات وظروف كل أسرة ومن ثم يعد تقييما شاملا لحالتها. يقدم المركز دعما نفسيا واجتماعيا للأطفال من خلال عدة قنوات. منها الدعم النفسي المباشر من خلال أخصائيين نفسيين لحالات بعينها تعاني من تداعيات الحرب، فضلا عن جهود أخصائيين التخاطب لمباشرة حالات الأطفال الذين اضطرب أو تأخر خطابهم بسبب تداعيات الحرب. كما يقدم فريق "لأنك إنسان" دعما تعليميا وتربويا للأطفال يعنى بشكل أساسي بالتربية الإيجابية والأنشطة الترفيهية المكملة للتعليم والمحفزة على نمو شخصية الطفل وتطورها. معظم خدمات المركز تتم من خلال الجلسات والورش الجماعية، فيما تقدم المشورة النفسية والاجتماعية لحالات بعينها على حدة حتى يسهل متابعتها. يستقدم المركز المستفيدين من أنشطته بواسطة باص ينتظر المستفيدين في نقطة تجمع محددة ومن ثم يتوجه بهم إلى مقر المركز. يقيم المركز أنشطته تبعا للظروف الدراسية للأطفال، ففي خلال العطلة الصيفية يتم إقامة نشاط مكثف لعدة أيام اسبوعيا. فيما يتم تنظيم النشاط خلال العام الدراسي إما أيام العطل أو من خلال المراكز التعليمية السورية. إذ يتعاون المركز مع مجموعة من المراكز التعليمية السورية لاستلام إحدى حصص اليوم الدراسي لمختلف المراحل الدراسية لتكون مخصصة للنشاط الفني والثقافي والتربوي ومن خلالها يتم ايضا التوجيه النفسي للحالات التي تحتاج اليه. ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال الوحدة المتنقلة التي تنتقل لتقديم خدمات المركز للأطفال حيث هم سواء بالمراكز التعليمية أو أماكن التجمعات المختلفة. تمتد أنشطة المركز أيضا لتقديم رحلات أو معسكرات للأطفال من أجل التوعية والتوجيه الثقافي والتربوي وقد تشمل الأطفال فقط أو الأطفال مع أسرهم.

مشروعات تنموية بحاجة للدعم: التوسع في ورشة خير وعمل قنوات دائمة لتسويق منتجاتها بما يمكن من فتح خط انتاج دائم للمشغولات ويمكن سيدات كثر من العمل من المنزل ضمن ظروف ملائمة دون الاضطرار إلى التحرك إلى العمل أو مواجهة المضاقات والتحرش والاستغلال من رب العمل.

مشروعات إغاثية وخدمية بحاجة للدعم: التوسع في تقديم المساعدات المالية للأسر التي فقدت عائلها أو التي انقطع فيها رب الأسرة عن العمل نتيجة لطارئ ما أو تحتاج لمساعدات عاجلة من أجل الحصول على العلاج أو مواجهة اي طارئ اجتماعي، استنادا على دراسات الحالة المعمقة التي تقيمها مؤسسة فرد.

مشروعات إغاثية وخدمية بحاجة للدعم: التوسع في دعم النشء بمعسكرات تربوية ودورات تدريبية لرفع المهارات الحياتية ومستوى الوعي فيما يخص حقوق الفتيات والتثقيف بشأن مواجهة العنف المبني على النوع.

منظمة كير CARE

بدأت منظمة كير بالقاهرة بالعمل مع اللاجئات السوريات منذ عامين تقريبا بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بمشكلات العنف الجنسي أو العنف المنزلي والعنف المبني على النوع. تنقسم مشروعات كير في هذا الإطار إلى ثلاثة مراحل، مرحلة الوقاية ومرحلة التمكين ومرحلة الاستجابة للعنف الجنسي وجميع اشكال العنف المبني على النوع.

مرحلة الوقاية: يتم فيها نشر الوعي عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع عبر عدة وسائل مبتكرة من أجل التوعية بشكل جذاب. ومن ذلك مثلا المسرح التفاعلي، حيث يتم تقديم الفكرة عبر عرض مسرحية ثم يتم دعوة الجمهور للتفاعل والتحدث على لسان الأبطال أو يتم سؤالهم عما كانوا سيفعلوه لو كانوا مكان الضحايا. وبذلك تمت مناقشة قضايا حساسة عبر طرق مقبولة وجذابة مما ساهم في إيصال المعلومة والتوعية للرجال والنساء بشكل جيد. وفي إطار الوقاية يتم أيضا استخدام الرياضة لنشر التوعية من خلال تنظيم أيام وفعاليات رياضية يشارك بها الشباب والشابات وجميع أفراد الأسرة من أجل الحديث عن قيم أساسية تتعلق بالوقاية من العنف الجنسي وأيضا من أجل بناء الثقة بين الأسر المشاركة في هذه الفعاليات وبين فريق كير. بالإضافة إلى ذلك يتم تنظيم محاضرات تقليدية عن الجوانب الصحية للعنف الجنسي والزواج المبكر والعنف المنزلي يتحدث فيها طبيب مختص، وأخرى عن الجوانب القانونية يتحدث فيها محامي. حيث يتنوع الحضور في هذه المحاضرات بين السيدات والرجال فضلا عن الشباب من الجنسين، وبالتالي تكون هذه الفعاليات مناسبة للحديث بأمان وطرح الأسئلة والحصول على إجابات علمية.

مرحلة التمكين: تكمن أهمية هذه المرحلة في أنها تساهم في بناء الثقة مع السيدات وبالتالي يفصحن عن العنف الذي كن قد تعرضن له ويخشين الكشف عنه وبالتالي تكون بداية طريق التعافي من آثاره. في هذه المرحلة يتم استخدام العلاج بالفن من خلال تنظيم ورش فنية تشمل الدراما النفسية ورسم الجرافيتي وتشكيل الفخار والطمي والرسم على الزجاج والسيراميك. في أول فترة بمرحلة التمكين يتم بناء الثقة والانفتاح بين المشاركين من أجل الحديث بحرية، ثم في الفترة التالية يتم الحديث عما تعرضت له السيدات من مشكلات تتعلق بالعنف، ثم في الفترة التالية تبدأ مرحلة التعافي والتغلب على الحادثة بعد استدعائها بشكل واضح من الذاكرة والحديث عنها. قام فريق البحث بالملاحظة وحضور بعض جوانب جلسات التمكين والعلاج بالفن في مرحلة بناء الثقة وحديث السيدات عن مشكلاتهن بانفتاح والتشارك فيما بينهن في تحليل المشكلة ومحاولة التغلب عليها. يتم أيضا تقديم جلسات للدعم النفسي والاجتماعي فيما يخص العنف الجنسي لتحضير المشاركات وتزويدهن بعدة وسائل للتصرف في حال التعرض لهذه الحوادث. فضلا عن تنظيم جلسات وورش دعم جماعية للسيدات والرجال منفصلين للحديث عن مساوئ استخدام العنف بكل أنواعه وكيفية فهم مشاعرهم والتعبير عنها بشكل واضح دون اللجوء للعنف خاصة في مراحل الضغط العصبي والتوتر ومواجهة المشكلات. وقد ساهمت هذه الجلسات في نشر التوعية المطلوبة تجاه مساوئ العنف المنزلي والزواج المبكر بين النساء والرجال على حد سواء.

مرحلة الاستجابة لحالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع تنقسم إلى عدة جوانب منها الجوانب الصحية والقانونية والنفسية والاجتماعية والحماية. حيث يصل الناجين والناجيات إلى هذه المرحلة إما بالتعرف عليهم من المراحل السابقة أو من خلال الخط الساخن الذي يتعامل مع الشكاوي المقدمة في هذا الإطار. الاستجابة النفسية والاجتماعية الأولية تتم من خلال فريق كير، ثم يتم تحويل الحالات التي تحتاج لرعاية صحية إلى الشركاء الطبيين، بينما يتم متابعة الجوانب القانونية مع مكتب للمحاماة يتولى هذه القضايا إذا ما طالب الناجيات والناجين بتصعيد الشكوى للقضاء. ولكن الأهم في هذه الجوانب كلها هي الحماية وضمان سلامة الناجين والناجيات وعدم تعرضهم للمزيد من هذه الحوادث وقد يستلزم ذلك تغيير السكن إلى سكن آخر أكثر أمنا إذا كان المعتدي من محيط الحي أو الجيران. تعامل فريق كير في عام ٢٠١٥ مع حوالي ٢٤٩ حالة من النساء والرجال على حد سواء ومن مختلف الأعمار.

مساحة آمنة للمرأة: افتتح فريق كير مكانين كمساحة آمنة للمراة بالمعادي والسادس من اكتوبر، وهي عبارة عن غرفة واسعة بها مساحة للعب الأطفال الصغار لاستضافة الأمهات دون القلق على أولادهن حيث يمكن لهن التلاقي والتضامن فيما بينهن وتكوين شبكة وثيقة من العلاقات الاجتماعية فيما بينهن. حدثنا القائمون على فريق كير عن هذه المساحة: "هذه المساحة توفر لهن مكان يشعرن فيه بالامان و يستطعن القيام فيه بالكثير من الأنشطة بشكل عفوي. لاقت هذه المساحات اقبال كبير من السيدات ولاحظنا انهن سعداء بالمكان جداً وقمن بتحويل المساحة لتكون اكثر شخصية لهن. كما قمن أيضا باضافة انشطة لم تكن متوفرة في البداية مثل الكروشيه وفن الموزايك وهن اللواتي قمن بايجاد المتطوعات لتعليمهن هذه الفنون. ذات مرة قررن أنهن بحاجة لملابس جديدة، فقمن بعمل نظام حيث تقوم كل سيدة بجلب الملابس التي تريد التخلص منها ويمكن للاخريات ان يأخذنها بشرط ترك مبلغ ٥ جنيهات كثمن لكل قطعة. ويتم تحويل هذه المبالغ لصندوق مشترك للانفاق على الأنشطة التي يحتجن إلى تنفيذها فيما بعد. وبالمثل قامت بعض السيدات بعمل مشروع للطبخ من المنزل، وقام فريق كير بتسويق قوائم الطعام على محيط المعارف للترويج للمشروع."

العمل للأمل

تأسست هذه المبادرة لتقديم برامج الإغاثة الثقافية التي قد يغفلها القائمون على الإغاثة بشكل عام في خضم مأساة اللجوء. وجاءت أيضا لتعويض النقص الحادث في أساليب التعليم التقليدي الذي قد يتلقاه أو لا يتلقاه أطفال اللاجئين السوريين في كل من لبنان والأردن. تسعى المبادرة لتمكين اللاجئين والمقيمين في المناطق المهمشة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية للتعبير بالفن عن مآسيهم وعدم الاستسلام لليأس أو العنف. ويهدف أيضا للكشف عن المواهب في محيط مناطق اللجوء والمناطق المهمشة ومحاولة تدعيمها بالتدريب والثقل حتى تنمو وتأخذ فرصة للظهور. تتنوع أنشطة مبادرة العمل للأمل وترتكز على مجموعة من الفنانين المتطوعين من البلاد العربية، بالإضافة إلى جهود الشركاء والداعمين الدوليين.

برامج الإغاثة الثقافية: تقوم المبادرة بتنظيم قوافل تستمر كل قافلة لمدة ٢٠ يوما بمخيمات اللاجئين السوريين بلبنان والأردن. حيث تضم القافلة حوالي ٢٠ شخصا من المتطوعين من الأطباء والمعلمين والفنانين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمتطوعين المحليين. وتهدف القافلة لنشر التوعية وتنظيم ورش عمل فنية لمختلف الفنون و أخرى ثقافية وجلسات نقاش اجتماعية فضلا عن عيادة طبية لخدمة أهل المخيم المستهدف. تستهدف المبادرة توسيع عمل المبادرة ليشمل السودان والعراق وتونس أيضا.

محو الأمية الفنية: تسعى المبادرة لربط محو الأمية التعليمية بمحو الأمية الفنية ونشر تعليم الفنون واستخدام الفن كأداة تربوية هامة وإطلاق الطاقات الإبداعية لدى النشء جنبا إلى جنب مع التعليم التقليدي بالمدارس.

مدرسة الموسيقى بلبنان: تسعى هذه المدرسة إلى اكتشاف المواهب بين أبناء السوريين بلبنان وتقديم التدريب اللازم لهم من أجل التطور إلى ما يشبه الفرق الموسيقية وتعليم الأطفال بشكل احترافي يساعدهم فيما بعد للالتحاق بالمعاهد الفنية الرسمية. تستمر مدرسة الموسيقى بتعليم الأطفال لمدة خمسة أشهر تقريبا على مبادئ الإيقاع والغناء وقراءة النوتة الموسيقية وكتابتها

والتذوق الفني ثم يُقام حفل لتقديم ما تعلمه الطلاب حيث يحضره الأهل والجمهور ككل للاحتفاء بالمتخرجين. حضر فريق البحث حفل "مرمر زماني" الموسيقى الذي قدمه أكثر من ثلاثين طفلا سوريا تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٨ عاما وكان أدائهم للأغاني والتواشيح التراثية السورية رائعا، بينما كانت فرحة الأهل بإبداع أبنائهم لا يوصف.

فريق دومينو المسرحي

فريق دومينو المسرحي تكوّن بشمال لبنان من مجموعة من الشباب من الجنسين من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والعراقيين لتقديم عروض مسرحية تعبر عن الشباب وتقدم التوعية الثقافية لهم حول المشكلات التي تواجههم خاصة بعد الصراع والتهجير. تكوّن الفريق منذ عام ٢٠١٣ من ١٠ شابات و٢٠ شابا بقيادة مخرج مسرحي شاب، ويستهدف الفريق أيضا تعليم أطفال موهوبين في مجال التمثيل والغناء لضمهم إلى العروض القادمة، كي يكون الأداء شاملا للشباب والأطفال. العروض الرسمية للفريق قد تتكلف حوالي ثلاثة آلاف دولار شامل تأجير المسرح والديكورات وملابس الشخصيات وتمويل البروفات ويتم تأمينها من خلال أعضاء الفريق أنفسهم. بينما يقام العرض الأول بتذاكر رمزية تقدر بسبعة دولارات فقط، بينما كانت العروض السابقة للفريق تفتح مجانا للجمهور. قدم الفريق عروض سابقة تعالج مشكلات الشباب كالتدخين والمخدرات والإرهاب وتقدم حلولا للتغلب عليها، بالإضافة إلى عرضه الأخير عن مواجهة الاستبداد والتمسك بقيمة الحرية. يستهدف الفريق تقديم عروض داخل المخيمات للقيام بالترفيه والتوعية والتثقيف بنفس الوقت، من خلال تدريب الأطفال على عروض مسرحية توعوية فيما يتعلق بأهمية المحافظة على النظافة ومواصلة الدراسة والتعليم والالتزام والجدية. فريق البحث قابل إحدى مؤسسات فريق دومينو المسرحي والناشطات فيه وأطلع منها على عدة خطط بعروض مسرحية جاهزة للتنفيذ حال توفر الدعم اللازم لأعضاء الفريق. أعضاء الفريق يخططون لتنفيذ عروض مسرحية بعدة مناطق بلبنان ومن ثم الإنطلاق بالفريق نحو العالمية.

بم تفكر المرأة في خضم الصراع في العالم العربي؟

يركز هذا القسم على إيجاز وتحليل خطاب النساء اللواتي علقن بقلب الصراع في العالم العربي، ومبنى بالأساس على شهادات النساء التي تم عرضها في القسمين السابقين والتي تم الحصول عليها بواسطة المقابلات ومجموعات النقاش. لا يدّعي هذا القسم التمثيل الحصري لخطاب النساء ولكن يحاول إمعان النظر في شهاداتهن ومحاولة تفسيرها وتأطيرها للخروج بالملامح العامة والمشتركات التي تجمع هؤلاء النسوة رغم اختلاف خلفيات الصراعات التي مررن بها في بلدانهن. كما ذكرنا سابقا، دارت المقابلات ومجموعات النقاش بشكل عام حول مجموعة من الأسئلة، ولكن النساء هن من وجهن مجرى الحديث ليخبرونا عما يعتمل في أذهانهن وما يشغل تفكيرهن. ورغم توزع انتماء النساء إلى عدة جنسيات عربية، سورية وعراقية ويمنية، إلا أن هذا التحليل يحاول التأكيد على المشتركات والتمييز بين الاختلافات في خطاب النساء تبعا لجنسياتهن وأعمارهن.

أسباب الخروج من الوطن

حدثتنا النساء عن أسباب عديدة كانت وراء اتخاذ قرار الخروج من مناطقهم الأصلية سواء إلى خارج الوطن أو إلى مكان أكثر أمنا داخل حدود نفس الوطن. وفي هذا الإطار نلاحظ أن مفهوم الوطن يختلف لديهن، فالوطن قد يكون هو المنطقة الأصلية حيث كن يعيشن، أو أن الوطن هو كامل حدود الدولة الوطنية التي جئن منها سواء كانت منطقتهم الأصلية أم لا، أو ربما يكون الوطن هو مجرد المكان حيث يستطيع الإنسان أن يعيش بأمان ويحصل على خدمات لائقة. ومن ثم حدثتنا سوريات عن أن سبب الرحيل هو القصف التي تتعرض له مساكنهم، سواء كان القصف عن طريق الطيران الحربي أو راجمات المدفعية. القصف الذي يؤرقهن في مساكنهن كلما سمعن أزيز تحليق الطائرات ولا يعلمن أين سترمي بحمولتها القاتلة هذه المرة، أعلى رؤوسهن أم رؤوس جيرانهن أم على منطقة بعيدة نسبيا. حدثتنا سوريات أيضا عن المداهمات العسكرية والأمنية التي تقتحم الأحياء وتعزل الرجال عن النساء، ومن ثم تصفي الرجال أو تعتقلهم فيبقى النساء بلا حماية معرضات لكل أنواع الانتهاك والعنف البدني والجنسي. حدثونا عن خوفهن على أزواجهن وأبنائهن من القتل والاعتقال أو التعذيب حتى الموت، كما حدثونا عن خوف رجالهن على شرفهن خلال عمليات المداهمات التي تنتهك الأرض والعرض، كما ذكرن. حدثونا أيضا عن السبب الطائفي الذي أدى بهم إلى الرحيل، حيث تتحول علاقات الجيرة والود مع المحيط المختلف طائفيا إلى علاقات عداء وثأر ورغبة بالبطش دون سبب واضح إلا اختلاف الطائفة أو المذهب أو الدين. حدثونا عن الاشتباكات التي تندلع في الأحياء والقرى فتأسر السكان بين مطرقة البقاء بالبيت ومواجهة الجوع والحصار، و سندان محاولة الخروج للبحث عن كسرة خبر والتعرض لخطر القنص أو القتل العشوائي. حدثتنا بعضهن عن الحواجز والكمائن الأمنية والعسكرية التي تقطع أوصال المدن والأحياء والطرق الرئيسية، فتجعل من يريد الانتقال من منطقة إلى أخرى واقعا تحت طائلة الفحص الأمني الدقيق الذي عادة لا يكون دقيقا ولا منصفا. حدثونا عن التفتيش عن هويات المواطنين وإصدار الحكم عليهم استنادا على مؤشرات واهية مثل أنهم ينتمون إلى محافظة معينة تصادف أن زارتها الثورة ورُفعت فيها شعارات الحرية قبل غيرها. حدثونا أيضا عن عدم التمييز في إلحاق العقاب الجماعي بأهل محافظات محددة بين من يؤيد الثورة فيها ومن لا يؤيدها أو بين من انخرط فعليا فيها و من لم ينخرط فيها. حدثونا عن الخوف من الجماعات المتطرفة التي تفرض فهما متشددا للدين على كل من يقع تحت سلطتها فتقيّد حرية النساء في الحركة والخروج من المنزل وفرض الالتزام بزي معين، وصولا إلى فرض الزواج عنوة ممن يختارونه من الفتيات والنساء دون النظر لرضائهن أو رضا أهلهن. أخبرونا عن خوفهن من انخراط أبنائهن المراهقين بالقتال سواء كانوا مطلوبين للتجنيد الإجباري أو كانوا متطوعين بالقتال مع مجموعات المعارضة أو منبهرين بدعاية السطوة والقوة التي تروّج لها الجماعات المتطرفة مثل داعش.

حدثتنا بعضهن عن الطائفية ومحاولات الثأر وتصفية الحسابات بسبب وبدون سبب إلا اختلاف الهوية الطائفية والتسمي بأسماء ذات دلالات طائفية. حدثونا أيضا عن المحاولات المنهجة لخلق غيتوهات طائفية وأحياء سكنية أو مدن كاملة ذات انتماء طائفي واحد وخالص. حدثونا عن تهديدات بالقتل ترسل إلى أسر بعينها كي يتم تهجيرها من مناطق معينة وغالبا ما يكون السبب طائفيا بامتياز. حدثونا عن الشعور بالخوف من الاستباحة الكاملة والضعف وعدم الحماية والخوف من خيانة الجيران المختلفين معهن مذهبيا أو دينيا بما يؤدي إلى تهديد حياتهن أو حريتهن أو مصادرة ممتلكاتهن.

حدثتنا بعض اللاجئات أيضًا عن الطائفية والعنصرية والتمييز السياسي والمذهبي والمناطقي، وعن الاشتباكات المتواصلة في مناطق محددة مما يجعل العيش فيها مستحيلا. حدثونا أيضا عن التفجيرات التي تستهدف المدارس والساحات والجامعات وتعيق انتظام الطلاب بالدراسة بشكل طبيعي. حدثونا عن الخوف من الوشايات والملاحقات الأمنية بسبب النشاط السياسي المعارض والانخراط في الحشد الشبابي للمظاهرات. حدثونا عن غياب الخدمات الصحية وخاصة علاج الأمراض المزمنة كالسرطان وأمراض الكلى مما يدفعهن للخروج إلى مناطق أخرى تتوافر فيها الخدمات الطبية الملائمة. حدثونا عن الخوف من عدم تمكن أبنائهن من الانتظام بالدراسة بسبب غياب الأمن، أو الخوف عليهم من مناهج دراسية مؤدلجة تحض على الفرقة والعنصرية والتمييز بحق قسم من الشعب وتغرس بذور الفتنة في أوساط الأجيال الناشئة.

طريق الخروج من الموطن

لم يكن قرار الخروج من الموطن هو الأصعب بل قرار سلوك أي طريق من أجل التماس الهروب، فقصص الرعب من البقاء في الخطر تقابلها قصص الرعب من اتخاذ طريقا خاطئا للهروب فيكون سببا إضافيا للمخاطر.

حدثتنا اللاجئات عن الطريق الصعب للخروج من مناطقهن الأصلية، وعن ترددهن في قرار الخروج النهائي. حدثونا عن الانتقال من منطقة إلى أخرى وانتقال القتال أو الحصار أو المداهمات والقصف ليطارهن من منطقة الى أخرى. حدثونا عن تحذيرات واسعة بالمداهمات الوشيكة أدت إلى هروبهن بين ليلة وضحاها، حدثونا عن قصف بعض أطراف الطريق الذي استقلوه للهرب وعن تضرر بعضٍ قافلة الهروب بالقذائف ونجاتهن بفارق لحظات فحسب. حدثونا أيضا عن جنود خالفوا سراً أوامر قياداتهم لتهريب بعض الأسر أو للتغاضي عن بعض الاعتقالات. حدثونا عن مرورهن بمناطق منكوبة كانت قد تعرضت لتوها لقصف أو مداهمة، عن رائحة دماء تفوح من كل جهة وعن جثث وأشلاء تملأ المكان. حدثونا عن حواجز أمنية تصادر الأموال أو تعتقل بعض أفراد أسرهن بما فيهن الفتيات ثم يتم فقد أثرهن لفترات طويلة.

حدثتنا لاجئات هربن منٍ جحيم داعش عن فارق دقائق قليلة بين نجاتهن أو وقوعهن بالأسر، وعن سلوك طرق جبلية مشياً على الأقدام للانتقال إلى مناطق أكثر أمنا. حدثتنا أخريات عن مغادرة البلاد للعلاج أو للتعليم ثم عدم قدرتهن على العودة بعد اندلاع الحرب على نطاق واسع. حدثونا عن فقد ذويهن في طريق الهروب حيث تفرقت بهم السبل وانقطعت أخبارهم. حدثتنا لاجئات عن الانتقال إلى دول بعينها بحثا عن الأمان وأسباب الرزق ثم غادرنها عقب اشتعال الصراع فيها وانتقلن إلى دول أخرى ليواجهن واقع لجوء جديد.

الهروب من عنف إلى آخر

لم يكن الخروج من الموطن الذي اشتعل فيه الصراع هو آخر عهد هؤلاء النسوة بالصراع أو العنف أو الوقوع في دائرة الخطر، فطريق الخروج كان مشوبا بالمخاطر، كما كانت كذلك أرض اللجوء. وبصرف النظر عن المكان الذي استقرت فيه اللاجئات والنازحات، فقد تجددت المخاطر بمواجهتهن، إما بسبب نشوب صراع عام بالبلد المضيف وإما بسبب تعرضهن للعنف بشكل استثنائي.

حدثتنا بعض اللاجئات عن مداهمات عسكرية وأمنية تباغت المخيمات غير المنظمة للبحث عن مشتبه بهم وإرهابيين وتفزع المدنيين من ساكني الخيام. حدثونا عن خوفهن من العبور من المعابر الرسمية خشية الاعتقال، ومن ثم لجأن إلى الدخول غير الشرعي عبر آراضٍ حدودية تسيطر عليها مجموعات متطرفة وتستهدفها الدولة المضيفة بالصواريخ والقصف.

حدثتنا لاجئات عن تعرضهن للتحرش والاعتداء الجنسي، حدثونا عن مواجهة بعض أشكال العنصرية التي تستهدفهن وأولادهن في الشارع أو في العمل أو في محيط السكن. حدثونا عن تعرضهن للعنف الجنسي وخوفهن على أبنائهن وبناتهن من ذات المصير، كن كمن يريد أن يتحملن العنف الجنسي عن أبنائهن وبناتهن وكأنها ضريبة لابد من دفعها، فسيتحملنها بدلا من أطفالهن في مقابل توفير الحماية لأطفالهن.

حدثتنا لاجئات تعرضن لعمليات احتيال كلفتهم كامل مدخراتهم بما أفقدهم قدرتهم على العيش الكريم في البلد المضيف. حدثتنا بعضهن عن خوفهن من ملاحقتهن حيث هم من جانب من كان يترصد لهن في بلدهن الأصلي. حدثتنا ناجيات من جحيم داعش عن خوفهن المستمر من امتداد سيطرة داعش إلى حيث يسكنّ اليوم.

وفي المجمل، فإن أغلب المخاوف التي تعاني منها النساء في بلدان اللجوء تتعلق بغياب الأمن أو الشعور بالتمييز بحقهن. وهنا لا يمكن الجزم إذا ما كانت هذه التهديدات حقيقية أو متخيلة في إدراك النساء اللواتي لم يتعافين بعد من الشعور بفقدان الأمان. ولكن الوقائع لا تحتمل التكذيب، ومنها وقائع العنف ضد اللاجئات لكونهن غريبات عن البلد المضيف وبالتالي غير قادرات على حماية أنفسهن أو اللجوء للسلطات المضيفة لأن وضعهن القانوني قد لا يكون سليما من حيث مسألة عدم تجديد الإقامات القانونية. كما أن التعرض أحيانا لمضايقات من العاملين في الجهات الرسمية حال التوجه إليها لتجديد الأوراق الرسمية للإقامة، قد يعد مؤشرا ينعكس على إدراك اللاجئات ويعزز من شعورهن بالرفض والوقوع تحت التهديد بالبلد المضيف.

ولا يمكن القول بأن ذلك شائع بكل المناطق داخل البلد المضيف، حيث تتفاوت درجة التضامن مع اللاجئين من منطقة إلى أخرى داخل نفس البلد. ولكن ومع ذلك فمهما بلغت درجة التضامن، فإن ظروف ضيق العيش بالبلد المضيف لابد أن تنعكس سلبا على العلاقة بين اللاجئين والشعب المضيف، خاصة مع طول فترة اللجوء وعدم وجود أي أفق لحلها بشكل نهائي. ومن هنا تبدو أهمية سياسة توجيه المساعدات بشكل متوازن لتعزيز الدمج بين اللاجئين والفئات المهمشة والأكثر احتياجا بالشعب المضيف.

من جهة ثانية، يبدو أن جانبا من التهديد الذي تتعرض له اللاجئات بالبلد المضيف مرتبط بكونهن فقيرات يسكن في مناطق نائية تغيب عنها سلطات الدولة وخدماتها ومنها خدمة الأمن والحماية. ولكونهن غريبات ولا يتمتعن بحماية تقليدية كالحمايات القبلية أو العائلية أوالمجتمعية بالبلد المضيف، يصبحن مطمعا أكثر من غيرهن من جانب الخارجين عن القانون.

مشكلات اللجوء

تتعدد مشكلات اللجوء التي تحدثت عنها اللاجئات والنازحات ولكنها تتقاطع بشكل أساسي مع فكرة الفقر والعوز، بمعنى أن المشكلة لا تكمن فقط في الرحيل عن الموطن إلى بلد آخر، ولكنها تتقاطع مع الرحيل من طبقة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى، ومن حالة اقتصادية مستقرة نسبيا إلى أخرى أكثر هشاشة وعرضة للاحتياج. وهو الأمر الذي ينطبق على من كانوا فيما سبق في عداد الميسورين ماديا أو من كانوا من الفقراء المستورين بحسب تعبيرهن.

حدثتنا لاجئات عن امتلاك ذويهن لتجارة ضخمة وبيوت متعددة الطوابق وسيارات عديدة داخل كل أسرة، ثم الانتقال إلى مسكن ذي غرفة واحدة يعجزون على دفع إيجاره بانتظام. حدثتنا أخريات عن تعرضهن للفقر المضاعف بالبلد المضيف بعد تناقص ثم انقطاع المساعدات التي كان يرسلها أهلهن من بلدهن الأصلي عقب تجدد الصراع فيه مرة تلو أخرى. حدثتنا لاجئات عن عدم توافر فرص عمل لائقة لهن رغم حصولهن على درجات علمية رفيعة بسبب عدم قدرتهن على العمل بشكل قانوني أو لعدم الاعتراف بهذه الدرجات العلمية بالبلد المضيف أو لمنع الدولة المضيفة عملهن بدعوى حماية المهنة وعدم السماح للأجانب بمزاولتها.

حدثتنا لاجئات عن اضطرارهن للعمل لعدم كفاية راتب رب الأسرة رغم عدم اعتيادهن على العمل خارج المنزل ببلدهن الأصلي. وحدثونا عن تدني رواتب رجالهن بسبب حصولهم على فرص عمل متدنية لا تتناسب مع خبراتهم. حدثونا كذلك عن إضطرار أبنائهن للعمل وترك الدراسة بسبب احتياج الأسرة إلى معيل فيتوفر رزق اليوم ويضيع المستقبل الدراسي للأبناء.

حدثتنا كثيرات عن ألمهن بسبب تضحية أحد أبنائهن بمستقبله الدراسي كي يعمل من أجل أن يوفر التعليم والعيش الكريم لأشقائه الأصغر في ظل موت أو فقدان رب الأسرة. حدثتا بعضهن عن إتمام تعليم الأبناء الأكبر عندما كانت الموارد المالية متوافرة وفوات فرصة التعليم على الأبناء الأصغر بسبب نفاد المدخرات، وعدم قدرتهن على إلحاقهم بالتعليم الخاص أسوة بالأبناء الأكبر وأيضا رفض قبولهم بالتعليم الحكومي بالبلد المضيف.

وبالمثل، حدثتنا كثيرات عن انقطاع أبنائهن عن التعليم لسنوات متعاقبة بسبب رفض سلطات البلد المضيف انخراط أبنائهن ضمن التعليم الحكومي ولعدم قدرتهن المالية على إلحاق أبنائهن بالتعليم الخاص. ومن ثم لجأت بعضهن إلى تعليم أبنائهن بأنفسهن بشكل عشوائي، بينما عجزت الأخريات عن ذلك لعدم حصولهن بالأساس على قسط وافي من التعليم. حدثتنا بعضهن عن زيادة الإقبال على تزويج الفتيات في سن مبكرة بسبب الخوف على شرفهن في ظل العيش بالخيام وبسبب انعدام فرص التعليم لهن. حدثونا أيضا عن الجنوح للزواج المبكر للإناث بسبب رغبة رب الأسرة في التخلص من نفقات بناته في ظل الفقر والعوز أثناء اللجوء.

حدثتنا بعضهن عن يومياتهن بسكن متواضع مكون من خيمة قماش ثبتوا لها دعامات خشبية وأغطية بلاستيكية لكي تعزل ماء الأمطار وتمنعها من الدخول إلى الخيمة. ومع ذلك عندما تهطل الأمطار تسبح الخيمة في بحر من الوحل يبتلع كل متعلقات الأسرة ويُمرض الأطفال. حدثتنا أيضا عن يوميات جلب الماء النظيف في مستوعبات ثقيلة حملها يؤلم الأيدي والظهر من أجل نظافة أبنائن أو الطبخ أو غسل الملابس وتنظيف الخيمة من الداخل. حدثتنا أيضا عن الطبخ بأدوات بدائية تقتصر على حطب يعلوه قدر قديم لتسوية أطعمة بسيطة لعدد كبير من أفراد الأسرة، حيث لا يشبع أحد. وحدثتنا مسنات عن قطع المساعدات الغذائية عنهن رغم أنهن بلا معيل.

حدثتنا اللاجئات عن غياب الخدمات الصحية اللائقة بالبلد المضيف، سواء كن من ساكني المخيمات أو خارجها. حدثونا عن علاج لأطفالهن لم يكتمل بسبب التهجير، وحدثونا عن إصابات حدثت لهن أو لأبنائهن لم يتلقين لها علاجا مناسبا مما أدى لمضاعفات. حدثونا أيضا عن التداين لسداد ثمن العلاج في عيادة خاصة، بسبب رفض استقبالهن وأطفالهن ضمن العيادات العامة للبلد المضيف. حدثتنا لاجئات عن مشكلات تتعلق بالولادة في ظروف قاسية وبإمكانيات مادية قليلة ضمن المشافي الحكومية المتواضعة للبلد المضيف. وبكل تأكيد ليس كل ما أصاب اللاجئات من مشكلات بالبلد المضيف له علاقة بكونهن لاجئات، فالكثير مما يصيبهن قد يصيب نساء البلد المضيف بسبب ضعف الإمكانيات. ولكن الكثير مما يصيبهن له علاقة بكونهن نساء، خاصة ما يتعلق بالعنف الجنسي أو محاولات الاستغلال الجنسي لهن ولأطفالهن.

اللوم على من؟ ما العمل؟ وأي مستقبل ينتظرهن؟

يحمل خطاب اللاجئات بصفة عامة مرارة كبيرة ولا يخلو من توجيه اتهامات كثيرة. بعضهن يوجه اللوم للنظم الحاكمة في بلادهن، وبعضهن ألقي باللوم على الاستقطابات السياسية والمذهبية والطائفية، وبعضهن ألقى باللوم على جهات خارجية عززت من الشقاق الطائفي بين الشعب الواحد، وبعضهن وجه اللوم إلى المجتمع الدولي والنظام الإقليمي العربي بسبب ضعف سياسة التضامن معهن أو توجيه المساعدات لهن.

حدثتنا لاجئات عن مليارات تُجمع بهدف مساعداتهن ويعتبرن أنها لا تصلهن، وحدثتنا أخريات عن التمييز بين اللاجئين من دول مختلفة في سياسات الدعم، بحيث تتوجه المساعدات إلى لاجئين من دولة بعينها في مقابل تجاهل لاجئي دول أخرى. حدثتنا اللاجئات أيضا عن تقصير من المجتمع الدولي بحقهن عندما صمت عن تفجر الصراع واستمراره وانتشاره دون اتخاذ خطوات جادة لوقفه وتطويقه قبل أن يتسبب في تداعيات إنسانية ضخمة أبرزها تهجير أهل البلد محل الصراع وتدمير بنيته التحتية. حدثتنا اللاجئات أيضا عن فقدانهن الأمل في غد أفضل إذا ما استمرت ذات الظروف. حدثتنا عن فقدان الأمل بمستقبل لائق لأبنائهن، بسبب غياب فرص التعليم المناسب أو بسبب سوء التغذية وعدم توفير علاج للأمراض.

حدثونا عن تحملهن للمزيد من الأعباء بسبب غياب الزوج أو الأب أو الأخ أو فقدانه في الصراع، أو عدم قدرته على الخروج للعمل بالبلد المضيف. حدثونا عن تحملهن لأدوار وأعباء كثيرة تبدأ بالعمل عوضا عن الرجل خارج المنزل ولا تنتهي عند التعرض لتعنيف الرجل داخل المنزل. حدثتنا اللاجئات عن تنامي العنف المنزلي بسبب تزايد الضغوط على الأسر اللاجئة وشعور الرجل بعجزه عن توفير أسباب العيش الكريم لأسرته. ومن هنا تغير الدور الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة بسبب الصراع.

كثير من اللاجئات كن لا يعملن في بلدهن الأصلي، وراتب الزوج يكفي، ثم أصبحن يعملن إما لأن الزوج مفقود أو معتقل أو شهيد وإما لأنه يعمل وراتبه لا يكفي وإما لأنه لا يتمكن من العمل بسبب قوانين البلد المضيف أو بسبب افتقاده لأوراق إقامة نظامية وخوفه من إلقاء القبض عليه إذا ما غادر خيمته للعمل. وهنا صارت المرأة ترعى الأطفال، ثم تخرج للعمل ومعها صغارها، ثم تعود للبيت/الخيمة لتجد الرجل المحبط من وضعه الجديد وقد تحفز لتعنيفها أو لومها على وضعه البائس. هذا بخلاف ما تعانيه المرأة من عنف ومحاولات استغلال جنسي خارج البيت، بسبب احتياجها وفقرها ووضعها كلاجئة وغريبة عن المجتمع المضيف.

حدثتنا اللاجئات عن شعور بالمرارة بسبب الصراع المستمر في أوطانهن، وعدم وجود أفق للحل المستدام. حدثونا عن خوفهن من انتقال بذرة الصراع ودورة الثأر إلى أذهان أطفالهن، حدثونا عن الخوف من الطائفية والعنصرية والتفرقة والتي قد تلاحقهن حيث هن في بلدان اللجوء. فيما اختلفت توجهاتهن إزاء الرغبة في العودة إلى الوطن، فبعضهن اعتبر أن العودة إلى الوطن يعد أمرا مفروغا منه وأنهن على استعداد للعودة صبيحة وقف العنف والقتال حتى وإن كانت بيوتهن قد تهدمت.

لمسنا شعور جارف واستثنائي بامتلاك الوطن والرغبة في العودة إليه لدى عديد من اللاجئات اللاتي اعتبرن أنه لولا العنف وتهديد أمنهن لما خرجن من بيوتهن. وهن يطالبن البلدان المضيفة بتحسين ظروف استضافتهن لأنهن لا ينوين البقاء طويلا بل ينتظرن العودة على عجل. كما طالبن بتوفير فرص الاستثمار في طاقاتهن البشرية وتعليم أبنائهن والسماح لهن بالعمل من أجل اكتساب المهارات اللازمة لإعادة بناء سوريا من جديد. وقد لمسنا عزمهن على المشاركة بقوة في عملية إعادة البناء مع، بل، قبل الرجال.

بعض اللاجئات اعتبر أن العودة إلى الوطن صارت مستحيلة وبعضهن استبعد العودة القريبة حتى مع الحل المحتمل للصراع بسبب انهيار شبكات البنية التحتية والغياب التام للخدمات وللفرص الاقتصادية وأسباب العيش الكريم. ولذا فبالنسبة لهؤلاء، تصبح إعادة التوطين في البلدان الغربية هو السبيل الوحيد للحياة الكريمة لهن ولأسرهن. ومن ثم فقسم لا بأس به من هؤلاء اللاجئات يتطلعن إلى الدول الغربية كملاذ أخير يحتضنهن.

حدثتنا لاجئات عن مسؤلية المجتمع الدولي عن تدمير وطنهن وفتحه على مصراعيه أمام المطامع الأجنبية، مما أدى إلى ظلمهن وتهجيرهن، ومن ثم تقع على المجتمع الدولي مسؤلية توفير ملاذ آمن لهن بدلا من الوطن الذي ساهم في تدميره. وعن طول أمد الصراع في بعض الدول، حدثتنا اللاجئات عن خوفهن من افتقاد أبنائهن للحس الوطني، لأنهم لم يروا من الوطن إلا القتال والدمار والتشريد ومن ثم المذلة في بلدان اللجوء. واعتبرن أن الطائفية والفرقة والقبلية قد مزقت أوطانهن وقللت من فرص إذكاء الحس الوطني الموحد لدى الأبناء، وحذرن من أن انعدام الفرص المستقبلية لأبنائهن قد تدفعهم دفعا نحو إعادة انتاج أسباب الصراع. تحدثت لاجئات كثر عن عدم قدرتهن على إيقاف أحلام أبنائهن بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، بعضهن فشل بالفعل في وقف عبور الأبناء عبر قوارب الموت إلى أوروبا والبعض الآخر يخشى من فقدان أبنائهن في هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر. وفي مقابل ذلك، عبر قسم من هؤلاء عن أن الجدية في حل الصراع في وطنهن وتوفير ظروف آدمية لاستضافتهن في البلدان العربية قد تُثني الأبناء عن الرحيل وتفتح أفق جاد لعودتهم إلى وطنهم.

لا شك أن تجارب الصراع واللجوء والنزوح قد تركت آثارا عميقة على المرأة في البلدان العربية وعززت من قدرتها على الصمود وتحدي الصعاب وحفزتها لاكتساب المهارات ومقاومة الذوبان والاستسلام للصراع. ومن ثم فإن المرأة التي كانت قد عانت من التهميش قبل نشوب الصراع وربما تعرضت للعديد من أوجه العنف أثناء الصراع، أصبحت اليوم في صدارة المشهد تتمسك ببقائها وسلامة أبنائها رغم التحديات الكبيرة. ولذا فهى الأولى بالرعاية والإدماج في خطط رفع المعاناة عن اللاجئين والنازحين، على أرضية من المشاركة الجادة والتمكين لرسم مستقبل أوطانهن. وفي هذا الإطار نستعرض في القسم التالي جملة من التوصيات القائمة على دعم المرأة بالأساس وإشراكها في كافة أوجه إعادة رسم سياسات الدعم الموجه للاجئين والنازحين والعالقين بالصراعات بالعالم العربي.

خاتمة وتوصيات

سياسات بديلة للتخفيف من معاناة اللجوء/النزوح في الدول العربية

لعل الحل الأمثل لمعالجة كافة مشاكل اللاجئين والنازحين هو العودة الآمنة لهم إلى مناطقهم الأصلية، ولكن مع استمرار القتال والصراع في هذه المناطق يعتبر ذلك مستحيلا، بل قد يؤدي إلى تهديد أمنهم وخاصة النساء منهم[٦٢]. ولكن لا يمكن إغفال أن الحلم الأهم للسوريين مثلا هو العودة إلى بلدهم في اليوم التالي الذي يتوقف فيه القتال، وأنه لولا القصف العشوائي على مناطق المدنيين لما كانوا خرجوا من مساكنهم من الأساس[٦٣]. ولكن إذا كانت التسوية النهائية للصراع السوري مستعصية في هذه اللحظة، فلابد من البحث بجدية لإقامة مناطق آمنة في الداخل السوري حيث يحظر فيها الطيران والقصف الجوي ويتم إعدادها لاستقبال اللاجئين ضمن حدود بلدهم بشكل لائق وبمستوى جيد للخدمات الأساسية. وهو الأمر الذي ينطبق بالمثل على مختلف الصراعات في الدول العربية والتي خلفت نازحين ولاجئين، فالأمر يمتد ليشمل العراق واليمن والسودان والصومال وغيرها. ومثلما كان الصراع سببا في خروج أهل البلد إلى مناطق أكثر أمنا سيكون وقف القتال وبسط الأمن عاملا مساعدا على عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية. وتترافق مع ذلك الحاجة إلى بسط الأمن على مناطق محددة يكون للمدنيين فيها حرية الاستقرار والتنقل والحصول على الخدمات الأساسية بسلاسة. أما من خرج خوفا من الملاحقات الأمنية ذات الأساس السياسي أو المذهبي، فإن عودته لن تتم إلا بعقد مصالحات سياسية ومذهبية تشمل ضمانات بالعفو والكف عن الملاحقة والالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين في إطار من إثراء التعدد وليس الإلغاء والإقصاء أو فرض خيار أوحد على الكافة دون مراعاة لتمايزاتهم. وهنا لا يمكن الفصل بين مطلب الأمن وبين الحكم الرشيد بكافة أبعاده، فالدولة الآمنة بحق هي الدولة العادلة التي تقف على مسافة واحدة من كافة مواطنيها دون تمييز أو محاباة أو إقصاء، وهي التي تُعمل القوة الشرعية ضد من يخالف قوانينها دون استثناء، متحصنة في ذلك بغطاء من الشرعية والرضاء الشعبي لا المغالبة أو القوة القهرية.

وبالتوازي مع ذلك لابد من التوسع في خلق مساحات آمنة مخصصة للنساء فقط داخل المخيمات أو التجمعات حيث يتلاقين ويتواصلن مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى التضامن فيما بينهن ويعزز من فرص البوح حول العنف الذي كن قد تعرضن له ويخشين الشكوى بشأنه. هذه المساحات الآمنة كانت أساسية للتعرف على النساء اللواتي تعرضن لعنف خاصة الجنسي ومهّد فيما بعد لتقديم المشورة النفسية والصحية لهن بواسطة المؤسسات المختصة. إلى جانب أهمية هذه المساحات في التلاقي والحديث المشترك عن أوضاعهن وبالتالي مد الجسور والتفكير بشكل جماعي والمبادرة لخدمة أسرهن ومجتمعهن بما يعزز من دمجهن بفاعلية في مختلف الحلول لمواجهة مشكلاتهن. كما تساعد هذه المساحات النساء على الخروج من وضع العزلة والغربة والشعور بالتفاعل والتضامن مع غيرهم، وهي بمثابة الساحة التي تتلاقي فيها الأفكار والمبادرات التي تتلقفها النساء لتنفيذها بما يعم بالفائدة على الجميع.

٦٢. بحسب السلطات الأردنية فإن متوسط أعداد السوريين الذين يعبرون الحدود من الأردن عائدين إلى سوريا كل يوم يبلغ بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ سوريا، حيث يفضلون العودة إلى سوريا رغم المخاطر على العيش بأمان لكن بظروف اقتصادية سيئة بالاردن. ومنهم من يستقر بالفعل بسوريا أو يعبرها إلى تركيا طلبا للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا (مجموعة نقاش مع مسئولين أردنيين بمخيم الزعتري- سبتمبر/أيلول ٢٠١٥)

٦٣. مقابلات متعددة مع لاجئات سوريات بلغت أكثر من ١٨٠ عبرن فيها عن رغبتهن الأكيدة في العودة إلى سوريا متى توقف القصف الجوي والقتال في مناطق سكنهن أو في أي منطقة آمنة في سوريا

وبالمثل لابد من التوجه للدول العربية التي تستضيف لاجئين من الجنسيات العربية للتفاوض فيما بينها وبين مفوضية اللاجئين لتوحيد إجراءات الإقامة وتيسيرها والأخذ بالاعتبار بمسألة لم شمل العائلات المشتتة بين أكثر من بلد وجمعهم في بلد واحد بناء على طلبهم. إلى جانب ذلك، لابد من تسهيل إجراءات الإقامة وعدم فرض مبالغ باهظة على اللاجئين المعرضين أصلا للفقر والعوز، ولذا وجب النظر في استثناء النساء والأطفال حتى ١٨ عاما من إجراءات الإقامة المعقدة. ومن ثم لابد من تسهيل الإجراءات التي تتطلب أصل الوثائق الثبوتية ومراعاة أن اللاجئين قد خرجوا من بيوتهم تحت القصف وأن الكثيرين منهم قد فقدوا وثائقهم ولا يملكون استخراج بديل لها. ولذا لابد أن تتعاون سلطات البلد المضيف في هذا الشأن وتقدم حلولا بديلة عن الوثائق الثبوتية الأصلية. ومن ذلك مثلا تنظيم إجراءات استخراج أوراق الإقامة وحسن المعاملة والشرح الوافي لتفاصيل الأوراق المطلوبة وعدم الإثقال على اللاجئين أو تعطيل أوراقهم أو مطالبتهم بمراجعة الأمن أكثر من مرة لاستخلاص أوراقهم. وفي هذا الصدد يمكن تدريب أفراد الأمن والموظفين الذي يتعاملون مع اللاجئين على كيفية معاملتهم بشكل لائق ومراعاة ظروفهم بدلا من تعنيفهم أو توجيه الإهانات العنصرية أو الطائفية لهم.

التشديد على أهمية توفير السكن الملائم للاجئين خاصة في الدول التي لا توفر مخيمات رسمية كلبنان مثلا، وهنا لابد من طرح حلول بديلة تراعي خشية اللبنانيين من الاستقرار النهائي للاجئين في لبنان وتراعي أيضا في نفس الوقت السكن الكريم لهم. ولعل من ضمن الحلول المطروحة هو تقديم منازل مسبقة التجهيز يمكن تثبيتها وفكها بسهولة، يتم تثبيتها في أراض عامة داخل لبنان بما لا يتطلب دفع إيجارات لمالك الأرض أو أراض خاصة ويتم تنظيم مسألة الإيجارات عبر جهات وسيطة. على أن تكون هذه المنازل مسبقة التجهيز ويسهل أيضا فكها وإعادة تركيبها في سوريا حال عودة اللاجئين إلى بلدهم[٦٤]. وهنا لابد من توجيه الأنظار للتجارب الناجحة التي تمت فيها إقامة مخيمات شبه نظامية داخل لبنان، وقامت بتنظيم وضع اللاجئين السوريين وفي نفس الوقت الاستجابة للقلق الأمني المشروع الذي تطرحه المؤسسات الأمنية بشأن نشاط اللاجئين أو تحركاتهم. ومن ثم فإن التعاون مع المفوضية من أجل حصر أعداد اللاجئين ومتابعة تسجيلهم أفضل بما لا يقارن من غلق مجال التسجيل والتوقف عن الحصر تحت دعوى وقف استقبال لاجئين جدد أو التعذر بأنهم يشكلون خطرا على أمن الدولة المضيفة. فاللاجئين قد فروا بالفعل من المشاكل والعنف ولا ينون افتعال مشكلات في البلد المضيف.

أما في البلدان التي تأوي اللاجئين ضمن مخيمات، لابد من استكمال استبدال الخيام المؤقتة المصنوعة من قماش مقوى بكرافانات أو ببناء أو نصف بناء يحمي ساكنيه من تغيرات الطقس المتقلب صيفا وشتاءا. فالخيمة المصنوعة من القماش قد تفي بالغرض لشهر أو شهرين وليس لفترات لجوء تمتد لسنوات كما هو حاصل في الأزمة السورية أو في بعض مناطق العراق التي هاجمتها داعش. ومن ثم فمئات الآلاف الذين نزحوا إلى شمال العراق من الموصل ونينوى والانبار، لابد أن يتم استيعابهم في مساكن لائقة تقيهم تقلبات الطقس

٦٤. يُنسب هذا الحل إلى د.فاديا كيوان الأستاذة بجامعة القديس يوسف، وقد اعتبرت في مقابلة معها ببيروت في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ بأن هذه المنازل مسبقة التجهيز يمكن تصنيعها لتشمل ٣٠٠ ألف عائلة بتكلفة ٧,٥ مليار دولار قد تصنف ضمن المساعدات العاجلة للاجئين ومساعدات إعادة الإعمار لسوريا بنفس الوقت، خاصة انها يمكن فكها وإعادة تركيبها داخل الآراضي السورية بعد انتهاء الصراع

وتحمي النساء وتضمن لهن الخصوصية، خاصة للمعنفات اللواتي هربن من جحيم داعش. بينما لابد للدول التي تستضيف اللاجئين ضمن مخيمات كثيفة السكان مثل الأردن أن تدرس تفكيك المخيمات إلى عدة مخيمات أصغر حجما وأقل كثافة سكانية بما يسهل إدارته على المقيمين فيه والقائمين عليه. بالإضافة إلى دراسة توفير وسائل مواصلات داخلية لخدمة اللاجئين وخاصة كبار السن والسيدات الحوامل الذين يتعذر عليهم المشي لمسافات طويلة تحت الشمس الحارقة أو البرد القارص. أما الدول التي يسكن فيها اللاجئون على أطراف المدن، فلابد من توفير الأمن والحماية في هذه المناطق الطرفية النائية، سواء الأمن بشكل عام الذي يشمل كل ساكني تلك المناطق، أو الأمن المستجيب لحاجات اللاجئين بشكل خاص. فاللاجئون يعانون من غياب الأمن بشكل استثنائي لأنهم أغراب وبالتالي يكونون أكثر عُرضة للاستغلال أو السرقات. ومن ثم لابد لهذه الدول أن توفر شرطة مستجيبة لهذه الحاجات بشكل خاص، بأن تكون مدربة على التعامل مع اللاجئين وكسب ثقتهم وتلقي شكواهم بقدر كافٍ من الجدية والاهتمام.

بصفة عامة لابد من إعادة النظر في المساعدات التي توجه للاجئين من مجرد مساعدات إغاثية إلى مساعدات تنموية نظرا لطول فترة اللجوء وتعدد الاحتياجات تبعا لذلك. ومن ثم فإن الأسر اللاجئة تحتاج إلى توليد الدخل بشكل لائق بدلا من الاعتماد المستمر على المساعدات الغذائية. خاصة أن المساعدات الغذائية قد جرى تخفيضها والاقتطاع منها بدعوى توجيهها فقط للأكثر عوزا واحتياجا. ولكن بصفة عامة، فتحديد الأكثر عوزا واحتياجا من بين لاجئين هم أصلا بالضرورة في حالة عوز واحتياج تعد مهمة صعبة بل مستحيلة. ومن ثم فلابد من الإشارة إلى أن قطع المساعدات الغذائية عن بعض اللاجين بدعوى تخفيض النفقات تبعا لتخفيض المساعدات الدولية قد أدى إلى نتائج كارثية على اللاجئين. فقد جعلهم يعتبرون حياتهم مستحيلة في البلدان المضيفة ودفعهم للتفكير بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، فيما دفع الكثيرين منهم ممن هم في سن التعليم الأساسي إلى التوجه إلى سوق العمل لكسب العيش. بينما أدى إلى تعريض النساء منهم إلى مخاطر جمة كالاستغلال الجنسي وغيره من صور العنف المرتبط بالنوع وشبكات الدعارة المباشرة أو الدعارة المقنعة كالزواج المؤقت والمتكرر.

من جهة ثانية لابد من التشديد على تقديم الخدمات الطبية التي تعني بالمرأة والأطفال على وجه الخصوص. ومن ذلك تنشيط حملات التوعية بالصحة الانجابية ورعاية الأطفال، فضلا عن توفير الخبرات والأجهزة الطبية المختصة بوضع المرأة على وجه الخصوص. إذ يوصي أيضا بالتوسع بحملات التوعية من خلال الأقران والتوعية بحملات متحركة للوصول للاجئات والنازحات حيث هم ومباشرة حملات رفع الوعي الصحي، والتوعية ضد العنف على أساس النوع. وبالمثل لابد من تصميم برامج خاصة لإعادة التأهيل النفسي والصحي للنساء المعنفات كالمختطفات المحررات والمعنفات من جراء الصراع كالنازحات الأيزيديات بالعراق والمعتقلات السابقات السوريات[٦٥] أو العراقيات أو اليمنيات أو السودانيات مثلا

٦٥. تغيب الإحصاءات الدقيقة عن وضع النساء السوريات اللواتي تعرضن لحالات اغتصاب أو عنف جنسي، بينما تتوافر بيانات النازحات العراقيات خاصة من الأيزيديات اللواتي تعرضن للاختطاف على يد داعش، حيث تم اختطاف حوالي ٣٩١٢ إمرأة وفتاة أيزيدية تم تحرير ٨٠١ منهن فقط بحسب مكتب الشؤون الايزيدية بوزارة الاوقاف العراقية ـ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥

واللواتي تعرضن لاعتداء جسدي أو استغلال جنسي ضمن الصراع أو تعرضن لعنف منزلي. وفيما يتعلق بالخدمات الصحية العامة المقدمة للاجئين، فلابد من إعادة النظر في مسألة توفير العلاج للأمراض المزمنة كالسرطان وغيره وتضمينها في خطط العلاج. خاصة أن هذه الأمراض قد تكون ذات صلة بظروف الصراع مثل تفشي الإشعاعات أو استخدام الأسلحة الكيماوية أو المواد السامة. ومن ثم فلا يمكن التعامل مع المصابين بهذه الأمراض وكأنهم خارج الاهتمام التام للمانحين الدوليين. من جهة ثانية، من المهم دراسة توقيع بروتوكولات صحية بين الدول العربية لتقديم الخدمات الصحية للاجئين العرب ضمن الخدمات الصحية العامة للدول المضيفة. هذا الجهد من الممكن أن ترعاه المؤسسات المتخصصة تحت مظلة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية لضمان تقديم خدمة صحية لائقة للاجئين حال إقامتهم بالدول العربية المضيفة. خاصة أن الخدمات الصحية العامة بالدول المضيفة تكون بكلفة أقل من القطاع الخاص، الذي عادة مايكون ذا تكلفة مبالغ فيها لا يستطيع اللاجئون تدبيرها.

أما فيما يخص التعليم، فلابد من الحرص على انخراط أطفال اللاجئين والنازحين من مناطق الصراع في التعليم لضمان فرصة أفضل لمستقبلهم الشخصي ومستقبل أوطانهم. فإهدار فرص التعليم يعني زيادة احتمالات استمالة النشأ ضمن التنظيمات المتطرفة والإرهابية والإجرامية ويقلل من فرص استيعابهم بشكل إيجابي في المجتمع. فالجهل هو المحرك الأساسي للتطرف، ولذا فلابد من تحصين النشء بالعلم لإبعاده عن طريق التطرف ولمنع ضياع جيل كامل دون تعليم. ولذا لابد من النظر في التوسع بصرف منح خاصة للأسر التي ترسل أطفالها للمدارس سواء داخل المخيمات أو خارجها للتشجيع على رفع معدلات الانخراط في التعليم. ويُنصح أيضا بالتوسع في توجيه التمويل للمنح الدراسية للطلبة العرب بالجامعات العربية المختلفة كي لا يتوقف مستوى تحصيلهم العلمي عند التعليم الأساسي. إذ تضرر بشكل استثنائي الطلبة الذين كانوا في مرحلة التعليم الثانوي -عندما بدأ الصراع- فلم يتمكنوا من الحصول على البكالوريا للدخول للجامعات فيما بعد. فبناء سوريا أو اليمن أو العراق أو السودان أو الصومال أو ليبيا المستقبل يحتاج لكل الكفاءات من كل التخصصات، ومن ثم لابد من إتاحة هذه الفرص سواء في الدول المضيفة للاجئين أو في الدول العربية الأخرى خاصة الخليجية.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تذليل العقبات أمام تعليم أطفال اللاجئين من خلال فتح المجال أمام المعلمين اللاجئين لتعليم الطلبة بشكل مباشر تبعا للمنهاج الحكومي للبلد المضيف أو أي منهاج مستقل. فكم من معلمين سوريين مثلا يقيمون ضمن مخيمات اللاجئين في مختلف البلدان ويُمنعون من التدريس بشكل مباشر لأبناء اللاجئين بدعوى حماية المهنة. فبدلا من الشكوى من عبء انخراط الأطفال السوريين في التعليم الحكومي للبلد المضيف، فليتم تأهيل المعلمين السوريين وتدريبهم على منهاج البلد المضيف والسماح لهم بالاضطلاع بهذه المهمة ورفع العبء التعليمي عن المعلمين الوطنيين. بل سيكون المعلم السوري أكثر دراية بالطالب السوري وأكثر قدرة على لعب دور القدوة والمثل للنشأ الجديد من غيره من معلمي البلد المضيف. وبالمثل ينطبق الأمر على الجنسيات الأخرى، فقد نجد مثلا المعلمة العراقية التي لا يحق لها مزاولة المهنة في مصر بينما أبناء العراقيين بمصر لا تتاح لهم فرصة التعليم الحكومي ولا يتمكنون من تسجيل أبنائهم بالتعليم الخاص لارتفاع تكلفته. فلما لا يتم افتتاح مدارس خالصة لتعليم اللاجئين من خلال معلمين من اللاجئين سواء من نفس الجنسية أو من

جنسية مغايرة بحيث يتم إثراء التنوع والتعددية مع ضمان حق الأطفال بالتعليم الأساسي دون أن تبكدهم الحرب فقدان المزيد من سنوات عمرهم دون تعليم. وبالمثل يجب النظر إلى المهن الأخرى كالطب والصيدلة والتمريض وغيرها من المهن التي تقدم الخدمات الأساسية للاجئين. فهذه الخدمات تعد نادرة التوافر لهم، فيما يوجد من بين اللاجئين أنفسهم من يجيد هذه المهن وتمنعه قوانين الدولة المضيفة من مزاولتها، ولذا وجب إطلاق هذه الكفاءات المكبلة لخدمة اللاجئين. فاللاجئين لا ينقصهم إلا الوطن، ولكنهم محملين بكفاءات وطاقات كبيرة للإبداع تنتظر التوظيف المناسب والاستثمار الجاد لتنمو وتزدهر.

وهنا لابد من النظر إلى مسألة تعليم أبناء اللاجئين بقدر من الإبداع غير التقليدي ليناسب الظروف الاستثنائية التي تحيط بهم. فمثلا، قد لا نجد في المخيم المتواضع الذي يستضيف السوريين بلبنان مدارس، ولكن سنجد بالضرورة هاتف ذكي مع كل أسرة. ومن هنا يمكن تصميم تطبيقات تعليمية للهواتف الذكية يمكن للاجئين تحميلها واستخدامها في تعليم أبنائهم أو أن يستخدمها الطفل بشكل مباشر بحسب فئته العمرية. فقد صادف فريق البحث أطفالا بالمخيمات السورية لم ينتظموا بالمدرسة منذ عامين أو أكثر ولكنهم يجيدون التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الهواتف الذكية بشكل ممتاز. ومن ثم من الممكن تصميم مناهج دراسية بمختلف المواد لمختلف مراحل التعليم الأساسي يتم تحميلها ودراستها مباشرة من الهاتف الذكي. ومن ثم يمكن تجهيز منهاج للتعليم الأساسي باللغة العربية يكون متاحا لاستخدام كل الأطفال الذين تخلفوا عن التعليم بسبب الصراع في بلدهم سواء كانوا نازحين أو لاجئين. فمن المعروف أن بناء المدارس وتوفير المعلمين مكلف للغاية ولا يمكن توفيره بسهولة بالقرب من مخيمات اللجوء. بل أنه في النزعات المسلحة قد يتم استخدام المدارس ذاتها لاستقبال النازحين واللاجئين وبالتالي تخرج عن الخدمة كما هو حادث باليمن مثلا. ولكن إذا تم تعميم هذه المناهج يمكن لأي طفل تملك أسرته هاتفا ذكيا أن يواصل التعليم عن بعد ويعوض ما فاته من سنوات دراسة. ومن ثم يصبح المنهاج الأساسي بالعربية الفصحى ثم يتفرع عنه نسخ تشرح المنهاج بللهجات العامية المختلفة طبقا لحاجة الطفل خاصة في السنوات الأولى من دراسته. وربما يصبح من المفيد تضمين بعض مهارات التواصل والحوار وقيم التعددية ونبذ العنف ونبذ التطرف ضمن المنهاج المخصص لأطفال اللاجئين كي نضمن أن دورة العنف ستنكسر وأن الطفل الذي قُتل أباه أو أمه أو أحد أقربائه أمام عينيه وهُجر من بيته ووطنه لن يعود إلى رفع السلاح حين يكبر ولن يغذي دورة العنف والصراع والاستبداد التي اشتعلت في وطنه وأدت إلى تمزيق الوطن وتهجير أهله.

وإذا كان تنفيذ ذلك ممكنا، فإن تنفيذ وتصميم برامج وتطبيقات لتعليم اللاجئين كافة أنواع الحرف والمهارات من خلال التكنولوجيا الحديثة ممكنا. مما قد يوفر نفقات هائلة لانتقال المدربين أو المعلمين ووجودهم بين اللاجئين في مختلف بلدان اللجوء أو داخل مناطق الصراع. وإعمالا لهذه الفكرة على مستوى التعليم الجامعي، يمكن تطوير مناهج دراسية باللغة العربية ضمن تطبيقات الهاتف الذكي أو التعليم عن بعد من خلال حضور الطلبة في قاعات الدراسة عبر الاتصال السريع بالانترنت. وفي هذه الحالة، تصبح التكلفة الفعلية للدراسة هو توفير قاعات مجهزة بأجهزة كومبيوتر متصلة بشبكة الانترنت حيث يمكن للطالب متابعة حضور المحاضرات عن بعد، وحل الامتحانات عن بعد ضمن رقابة سلطة التعليم بالمخيم.

الحلول غير التقليدية، قد تتعدى ذلك إلى توفير الكهرباء النظيفة من خلال الطاقة الشمسية، دون إثقال اللاجئين أنفسهم ولا البلد المضيف بتكلفة الكهرباء التي تعاود الانقطاع باستمرار عن أغلبية المخيمات التي زارها فريق البحث.

إلى جانب ذلك لابد من توفير فرص عمل للاجئين، ليس بهدف الاستقرار النهائي في البلد المضيف، بل بهدف الاستغناء التدريجي عن المساعدات الدولية التي ما فتأت تتضاءل خلال العامين الماضيين. ومن ثم لابد من الاستثمار في القدرات البشرية للاجئين من أجل مساعدتهم على توليد دخل من جهة، وتأهيلهم بالمهارات اللازمة لإعادة إعمار بلدهم بعد انتهاء الصراع من جهة أخرى. على الجانب الآخر، لابد من تقنين دخول اللاجئين لسوق العمل المحلي لحماية حقوقهم كعمال ولمدّ السوق المحلي بما يحتاجه من أيدٍ عاملة وافدة. فالسوريون في لبنان مثلا كانوا يعملون قبل بداية الصراع في مهن محددة يحتاجها السوق اللبناني، ثم حين أصبحوا لاجئين صاروا يُمنعون من العمل رغم حاجة السوق إليهم. وبالمثل يُوصى بالتوسع في فتح مشاريع صغيرة داخل المخيمات لخدمة المقيمين فيها وإدارتها على أساس الاكتفاء الذاتي أو الانفتاح على المجتمع المحلي (بحسب تفضيل البلد المضيف) وذلك بهدف توليد الدخل وبناء القدرات استعداداً لبناء سوريا بعد انتهاء الصراع. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي تم تطبيق ذلك فيها في بعض المخيمات شبه النظامية للسوريين في لبنان، أصبح المخيم كبلدة صغيرة مكتفى ذاتيه من حرف ومهن ساكنيه دون أن يثقل على كاهل البلد المضيف أو يؤدي إلى تنقل اللاجئين خارج المخيم. أما في محيط اللاجئين الذي يسكنون المدن، من المهم بناء شبكات خدمات للاجئين من اللاجئين أنفسهم، كأن يكون من يقدم المشورة الطبية أو النفسية أو الاجتماعية للاجئين هو بالأساس من اللاجئين. فإن هذا الأمر يؤدي إلى اختصار الكثير من مراحل بناء الثقة بين الجانبين ويوفر الكثير من النفقات على الجهات الراغبة في توفير الخدمات للاجئين، وتوفير فرص عمل حقيقية لهم ودورا مميزا في خدمة مجتمعاتهم. وفي مصر تجربة رائدة في هذا الخصوص، حيث يقدم فيها المشورة القانونية والاجتماعية والنفسية للاجئين لاجئون مثلهم سواء كانوا من نفس الجنسية أو جنسية أخرى. وهو الامر الذي يراكم الخبرات في مجال خدمة اللاجئين ويتيح الفرص لنقل معرفة التجارب والخبرات من شعب تعرض لمأساة اللجوء سابقا إلى شعب آخر لا يزال مستجد بها.

ضرورة مراجعة سياسة المؤسسات الدولية بالشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية المحلية. ولابد من خلق قنوات مباشرة لتقديم الخدمات للاجئين بما يضمن حد أدنى من سد احتياجاتهم الأساسية. فصحيح أن الدول المضيفة تتحمل أعباء كثيرة بسبب إثقال مرافقها العامة بخدمة اللاجئين ومن ثم فهي تستحق الدعم من حصة اللاجئين. ولكن هذا التوجه لا يجب أن يطغى على الهدف الأساسي وهو تقديم الخدمات بالأساس للاجئين وبشكلٍ مباشر وموثوق.

ضرورة النظر إلى مأساة اللجوء ليست فقط باعتبارها أزمة إنسانية بل أيضا باعتبارها فرصة تتاح لتلاقي مختلف أبناء الدول العربية. فما كان لليمني أن يعيش بمصر ولا كان للسوري أن يعيش بلبنان وما كان للعراقي أن ينتقل إلى سوريا ثم مصر وما كان للسوداني أن ينتقل إلى ليبيا ثم مصر -وهكذا- وما كان أيضا للكردي السوري أن يعيش في كنف الكردي العراقي لولا ما شب في هذه البلدان جميعا من أزمات. ورغم ذلك، فيمكن النظر إلى

هذه التجارب الإنسانية إما باعتبارها عبئا أو تكلفة إضافية أو باعتبارها فرصة تاريخية للتعايش والانصهار بين مختلف الشعوب وتبادل الثقافات الفرعية والاحتفاء بالثقافة العربية المشتركة دون الافتئات على تعددية هذه الشعوب وثرائها. وإذا نظرنا إلى اللاجئ العربي في الدول العربية باعتباره فرصة وليس عبئا، فإنه من المحتم على الدول العربية أن تُعدل من سياستها للاستثمار في الطاقات البشرية للاجئين والاستفادة من وجودهم على أرضها للمشاركة الإيجابية في المجتمع والاقتصاد والثقافة ومختلف أوجه الحياة. وفي الحقيقة فإن النظرة الإيجابية للاجئين ليست فقط خيارا مطروحا، بل أنها تكاد تكون الخيار الوحيد بحكم الأمر الواقع. لأن الإنسان مهما كان مسالما ومتسامحا فلن يسكت طويلا عن عجز المجتمع الدولي والمجتمع المضيف عن توفير أسباب العيش الكريم له. وبالتالي فإما سيقع في دائرة العنف والتطرف، أو على الأقل سيراكم الأحقاد تجاه الدولة المضيفة التي لم تتضامن معه في محنته ولم تبذل ما في وسعها لتيسير وضعه المضني إما بتخفيف بعض الإجراءات أو إتاحة بعض الخدمات. حدثونا مطولا في كتب التاريخ عن الوحدة العربية وإرادة الشعوب لخلقها، ولكننا لم نشهد يوما مثل هذه الفرصة التاريخية لانصهار الشعوب فيما بينها وعيشها معا ضمن حدود البلد الواحد كما هو قائم واقعيا اليوم. وهنا تكمن المعضلة، فإما ان نستثمر ذلك لنعلو درجة بإنسانيتنا وشعورنا الوطني والقومي. وإما أن نفوت الفرصة ونكون قد زرعنا بذور الأحقاد المتبادلة بين الشعوب العربية لأجيال قادمة، وحينها سيكون الصراع معمماً وشاملا لبلدان أكثر مما نشهده اليوم.

مراجع قسم الإطار القانوني الدولي الحاكم لوضع المرأة في وقت الصراعات المسلحة

مراجع باللغة العربية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالأمم المتحدة - الاسكوا، "تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاعات المسلحة : دراسة عينية لمناطق مختارة في المنطقة العربية"، مارس ٢٠٠٧
- منظمة المرأة العربية ٢٠١٢، جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاستراتيجية الاقليمية: حماية المرأة العربية الامن والسلام،
http://www.arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID=66
- د. هند مصطفى، "قراءة في خطاب الأمم المتحدة حول المرأة والنزاعات المسلحة"، مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ص٥٩-٦٥
- على الجرباوي وعاصم خليل، "النزاعات المسلحة وأمن المرأة"، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٨.
- انسيل دريان - باول وسانام ناراجي اندرليني، "السياسات الدولية الرئيسية والاليات القانونية: حقوق المرأة في سياق السلام والامن"،
http://international-alert.org/sites/default/files/library/TKKeyPoliciesArabic.pdf

مراجع باللغات الأجنبية

- Amnesty International, les crimes commis contre les femmes lors des conflits armés, Novembre 2004, http://www.amnestyinternational.be/IMG/pdf/ACT7707504.pdf
- Amnesty International, Droits des Femmes dans les conventions internationales, 19 Novembre 2015, http://www.amnesty.be/decouvrir-nos-campagnes/droits-des-femmes/les-droits-des-femmes-dans-le-monde/article/droits-des-femmes-dans-les-conventions-internationales
- Nations Unies, Les Femmes dans les Conflit armes, Avril 2000, http://www.un.org/french/womenwatch/followup/beijing5/session/fiche5.html
- Inter-Agency Network on Women and gender equality, Taskforce on Women, Peace and Security, http://www.un.org/womenwatch/ianwge/taskforces/wps/history.html
- Amy Barrow, International Review of the Red Cross, volume 92 number 877, UN Security Council Resolutions 1325 and 1820, Constructing Gender in Armed Conflict and International Humanitarian Law, March 2010, https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc-877-barrow.pdf

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
☎ (+202) 24183301/101
(+202) 24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org